كِتَابُ العِصْمَة

بحث مُفصّل في عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام

شيخ المتألهين

الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي قدس سره

تحقيق

صالح أحمد الدباب

مؤسسة شمس هجر

مؤسسة البلاغ

كتاب العصمة

بحث مفصل في عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب العصمة

بحث مفصل في عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام

شيخ المتألهين

الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي قدس سره

تحقيق
صالح أحمد الدباب

مراجعة
مجتبى طاهر السماعيل

مؤسسة البلاغ

مؤسسة شمس هجر

الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م
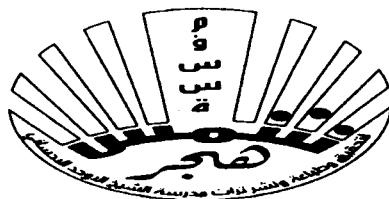
هوية الكتاب

اسم الكتاب :........................ كتاب العصمة .

اسم المؤلف :....... الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي قدس سره .

اسم المحقق :.................... صالح أحمد الدّباب .

اسم المراجع :................. مجتبى طاهر السماعيل .

اسم الناشر :................... مؤسسة شمس هجر .

مكان الطباعة :.................... بيروت لبنان .

مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع

بئر العبد - مدخل مدرسة حارة حريك الرسمية الثانية - بناية فوعاني - الطابق الأول

ص.ب : ١١-٧٩٥٢ بيروت ٢٢٥٠-١١٠٧ - هاتف : (٠٣/٥١٤٩٠٥) - تلفاكس : ٠١/٥٥٣١١٩ لبنان

الموقع الإلكتروني : www.albalagh-est.com

E-mail : Albalagh-est@hotmail.com

الإهداء

أهدي ثواب هذا العمل المتواضع إلى شفعائي يوم القيامة ..

نبيي وشفيع ذنوبي محمد رسول الله صلى الله عليه وآله ..

ومولاي وسيدي الإمام علي بن أبي طالب أمير المؤمنين عليه السلام ..

ومولاتي وسيدتي فاطمة الزهراء عليها السلام ..

ومولاي وسيدي الإمام الحسن الزكي عليه السلام ..

ومولاي وسيدي الإمام الحسين الشهيد عليه السلام ..

وسادتي وموالي التسعة المعصومين عليهم السلام ..

راجيا منهم القبول والتوفيق والشفاعة في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرسل أنبياءه حجة على العالمين، وعقّبهم بالأوصياء تكميلاً للدين المبين، واللعن الدائم على أعدائهم ومنكريهم من الآن إلى قيام يوم الدين .

إنَّ الله ﷻ امتحن الإنسان في هذه الدنيا الزائلة بأنواع الفتن والبلايا، ومن جهة أخرى أكرمه وتفضل عليه بنعم لا تكاد تعد ولا تحصى، لأن الله سبحانه خلقه ووهب له العقل، الذي به يثاب وبه يعاقب، كما قال رسول الله ﷺ : (...**إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْعَقْلَ فَقَالَ لَهُ أَقْبِلْ فَأَقْبَلَ، وَقَالَ لَهُ أَدْبِرْ فَأَدْبَرَ، فَقَالَ : اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَعِزَّتِي وَجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقاً أَعْظَمَ مِنْكَ، وَلَا أَطْوَعَ مِنْكَ، بِكَ أُبْدِئُ وَبِكَ أُعِيدُ، لَكَ الثَّوَابُ وَعَلَيْكَ الْعِقَابُ**)[1]، لأنه أعده لأسمى وأرقى المراتب والوظائف، بأن يتلقى العهد من ربه ﷻ، ويعرف نعمه ويشكره عليها .

وحيث أنَّ معرفته متوقفة على الصلة بينه وبين ربه اتجه البحث بأن يجعل الله سبحانه وتعالى رسلاً ووسائط بينه وبين

---

(١) مستدرك الوسائل، ج١، ص٨٣ ح٣ .

عبله، ﴿رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً﴾[1]، لأنه لا سبيل للإنسان إلى معرفة الله من قبل نفسه، ولا الوصول إليه بعقله، لأنها أمور خارجة عن حِسِّه، وعالية عن متناول تفكيره وذهنه، وبما أنَّ الله سبحانه أرسل هذه الوسائط من أجل أن يخرجو هذا الإنسان المسكين من ظلمة ذلك الليل الدامس، إلى نور ذلك النهار المشرق، لأن الشيطان اللعين قد أعلن حربه وكرهه وخصومته لهذا الإنسان، إذ قال : ﴿وَلأُضِلَّنَّهُمْ وَلأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذانَ الأَنْعامِ﴾[2]، وقال أيضاً : ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[3] .

فهذا العدو اللدود الذي يتوعد الإنسان لا يمكن إزالته إلَّا بالتمسك بتلك الوسائط، فهم الميزان الراجح الذي على أقوالهم وأفعالهم وأخلاقهم توزن الأفعال والأقوال والأخلاق، فبالتمسك بهم وبأقوالهم وأفعالهم يتميز أهل الهدى من أهل الضلال .

---

(١) سورة النساء، الآية : ١٦٥ .

(٢) سورة النساء، الآية : ١١٩ .

(٣) سورة الأعراف، الآية : ١٦٠ .

وبعبارة أخرى : ضرورة الاحتياج إليهم أعظم من ضرورة احتياج البدن إلى الروح، وأعظم من ضرورة احتياج العين إلى نورها .

ومما لا شك فيه أنَّ الله ﷻ محال أن يتخذ ويختار رسولاً ووسيطاً لهذا الإنسان تزدريه الأعين، وتحقره القلوب، أو متهماً في نسبه وعرضه، أو مشوهاً في خلقه وجسمه، فكيف يمكن أن يكون مثل هذا قدوة في مكارم الأخلاق، ومن أجل هذا بعث الله سبحانه وتعالى أنبياءه ووسائطه من أوسط قومهم نسباً، وبرأهم من العيوب، وعصمهم عن الخطأ والزلة، وطهرهم عن كل دنس، وأعطاهم الكمال وعلو المنزلة، وسمو المقام في التقوى بالدرجة العالية التي تجعلهم أهلاً، لأن يُقتدى بهم في كل شيء .

فالحديث عن عصمة هؤلاء الرسل والوسائط التي أرسلها الله تعالى إلى خلقه من أهم المسائل والبحوث الفكرية والإسلامية التي لعبت دوراً كبيراً في علم الكلام والعقيدة الإسلامية، فمن هنا ألَّف وكتب الكثير من العلماء الأجلاء في هذا الموضوع الحساس، فمن هؤلاء العلماء الأعلام شيخنا الأجل أحمد بن زين الدين الأحسائي ﭬ، كتب بحث مفصل في هذا الموضوع، حيث تعرض فيه إلى صفات من يجب أن يتصف بهذه الصفة، ومتى وكيف، ونفى فيه بالأدلة القطعية شبهات المخالفين .

المنهجية المعتمدة في تحقيق هذه الرسالة

من الأمور التي تعتمد في تحقيق المخطوطات علة نقاط رئيسية مهمة، وهي ما يلي :

١-**النسخة المعتملة في ضبط نص هذه الرسالة** : اعتمدنا على تحقيق هذه المخطوطة وضبط نصها على نسختين، الأولى منهما موجودة في مكتبة الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام في مشهد المشرفة، تحت فهرس رقم : «٥١٢» والتي كان المصنف قد كتبها استجابة للشاه محمد علي ميرزا الشاه، والبالغ عدد صفحاتها «٤٨ صفحة» ومقاس الصفحة الواحدة « ١٠,٥ × ١٠ سم تقريباً» وعدد أسطرها «٢٠ سطراً» .

والأخرى وهي حجرية موجودة ضمن جوامع الكلم، في المجلد الأول، ومقاس صفحاتها : «١٤,٥ × ٢٨سم تقريباً» وعدد أسطر الصفحة الواحدة : «٣٧ سطراً» وعدد صفحاتها : «٢٥ صفحة» .

٢-**التخريج** : ونحن في هذه النقطة خرَّجنا الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة التي نقلها المؤلف تتئُ، وتصحيحها وإكمالها من مصادرها الصحيحة .

ومع ما بذلنا من جهد فقد يرى قارئنا العزيز بعض الروايات التي لم يتم العثور عليها .

٣-العنونة : لقد عنونّا هذه الرسالة بعناوين مناسبة وجذابة وشيقة، لكي يَسْهُل على القارئ العزيز البحث والاطلاع والمراجعة من خلالها .

٤-التعليق : لا يخفى على القارئ الكريم أننا أدرجنا في حواشي هذه الرسالة بعض التعليقات، لكي من خلالها يفهم القارئ ما يشير إليه المصنف تَتُنُّ .

شكر وتقدير : وقبل الختام لا بد لي أن أُقدم الشكر الجزيل **أولاً** إلى مرجعنا الكبير خادم الشريعة الغراء آية الله العظمى المولى الميرزا عبد الرسول الحائري الإحقاقي تَتُنُّ على تكرمه علينا بتوجيهه وإشرافه على عملنا هذا .

وثاني شكري : إلى سماحة أخي العزيز الشيخ مجتبى السماعيل «حفظه الله تعالى» على ما قدم لنا من مطابقته لهذا الكتاب .

وفي الختام الشكر لله ﷻ أولاً وآخراً، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الأطهار .

الراجي عفو ربه

صالح أحمد الدَّباب

نهاية ربيع الأول ١٤٢٤هجري

قدر اسباب ذلك بتقصيرات المكلفين في الغلاء وتفضله في الرخص فقد اصبت وان قلت ان الغلاء
والرخص بسبب اعمال العباد بمعنى انه تعالى عاملهم بعدله في الغلاء وتجاوز عنهم في الرخص فقد اصبت
والواجب على العباد شكره على نعمائه وحمده على كونه وليه وكلائه
والرضا في كل حال بقدره وقضائه فانه ولي كل
خير وصلى الله على محمد وآله
الطاهرين

م م
م
م
م

سال ١٣١٨ خورشيدي
بازبيني شد [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله مولي النعم والآلاء المتفضل بجميل الافضال والعطاء وحسن البلاء وجليل العظمة والكبرياء
وصلى الله على محمد وآله النبلاء الذين خصهم بالعصمة والولاية وحباهم باكمل الثناء وجعلهم ملوك
الدنيا والآخرة والاولى وصلى الله عليه وعليهم ما دامت الارض والسماء اما بعد فيقول العبد المسكين
احمد بن زين الدين الاحسائي ان حامي حوزة المسلمين وناصر الدين ومعز المؤمنين العضد الاقوى للسلطنة
البهية والركن الاقوى للدولة السنية حليف السعادة وحليل الافادة ورافع الوفادة كعبة الكرم
وحرم النعم والمولى المحترم الشاه بن الشاه بن الشاه محمد علي الشاه زاده ادام الله تأييده وامداده واشاد
فخره وازاده وايده بالنصر واعانه وحفظه هو واولاده وسدده وسدد له نظام دولته على ما احبه
واراده واصلح له بالتوفيق معاده وختم له الصالحات اعماله بالسعادة انه سميع الدعاء ولطيف لما يشاء
وهو على كل شيء قدير وبالاجابة لمن دعاه جدير رحم الله من قال آمين فان في ذلك صلاح الدنيا والدين

قد امر

صورة الصفحة الأولى من النسخة المخطوطة [ب]

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة المخطوطة [ب]

هذه الثمرات وبشّر الصابرين وليرفع درجات الشاكرين على الرخاء والصابرين على البلاء فإنّ الدنيا سجن المؤمنين وجنّة
الكافرين ويكل إلى أنفسهم في الغلاء والكسر في الرخص قوله أو أسباب وجود ما أي يقلل أسباب وجود الأشعار وبقلة
بأسباب توجد ما مثل كثرة الطالب لإيجاد المحتكر ومنع الأمطار وخوف الطرق وكثرة قطاع الطريق وأمثال ذلك التي
تحدث بما اقتضاه الله لنفسه من نفع منها أسباب المنع من المعاصي ومن ظلم العباد وغير ذلك فإن كل ما يكون سبباً للغلاء
من لأنه تقصير في حق المعبود أو مسبب لتقصير لأن مقتضى الكرم الرخاء والرخص وإنما يكون خلاف ذلك المقتضي لأجل
ما من تقصير أفعال المكلفين فإن قلت إن الغلاء والرخص من الله تعالى جعل بمعنى أنه قدر أسباب ذلك بتقصير من
منهم في الغلاء وبفضله في الرخص فهذا صحيح قلت إن الغلاء والرخص بسبب أعمال العباد بمعنى أنه تعالى عاملهم بعدله
في الغلاء وتجاوز عنهم في الرخص فهذا صحيح أوجب على العباد شكره على نعمائه وحمده على كرم عدله ولا إله والرخص كل
بقدره وقضائه فإنه ولي كل خير وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله جزيل النعم والآلاء وجميل الإفضال والعطاء وحسن البلاء وجاعل العظمة والكبرياء وصلى الله على محمد وآله الذين [illegible]
خصهم بالعصمة والولاية وجعلهم بأكمل الثناء وجعلهم ملوك الدنيا والآخرة والأولى صلى الله عليه وعليهم ما دارت
بروج السماء أما بعد فيقول العبد المسكين أحمد بن زين الدين الأحسائي إن حامي حوزة المسلمين وناصر الدين ومعين
[illegible] العضد [illegible] للسلطنة البهية والركن الأقوى للدولة السنية حليف السعادة وجليل الإفادة ورافد الوفادة وكعبة
[illegible] الشيم والمولى المعظم الشاه ابن الشاه ابن الشاه محمد علي ميرزا الشاه زاده أدام الله تأييده وإمداده وأشاد نصره [illegible]
به بالنصر هو وأجناده وحفظه هو وأولاده وسدده وسدد له نظام دولته على ما أحبه وأراده وأصلح له بما نفع
به معاده وختم له بعواقب الدواعي له بالسعادة إنه سميع الدعاء لطيف لما يشاء وهو على كل شيء قدير وبالإجابة جدير بجاه
محمد وآله [illegible] قال آمين فإن في ذلك صلاح الدنيا والدين هذا مرجعه وداعيه أن يكتب شيئاً في بيان العصمة وثبوتها
لهما عليهم السلام وفي ما بيّنا في ذلك فيما يرد عليه في ذكر رجعة محمد وأهل بيته الطاهرين وخواص شيعتهم ومواليهم
وأعدائهم وذكر علامات ظهورها وأحوالها وذكر ما ورد فيها فأجبت إلى ذلك مع قلة البضاعة وكثرة الإضاعة وتشتت الخاطر بتهاجم
عوارض وموانع الأعراض بناء على الإتيان بما يحضر من هذه الأمور لأنه من جهة كثرة الموانع هو المقدور إذ لا يسقط
الميسور بالمعسور وإلى الله ترجع الأمور ورتبت بيان كل واحد من المسألتين على مقدمة وفصول وخاتمة تقريباً
للوصول إلى المحصول مقدمة قيل العصمة في اللغة المنع ومنه قوله تعالى والله يعصمك من الناس أي يمنعك منهم فلا يقدرون
بك وقوله تعالى واعتصموا بحبل الله أي تمسكوا إلى الله بطاعته وحبل الله هو القرآن وقيل يعتصم بالله يرجع إلى [illegible]
[illegible] بالله وبحبله إلى القرآن ويعهد إليهم بأمرهم به من طاعته بالقيام بأوامره ونواهيه من معاصيه وسخطه وعصمة
معصوم هو الممتنع من جميع محارم الله كما ورد عن علي بن الحسين عليهما السلام الإمام منا لا يكون إلا معصوماً وليست العصمة
في ظاهر الخلقة فتعرف قيل فما المعصوم قال عليه السلام المعتصم بحبل الله وحبل الله هو القرآن لا يفترقان إلى يوم القيمة
الإمام يهدي إلى القرآن والقرآن يهدي إلى الإمام وذلك قوله تعالى إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وفي الاصطلاح
منهم على ما اختاره العدلية هي اللطف المانع للمكلف من ترك الواجب وفعل المحرم يفعله الله به غير سالب للقدرة
بخلاف مقتضى ذلك اللطف وإلا لم يكن مكلفاً ولم يستحق مدحاً ولا ثواباً بل ذلك اللطف موجب لاشتداد الداعية المستلزمة
[illegible] وهذا الحاصل ما قررته قواعدهم وعند الأشاعرة العصمة أن لا يخلق الله في المعصوم ذنباً ولا يجيء غرضهم في ذلك كما يأتي
سواء يكون من الكبائر كالكفر وسائر الكبائر ومن الصغائر الدالة على الخسة والرذالة كسرقة حبة أو لقمة أو تنقيص [illegible] إلى
[illegible] والخسة والرذالة وذلك بناء على أصلهم من استناد جميع الأشياء كلها إلى الفاعل المختار وعند الحكماء العصمة
ملكة تمنع الفجور ناشئة من العلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات وتتأكد في الأنبياء بتتابع الوحي إليهم بالأوامر الداعية
إلى ما ينبغي والنواهي الزاجرة عما لا ينبغي وعلى تعريف العدلية بأن العصمة تستلزم سلب الداعي إلى المعصية [illegible] الإرادة لا سلب
القدرة معاً لأنه على رأي من يقول إن القدرة لا يدخل في مفهومها الإرادة وإنما هي الصفة التي بها يتمكن التأثير عند انضمام

صورة الصفحة الأولى من النسخة الحجرية [ح]

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الحجرية [ج]

الشيخ احمد بن زين الدين الاحسائي تتئُ

اسمه ونسبه الشريف :

هو الشيخ أحمد بن زين الدين، بن الشيخ إبراهيم، بن صقر، بن إبراهيم، بن داغر، بن رمضان، بن راشد، بن دهيم، بن شمروخ آل صقر، القرشي الأحسائي المطيرفي[1].

مولده ونشأته :

وُلِدَ تتئُ في المُطَيْرَفي من قرى الأحساء، في شهر رجب عام : «١١٦٦هـ-١٧٥٢م» وبها نشأ وترعرع تحت رعاية والده الشيخ زين الدين، وبانت عليه علامات النبوغ منذ نعومة أظفاره، فكان يذكر ما جرى في بلاده من الحوداث، وعمره سنتان، وختم القرآن وعمره خمس سنين، وبدأ بدراسة النحو قبل أن يبلغ الحلم[2].

مشائخه في الرواية :

يروي تتئُ عن جماعة من فحول العلماء؛ منهم :

١- السيد محمد مهدي الطباطبائي بحر العلوم تتئُ[3]،

---

(١) سيرة الشيخ أحمد الأحسائي تتئُ، ص٩ .

(٢) سيرة الشيخ أحمد الأحسائي تتئُ، ص٩-١٣ .

(٣) وهو من أكابر علماء عصره، ومشاهير رجاله، علماً وأدباً، تخرج عليه

←....

وتاريخ إجازته عام : «١٢٠٩هـ-١٧٩٤م»[1] .

٢- الشيخ جعفر كاشف الغطاء النجفي تتَّئُ[2]، وتاريخ إجازته عام : «١٢٠٩هـ-١٧٩٤م»[3] .

٣- السيد علي الطباطبائي تتَّئُ، صاحب : «كتاب الرياض»[4]،

جمع من أعاظم الفقهاء وعمد الطائفة، وهو جد أسرة «آل بحر العلوم» العلمية في النجف، ولد في كربلاء عام : «١١٥٥هـ-١٧٤٢م» وتوفي في النجف عام :«١٢١٢هـ-١٧٩٧م». [راجع في ترجمته كل من : منتهى المقل في أحوال الرجل، ص٣٦٤ . وتحفة العالم، ص١٣٦] .

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج١، ص٢٥٥ .

(٢) هو من أعاظم علماء الشيعة، انتهت إليه الزعامة الدينية العامة، واجتمعت حكومتا آل قاجار في إيران، وآل عثمان في تركيا عل إكباره، وله عليهما حقوق كثيرة، ومِنَنٌ جِسَام، لم يتحدث تاريخ الزعامة الدينية في النجف عن نظير لَه، وإعطاء المنصب حقه، ولد عام : «١١٥٦هـ-١٧٤٣م» وتوفي عام : «١٢٢٨هـ-١٨١٣م» . [راجع في ترجمته كل من : أعيان الشيعة، ج١٥، ص٤١٨-٤٣٥ . وطبقات أعلام الشيعة، ج٢، ص٢٤٨-٢٥٢ . وماضي النجف وحاضرها، ج٣، ص١٣١-١٤١] .

(٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج١، ص١٦٥ .

(٤) وهو أحد الفقهاء الأثبات، والعلماء الخالدين، وجهابذة الرأي

٤- وتاريخ إجازته عام : «١٢٠٩هـ - ١٧٩٤م»[1] .

٥- السيد ميرزا مهدي الشهرستاني تَدَّسُّ[2]، وتاريخ إجازته عام : «١٢٠٩هـ - ١٧٩٤م»[3] .

٦- الشيخ حسين آل عصفور البحراني تَدَّسُّ[4]، وتاريخ

...← الأفاضل، ولد عام : «١١٦١هـ - ١٧٤٨م» وتوفي عام : «١٢٣١هـ - ١٨١٧م» ويعد كتابه «رياض المسائل في تحقيق الأحكام بالدلائل» من المصادر الوثيقة، والمراجع التي لا يستغني عنها فقيه، أو طالب علم . [راجع في ترجمته كل من : ريحانة الأدب، ج٣، ص٤٢٨-٤٢٩ . قصص العلماء، ص١٢٩-١٣١ . تراث كربلاء، ص١٨٣-١٨٤].

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج١، ص٢١٩ .

(٢) وهو عالم كبير، من فقهاء كربلاء وزعمائها الدينيين في عصره، كانت له مكانة كبيرة، توفي عام : «١٢١٦هـ - ١٨٠٢م» وبيت الشهرستاني من الأسر العلمية الكربلائية، التي أنجبت الكثير من العلماء . [راجع في ترجمته كل من : ريحانة الأدب، ج٣، ص٣٦٣-٣٦٤ . والكنى والألقاب، ج٢، ص٣٤٤-٣٤٥] .

(٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج١، ص٥٣ .

(٤) هو زعيم الفرقة الأخبارية، وشيخ علمائها، المقدم في عصره وبعده، وهو من النوابغ في العلوم الإسلامية؛ لا سيما الفقه وأصوله، ...←

إجـازته عام : «١٢٠٩هـ-١٧٩٤م»[1] .

٧- الشيخ أحمد بن الشيخ حسن الدمـستاني البحرانـي تَدُّسُ[2]، وتاريخ إجازته عام : «١٢٠٩هـ-١٧٩٤م»[3] .

وهؤلاء المشائخ الـستة طبعـت إجـازاتهم -للمترجـم لـه- ضـمن كتـاب «ترجمـة الـشيخ أحمـد الأحـسائي» ثـم طبعـت هـذه الإجازات مستقلة في النجـف الأشـرف عـام: «١٣٩٠هـــ» بتعليـق الدكتور حسين علي محفوظ[4] .

...←

والحـديث وغيرهـا، وهـو أحـد المجـازين مـن عمـه الـشيخ يوسـف البحرانـي، صـاحب كتـاب : «الحـدائق النـاظرة» بالإجـازة الكـبيرة المشهورة «لؤلؤة البحرين في الإجازة لقرتي العين» توفي ليلـة الأحـد ٢١ شوال عـام: «١٢١٦هـ-١٨٠٢م» . [راجع في ترجمته كل مـن : أنـوار البدرين في تراجم علمـاء القطيـف والأحـساء والبحـرين، ص١٨٠ . وأعيان الشيعة، ج٢٧، ص١٢٨-١٣٦] .

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج١، ص١٨٨ .

(٢) وهو من علماء عصره وأدبائه، لكن التـاريخ ظلمـه كـألوف غـيره، لا سيما من أبناء منطقته وطائفتـه . [راجـع في ترجمتـه : طبقـات أعـلام الشيعة، ج٢، ص٨٠-٨١] .

(٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج١، ص١٤١ .

(٤) إجازات الشيخ أحمد الأحسائي تَدُّسُ، ص٥ .

تلامذته :

تصدر الشيخ تدّس للتدريس في المعقول والمنقول سنين طوالاً، وكانت لَه حوزات عامرة في كل من كربلاء، والنجف والبصرة، وغيرها من المدن العراقية .

وفي قزوين وطهران، وأصفهان وكرمان شاه، وغيرها من المدن الإيرانية .

وفي الأحساء والبحرين، وغيرهما من مدن الخليج .

وقد تخرج عليه المئات من العلماء وأهل الفضل، وبلغت به الحال حداً كان إذا هبط مدينة علمية تعطلت فيها الدروس والأبحاث، وهرع حضارها إلى مجلس درسه ليستفيدوا منه(١) .

من أهم تلامذته :

١- الشيخ محمد حسين النجفي تدّس، «صاحب كتاب جواهر الكلام»، المتوفى عام : «١٢٦٦هـ- ١٨٤٩م» .

٢- السيد عبد الله بن السيد محمد رضا شبر الحسيني تدّس، المتوفى عام : «١٢٤١هـ- ١٨٢٥م»(٢) .

٣- السيد كاظم بن السيد قاسم الحسيني الرشتي تدّس، المتوفى

(١) كلمة أزهزار، ص١٦ .

(٢) طبقات أعلام الشيعة، ج٢، ص٣٤١ .

عـام : «١٢٥٩هـ-١٨٤٣م»[١] .

٤- الشيخ هادي بن المهدي السبزواري تَدُّسُ، صاحب : «كتاب المنظومة»، المتوفى عام : «١٢٨٩هـ» .

٥- الميرزا حسن بن علي تَدُّسُ، الشهير بـ«كَوهر» المتوفى عـام : «١٢٦٦هـ-١٨٤٩م»[٢] .

٦- الشيخ محمد بن الحسين المامقاني التبريزي تَدُّسُ، المعروف بـ«حجة الإسلام» المتوفى عام : «١٢٦٩هـ-١٨٥٢م»[٣] .

٧- السيد محسن بن السيد حسن الأعرجي الحسيني الكاظمي تَدُّسُ، المتوفى عام : «١٢٢٧هـ»[٤] .

٨- الشيخ علي نقي بن الشيخ أحمد الأحسائي تَدُّسُ «ولده»، المتوفى عام : «١٢٤٦هـ- ١٨٣٠م» .

وغيرهم الكثير من العلماء والفضلاء قدس الله أسرارهم.

بعض من أجازهم :

١- الشيخ أسد الله التستري الكاظمي تَدُّسُ، «صاحب كتاب

---

(١) روضات الجنات، ج١، ص٢٥٥ . أعيان الشيعة، ج٨، ص٣٩٤ .

(٢) طبقات أعلام الشيعة، ج٢، ص٣٤١ .

(٣) رسالة ترجمة الشيخ علي نقي الأحسائي تَدُّسُ، ص٩٥ .

(٤) نجوم السماء، ص٣٤٤-٣٦٧ .

المقابس» المتوفى عام: «١٢٣٤هـ - ١٨١٨م»[١].

٢- الشيخ محمد إبراهيم الكلباسي تدّسّ، «صاحب كتاب الإشارات» المتوفى عام: «١٢٦١هـ - ١٨٤٥م»[٢].

٣- السيد كاظم بن السيد قاسم الحسيني الرشتي تدّسّ، المتوفى عام: «١٢٥٩هـ-١٨٤٣م»[٣].

٤- الشيخ مرتضى الأنصاري تدّسّ، «صاحب كتاب المكاسب» المتوفى عام: «١٢٨١هـ-١٨٦٤م»[٤].

٥- السيد عبد الله بن السيد محمد رضا شبر الحسيني تدّسّ، المتوفى عام: «١٢٤١هـ - ١٨٢٥م»[٥].

٦- الميرزا حسن بن علي تدّسّ، الشهير بـ«كَوهر» المتوفى عام: «١٢٦٦هـ-١٨٤٩م»[٦].

٧- الشيخ محمد بن الحسين المامقاني التبريزي تدّسّ، المعروف

---

(١) أعيان الشيعة، ج٢، ص٤٠١. طبقات أعلام الشيعة، ج٢، ص٩١.

(٢) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ج١، ص٢٢٤.

(٣) مكارم الآثار ودرر أحوال رجال دولة قاجار، ج٢، ص٢١٧.

(٤) رسالة ترجمة الشيخ علي نقي الأحسائي تدّسّ، ص٩٧.

(٥) فهرس تصانيف العلامة الشيخ أحمد الأحسائي تدّسّ، ص٥.

(٦) إجازات الشيخ حسن جوكَر، ص٧.

بـ«حجة الإسلام» ووالد مؤلِّف صحيفة الأبرار، المتوفى عام: «١٢٦٩هـ-١٨٥٢م»[(١)].

٨- الشيخ علي نقي بن الشيخ أحمد الأحسائي تَتَرُّ «ولده» المتوفى عام: «١٢٤٦هـ-١٨٣٠م»[(٢)].

٩- الشيخ محمد حسين النجفي تَتَرُّ، «صاحب كتاب جواهر الكلام» المتوفى عام: «١٢٦٦هـ-١٨٤٩م»[(٣)].

١٠- الشيخ عبد الوهاب بن محمد علي القزويني تَتَرُّ، المتوفى عام: «١٢٦٠هـ-١٨٤٤م»[(٤)].

مؤلفاته وآثاره:

لقد خلَّف -المترجم لَه- عدداً كبيراً من الكتب والرسائل في مختلف العلوم والمعارف، وقد أفرد أكثر من مؤلِّف فهرساً خاصاً بأسماء تلك المؤلفات، إليك ذكر بعضها:

---

(١) إجازات الشيخ أحمد الأحسائي تَتَرُّ للشيخ أسد الله الكاظمي تَتَرُّ، ص٦.

(٢) طبقات أعلام الشيعة، ج٢، ص٩١.

(٣) صحيفة الأبرار، ص٤٨٦.

(٤) إجازات الشيخ أحمد الأحسائي تَتَرُّ للشيخ أسد الله الكاظمي تَتَرُّ، ص٦.

التحقيـق في مدرسـة الأوحـد؛ لآيـة الله المـولى المـيرزا عبـد الرسـول الحـائري الإحقـاقي تَدُّسُّ، ذكـر فيـه مـا يقـرب مـن «١٧٣» مصنف، مع شرح مبسط لمحتوياتها، وذكر مصادرها[1] .

فهرست تـصانيف الـشيخ أحمـد الأحـسائي تَدُّسُّ؛ لريـاض طاهر، وهو خاص بفهرسة مؤلفاتـه المطبوعـة؛ الـتي بلغـت «١٠٤ مصنفات» .

وفيه : «أن مجموع ما صدر عن المترجم من رسائل وكتب وخطب وفوائد وقصائد : «١٥٤» ومجموع جوابات المسائل : «٥٥٥ مسألة» من مخطوطة ومطبوعة على الأقل»[2] .

من أشهر مؤلفاته :

١- شرح الزيارة الجامعة؛ وهو فـي أربعة مجلـدات، طبـع مُـؤخراً فـي خمسة مجلدات .

٢- شرح الفوائـد، في حكمـة آل البيـت عليهم السلام، طبـع مُـؤخراً في ثلاثة مجلدات .

٣- شرح العرشية؛ للملا صدر الدين الشيرازي، طبع مُؤخراً في ثلاثة مجلدات .

---

(١) التحقيق في مدرسة الأوحد تَدُّسُّ، ج١، ص٢٩٩ .

(٢) فهرست تصانيف كتب الشيخ أحمد الأحسائي تَدُّسُّ، ص٣ .

٤- شرح المشاعر؛ للملا صدر الدين الشيرازي، طبع مُـؤخراً في مجلدين .

٥- العصمة والرجعة؛ فـي إثبات عصمة الأنبياء، وإثبات رجعـة أهـل البيت عليهم السلام .

وقد جُمـع الكـثير مـن رسـائله في مجلـدين كـبيرين، أُطلـق عليهما اسم «جوامع الكلم» .

ثناء العلماء عليه :

قال السيد علي الطباطبائي صاحب -كتاب الرياض- : «إنَّ من أغـلاط الزمـان، وحـسنات الـدهر الخـوان، اجتمـاعي بـالأخ الروحاني، والخل الصمداني، والعالم العامل، والفاضـل الكامـل، ذي الفهم الصائب، والذهن الثاقب، الراقي أعلى درجات الورع والتقوى، والعلم واليقين؛ مولانا الـشيخ أحمـد بـن الـشيخ زيـن الدين الأحسائي -دام ظله العالي- فسألني بـل أمرنـي أن أجيـز له، ...»[1] .

قال الشيخ حسين آل عصفور البحراني : «التمس مني مـن له القدم الراسـخ في علـوم آل بيـت محمـد الأعـلام، ومـن كـان حريصاً على التعلق بأذيال آثارهم عليهم الـصلاة والـسلام» . -

(١) إجازات الشيخ أحمد الأحسائي تتَنُّ، ص٢٣-٢٧-٣٨ .

إلى أن قال- : «وهو العالم الأمجد، ذو المقام الأنجد، الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي -ذلّل الله لَه شوامس المعاني، وشيد به قصور تلك المباني- وهو في الحقيقة حقيق بأن يُجيز لا يجاز؛ لعراقته في العلوم الإلهية على الحقيقة لا المجاز، ولسلوكه طريق أهل السلوك وأوضح المجاز، ...»[١].

وفاته ومدفنه :

توفي وعمره تتش «٧٥ عاماً» وهو في سفره الأخير إلى بيت الله الحرام، وكان بصحبته ولداه الشيخ علي، والشيخ عبد الله، وبقية عائلته، وبصحبته أيضاً بعض تلامذته وأصحابه وغيرهم، وفي الطريق أصيب الشيخ الأحسائي بمرض، فتوفي تتش في مكان يقال له: «هدية» قُرب المدينة المنورة، وكان ذلك ليلة الجمعة أو يوم الأحد «٢٢ ذو القعدة ١٢٤١هـ» ومادة تاريخه مختار .

ونقل جثمانه إلى المدينة المنورة دفن في بقيع الغرقد، مجاوراً لقبور الأئمة عليهم السلام، في الطرف المقابل لبيت الأحزان.

وكان قبره هناك معروفاً مشهوراً، يزوره الكثير من العلماء والمؤمنين، إلى أن هدمت قبور الأئمة عليهم السلام وغيرها في بقيع الغرقد، عام : «١٣٤٥هـ» .

---

(١) إجازات الشيخ أحمد الأحسائي تتش، ص١٩-٤٣-٤٤ .

ومن زار قبره قبل هذا التاريخ العلامة الشهير الشيخ عباس القمي تتَّنُّ، صاحب كتاب «مفاتيح الجنان» وقال أنه رأى على قبره الشريف لوحاً مكتوباً عليه :

لَزَيْنُ الدّيْنِ أَحْمَد نُورُ عِلْمٍ ... تُضِيء بِهِ القُلُوب الْمُدْلَهِمَّة

يُرِيْدُ الْجَاحِدُوْنَ لِيُطْفِئُوهُ ... وَيَأْبَى اللَّهُ إلاَّ أن يُتِمَّه[1]

---

(١) الفوائد الرضوية، ص٣٧ .

[تمهيد]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين[1]

الحمد لله جزيل النعم والآلاء، وجميل الأفضال والعطاء، وحسن البلاء، وجليل العظمة والكبرياء، وصلى الله على محمد وآله النبلاء، الذين خصهم بالعصمة والولاء، وجمّلهم بأكمل الثناء، وجعلهم ملوك الدنيا والآخرة والأولى، صلى الله عليه وعليهم ما دامت الأرض والسماء.

أما بعد؛ فيقول العبد المسكين أحمد بن زين الدين الأحسائي: إنَّ حامي حوزة المسلمين، وناصر الدين، ومعز المؤمنين العضد اليمنى للسلطنة البهية[2]، والركن الأقوى للدولة السنية، حليف السعادة، وجليل الإفادة، ورافد الوفادة، كعبة الكرم، وحرم الشيم، والمولى المحترم، الشاه بن الشاه بن الشاه محمد علي ميرزا[3] الشاه زاده -أدام الله تأييله وإمداده، وأشاد نصره وأرفاده،

---

(١) وبه نستعين غير موجودة في «ج».

(٢) البهية غير موجودة في «ج».

(٣) ميرزا غير موجودة في «ب».

وأيده بالنصر هو[١] وأجناده، وحفظه هو وأولاده، وسدّده وسدّد لـه نظام دولته، على ما أحبه وأراده، وأصلح لَه بما تقر عينه ميعاده، وختم له أحواله وأعماله بالسعادة، إنه سميع الدعاء، لطيف لما يشاء، وهو على كل شيء قدير، وبالإجابة لمن دعاه جدير، رحم الله من قال آمين، فإنَّ في ذلك صلاح الدنيا والدين- قد أمر محبه وداعيه أن يكتب شيئاً في بيان العصمة وثبوتها لأهلها عليهم السلام، ونفي ما ينافي ذلك وما يرد عليه.

وفي ذكر رجعة محمد وأهل بيته الطاهرين، وخواص شيعتهم ومواليهم[٢] وأعدائهم، وذكر علاماتها وأحوالها، وذكر ما ورد فيها[٣].

فأجبته إلى ذلك مع قلة البضاعة وكثرة الإضاعة، وتشتت الخاطر بدواعي الأعراض، وموانع الأمراض بناءً على الإتيان بما يحضر من هذه الأمور، لأنه من جهة كثرة الموانع هو المقدور، إذ لا

---

(١) هو غير موجودة في «ب».

(٢) ومواليهم غير موجودة في «ب».

(٣) هذه الرسالة تتكون من مسألتين رئيسيتين: **المسألة الأولى**: في عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام، وهي التي بين يديك. **والمسألة الثانية**: في الرجعة وما يتعلق بها، وقد أفردت لوحدها، وطبعت سنة «١٤٢٧هـ».

يسقط الميسور بالمعسور، وإلى الله ترجع الأمور .

ورتبت بيان كل واحدة من المسألتين على مقدمة وفصول وخاتمة تقريباً للوصول إلى المحصول .

مقدمة

[تعريف العصمة لغة]

قيل[1] : العصمة في اللغة : المنع[2]، ومنه قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنْ النَّاسِ﴾[3]؛ أي : يمنعك منهم فلا يقدرون عليك .

وقوله تعالى : ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ﴾[4]؛ أي : التجئوا إلى الله بطاعته، وحبل الله هو القرآن[5] .

وقيل : بعهد الله يرجع إلى معنى الامتناع بالله، وبحبله إلى القرآن، أو بعهده إليهم بما أمر به من طاعته[6] بالقيام بأوامره ونواهيه، من معاصيه وسخطه وعقابه .

---

(١) قيل غير موجودة في «ب» .

(٢) لسان العرب، ج١٢، ص٤٠٣، مادة : «عَصَمَ» .

(٣) سورة المائدة، الآية : ٦٧ .

(٤) سورة آل عمران، الآية : ١٠٣ .

(٥) عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ أنه قل : **(أيها الناس إني تارك فيكم حبلين، إن أخذتم بهما لن تضلوا بعدي، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض)** . [تفسير مجمع البيان، ج٢، ص٨٠٥، سورة آل عمران، آية : ١٠٣] .

(٦) طلعته في «ج» .

والمعصوم هو الممتنع من جميع محارم الله كما روي[١]، وروي عن علي بن الحسين عليهما السلام: **(الإمام منّا لا يكون إلاّ معصوماً، وليست العصمة في ظاهر الخلقة فيعرف بها، ولذلك ما يكون إلاّ منصوصاً. فقيل له: يا ابن رسول الله فما معنى المعصوم؟.**

فقال: المعتصم بحبل الله، وحبل الله هو القرآن، لا يفترقان إلى يوم القيامة، والإمام يهدي إلى القرآن، والقرآن يهدي إلى الإمام، وذلك قول الله[٢] عزّ وجلّ[٣]: ﴿إن هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[٤])[٥].

---

(١) عن حسين بن الأشقر، قال: قلت لهشام بن الحكم: ما معنى قولكم إنَّ الإمام لا يكون إلاَّ معصوماً؟.

فقال: سالت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك، فقال: (**المعصوم: هو الممتنع بالله من جميع محارم الله ...**) . معاني الأخبار، ص١٣٢، ح٢، باب : معنى عصمة الإمام . بحار الأنوار، ج٢٥، ص١٩٤، ح٦، باب : ٥ .

(٢) الله غير موجودة في «ب» .

(٣) تعالى في «ب» .

(٤) سورة الإسراء، الآية : ٩ .

(٥) معاني الأخبار، ص١٣٢،ح١، باب : معنى عصمة الإمام . بحار الأنوار، ج٢٥، ص١٩٤، ح٥، باب : ٥ . تفسير الصافي، ج١، ص٣٦٥، سورة آل عمران، آية : ١٠٣ .

[تعريف العصمة اصطلاحاً]

وفي الاصطلاح: العصمة على ما اختاره العدلية: هي «اللطف المانع للمكلف من ترك الواجبات وفعل المحرمات، يفعله الله به غير سالب للقدرة على خلاف مقتضى ذلك اللطف، وإلاَّ لم يكن مكلفاً، ولم يستحق مدحاً ولا ثواباً، بل ذلك اللطف موجب لسلب الداعية المستلزمة لأحدهما» وهذا حاصل ما قرروه[1] في قواعدهم.

وعند الأشاعرة[2]: «العصمة[3] ألا يخلق الله في المعصوم ذنباً» ولأجل غرض لهم في ذلك كما يأتي خصه[4] بكونه من الكبائر؛ كالكفر وسائر الكبائر[5]، ومن الصغائر الدالة على الخسة والرذالة؛ كسرقة حبة، أو لقمة مما ينسب فاعله إلى الدناءة والخسة

---

(١) قرره في «ب».

(٢) **الأشاعرة** هي: «فرقة تنسب إلى أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المولود في سنة ٢٦٠هـ والمتوفى سنة ٣٢٤هـ». [معجم الفرق الإسلامية، ص٣٥].

(٣) العصمة غير موجودة في «ب».

(٤) خصوه في «ج».

(٥) الكبائر غير موجودة في «ب».

والرذالة، وذلك بناء على أصلهم من استناد جميع الأشياء كلها[١] إلى القادر المختار .

وعند الحكماء العصمة : «ملكة تمنع الفجور، ناشئة من العلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات، وتتأكد في الأنبياء بتتابع الوحي إليهم بالأوامر الداعية إلى ما ينبغي، والنواهي الزاجرة عما لا ينبغي»[٢] .

وعلى تعريف العدلية بأنَّ العصمة تستلزم سلب الداعي الذي هو الميل والإرادة لا سلب القدرة معه، إنما يتم على رأي من يقول : إن القدرة لا يدخل في مفهومها الإرادة، وإنما هي الصفة التي بها يقع التأثير عند انضمام الإرادة إليها، كما هو الحق في المسألة؛ لأن الإرادة هي داعي القادر إلى الفعل الذي هو التأثير .

وأما على رأي من يقول : إنَّ القدرة هي مجموع ما يتوقف عليه التأثير، ومنه الإرادة فلا يصح قولهم غير سالب للقدرة، لأنه إن لم يسلب القدرة لم يستلزم سلب الداعي لدخوله في مفهوم القدرة، وإذا لم يستلزم ذلك اللطف سلب الداعي لم تتحقق

---

(١) كلها غير موجودة في «ب» .

(٢) المواقف في علم الكلام، ص٣٦٦ .

العصمة، بل يكون المكلف مع ذلك مقارفاً للذنوب، أو طالباً لها محباً، وإن سلب القدرة لم يتوجه إليه الخطاب، وكذلك إن سلب الإرادة استلزم سلب القدرة لرفع المركب برفع بعض أجزائه.

وعلى تعريف الأشاعرة أنه إذا بنوا ذلك على أصلهم من استناد جميع الأشياء إلى القادر المختار ﷻ فيقال لهم: هل الكسب الذي أثبتوه للعبد والمباشرة اللذان هما علة ترتّب الثواب والعقاب، مخلوقان لله ليس للعبد فيهما صنع أم لا، بل هما صادران من العبد باختياره؟، فإن جعلوهما مخلوقين لله تعالى كغيرهما من الأشياء ليس للعبد فيهما صنع، امتنع تكليف ذلك المعصوم، وإنما يتحقق عدم خلق الذنب فيه مع اقتضائه ذلك بالتكليف لو لا العصمة.

فإذا لم يتحقق التكليف لم يتحقق عدم خلق الذنب مع عدم مقتضيه، وكون أفعاله تعالى غير معللة بالأغراض كما يزعمون، أو تجويز التكليف بالمحال وما لا يطاق لا تقتضي جواز ذلك، لأنه فرع التكليف، والتكليف فرع تحقق الأنية.

وإذا كان كل شيء من الله تعالى من غير اعتبار شيء من قابليات المكلف سقط اعتباره خصوصاً في الأنية، فافهم.

وإن كانا صادرين عن المكلف باختياره، ليصح نسبة ترتب الثواب والعقاب إلى المكلف، اقتضيا طاعة أو معصية بنسبة

اعتبارهم، فيلزم في تعريف العصمة بنسبة اقتضائهما ذلك، اعتبار تعريف العدلية، مع أن العصمة معنى وجودي، وهم عرفوه بالعدمي .

وعلى تعريف الحكماء أنه ناقص يحتاج إلى قيد وهو أن يقال : ملكة تمنع الفجور منعاً غير سالب للقدرة إلخ .

ثم أنّا نقول : إنَّ الملكة في تعريف الحكماء ثمرة اللطف في تعريف العدلية .

وقول الحكماء : «ناشئة من العلم ... إلخ»، ليس بشيء؛ لأن العلم لا يثمر تلك الملكة إلاَّ أن يراد به العلم الحقيقي، وهو المقترن بالعمل بحيث لا يتخلف عنه في حال، فحينئذٍ يكون صورة للعصمة ومادتها، طلب الله سبحانه من المكلف وهدايته وروحها ذلك اللطف .

فعلى ظاهر القول يكون تعريف الحكماء مع اعتبار القيد أقرب؛ لاشتماله على الجنس القريب، وأما تعريف العدلية فأولى أن يكون رسماً .

وحاصل القول والصواب[1] في تعريفها : «أنها ملكة ربانية تمنع من فعل المعصية والميل إليها مع القدرة عليها» .

---

(١) الصواب في «ب» .

فصل
[العصمة واللياقة المناسبة لها]

اعلم أنَّ الله سبحانه خلق الأشياء بفعله على حسب قوابلها لفعله، بمعنى أنه أحدث موادها لا من شيء، -أعني وجوداتها وصورتها[1] -كما قيلت؛ يعني أنه تعالى ركب صورتها[2] على حسب قوابلها، فمن لطفت مادته ورقت لشدة نوريتها وقربها من المبدأ الفياض الذي هو مشيئة الله وفعله تلاشت إنيتها وضعفت، بحيث لا تكاد تنافي هيئة فعله، فلا تبدو عنها هيئة تخالف هيئة فعله، فلا يقع لها متعلق اقتضاء غير ما اقتضته هيئة مشيئته، فلا يريد ذلك المخلوق غير ما يريد خالقه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾[3]، وهو معنى قول علي عليه السلام: (فجعلهم ألسن إرادته)[4] يعني: أن إرادته تعالى تنطق بهم،

---

(١) وصورها في «ج».

(٢) وصورها في «ب».

(٣) سورة الإنسان، الآية: ٣٠.

(٤) مصباح الكفعمي، ص٦٩٥، فصل: ٤٩. إقبال الأعمال الحسنة، ص٤٦٢. مصباح المتهجد، ص٧٥٢، خطبة أمير المؤمنين في يوم الغدير.

فقولهم قوله تعالى، وفعلهم فعله ﷻ[1]، وهو معنى قولهم : **(نحن محال مشيئة الله)** .

وفي زيارة الحجة عليه السلام عن أبي جعفر محمد بن عثمان العمري : **(مجاهدتك في الله ذات مشيئة الله، ومقارعتك في الله ذات انتقام الله، وصبرك في الله ذو أناة الله، وشكرك لله ذو مزيد الله ورحمته)**، وفيها بعد هذا : **(والقضاء المثبت ما استأثرت به مشيئتكم، والممحو ما لا استأثرت به سنتكم)**[2]، فكان بعناية الله ولطفه عن قابليته سابقاً لكل من لم يكن كذلك.

وقولي : «بعناية الله ولطفه» أريد منه أنه تعالى لطف بذلك العبد لسبق عناية الاختصاص فراضه بقابليته، حتى بلغ به أعلى مقام القرب من رضوانه كما في الزيارة التي رواها ابن طاووس، والشيخ محمد بن مشهدي، والشيخ المفيد في الثناء على أهل البيت عليهم السلام الذين هم أهل هذه المرتبة التي نحن بصدد بيانها،

---

(١) عن أبي الحسن الثالث عليه السلام قل : **(إن الله تبارك وتعالى جعل قلوب الأئمة عليهم السلام موارد لإرادته، وإذا شاء شيئاً شاءوه، وهو قوله تعالى : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾)** . [تفسير البرهان، ج٨، ص١٨٧، ح٢، سورة الإنسان، آية :٣٠] .

(٢) بحار الأنوار، ج٩١، ص٣٦، ح٢٣، باب : ٢٨ .

وفيها : (لا يسبقكم ثناء الملائكة في الإخلاص والخشوع، ولا يضادكم ذو ابتهال وخضوع، أنى ولكم القلوب التي تولى الله رياضتها، بالخوف والرجاء، وجعلها أوعيته للشكر والثناء، وأمنها من عوارض الغفلة، وصفاها من شواغل الفترة، بل يتقرب أهل السماء بحبكم، وبالبراءة من أعدائكم، وتواتر البكاء على مصابكم، والاستغفار لشيعتكم ومحبيكم ... إلخ)[1] .

فكانت فطرة هذا العبد على هيئة فعله تعالى ومحبته، فحين توجه إليه أمر ربه كان ميل فطرته وداعي صورته العينية مطابقاً لمحبة الله وإرادته وأمره، مع دوام الرياضة والتربية عن حقيقة ما هو أهله بالتوفيق والتسديد، وعدم التخلية إلى نفسه في كل حال، فَتَكَوَّنَ وَتَحَقَّقَ وثبت، واستقر عن ذلك اللطف والعناية، والرياضة والتربية المصاحبة للتوفيق والتسديد وعدم التخلية، مع مطابقة تلك الفطرة لفعل الله وإرادته ومحبته، ملكة ربانية تمنع من فعل المعصية والميل إليها مع القدرة عليها، لكون تلك العنايات والألطاف، والرياضات والتربيات، والتوفيقات والتسديدات،

(١) مصباح الكفعمي، ص٦٩٥، فصل : ٤٩ . إقبال الأعمال، ص٤٦١ . مصباح المتهجد، ص٧٥٢، خطبة أمير المؤمنين يوم الغدير . بحار الأنوار، ج٩٤، ص١١٢، ح٨، باب : ٦٠ .

جارية لذلك العبد بقابليته وحقيقة ما هو أهله، كما أشار إليه تعالى في قوله : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[1] .

وذكره[2] أمير المؤمنين «صلوات الله عليه» في الثناء على النبي صلى الله عليه وآله في خطبته يوم الغدير والجمعة، كما رواه الشيخ في المصباح، قال عليه السلام : **(وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، استخلصه في القدم على سائر الأمم، على علم منه به، انفرد عن التشاكل والتماثل من أبناء الجنس، وأتمنه آمراً ناهياً عنه، أقامه في سائر عالمه في الأداء مقامه، إذ لا تدركه الأبصار، ولا تحويه خواطر الأفكار، ولا تمثله غوامض الظنن في الأسرار، لا إله إلاَّ هو الملك الجبار، قرن الاعتراف بنبوته بالاعتراف بلاهوتيته، واختصه من تكرمته بما لم يلحقه فيه أحد من بريته، فهو أهل ذلك بخاصته وخلته، إذ لا يختص من يشوبه التغيير، ولا يخالل من يلحقه بالتظنين ... إلخ)**[3].

فأبان عليه السلام أنَّ استخلاص الله تعالى له واختصاصه به، إنما هو لانفراده عن التشاكل والتماثل من أبناء الجنس، وذكر علة

(١) سورة الأنعام، الآية : ١٢٤ .

(٢) ذكر في «ج» .

(٣) مصباح الكفعمي، ص٦٩٥، فصل: ٤٩ . إقبال الأعمال الحسنة، ص٤٦١. مصباح المتهجد، ص٧٥٢، خطبة أمير المؤمنين عليه السلام في يوم الغدير .

ذلك فقال : (**لأنه ﷻ لا يختص من يشوبه التغيير، ولا يخالل من يلحقه التظنين**)، وهو المراد مما أشرنا إليه من تحقيق تلك الملكة، وبيان منشئها فتفهم ما ذكرناه[١]، وما ذكر عليه السلام في هذه الخطبة .

وقولي : ملكة ربانية لبيان نشوء هذه الملكة على مقتضى تلك التربيات، والرياضات والألطاف الربانية، وهذه الملكة[٢] هي العصمة[٣] .

فإذا عرفت ما ذكرنا لك في بيانها تبين لك ما في التعاريف الثلاثة السابقة لعدم انطباقها على ما ذكرنا بيانه ومنشأه[٤] .

---

(١) راجع الصفحة رقم (٣٨) من هذا الكتاب .

(٢) وهذه الملكة غير موجودة في «ب» .

(٣) راجع الصفحة رقم (٣٨) من هذا الكتاب .

(٤) راجع الصفحة رقم (٣٧) من هذا الكتاب .

فصل
[العصمة مجمع الكمالات]

العصمة مجمع الكمالات، لانطواء جميع الكمالات فيها، باعتبار عموم دائرتها وإحاطتها بجميع الصفات والأفعال من الجهة العليا، وهي جهة التلقي من الفيض الإلهي، لقوة استعدادها لذلك .

ومن الجهة السفلى، وهي جهة الأداء والتبليغ، وتربية الرعية، وعمارة مدينة الكون والنظام؛ لأنها هي العدالة المطلقة الإمكانية، المستلزمة لحفظ النسبة الأيجادية الإلهية بين جميع الموجودات، [على ما هي مذكورة به في العلم الإمكاني من نفس الأمر، وإلى هذه العدالة المطلقة الإمكانية](1) التي هي العصمة، الإشارة في قوله عليه السلام : (**بالعدل قامت السماوات [والأرض)**(2) .

وروي في حديث آخر : (**بالعدول قامت السماوات**

---

(١) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ب» .

(٢) عوالي اللآلي، ج٤، ص١٠٢، ح١٠٥ .

والأرض)[١]؛ يعني][٢] : بالعدول أصحاب تلك العدالة المطلقة التي هي العصمة، لأنهم يسيرون في أعمالهم وأحوالهم، وأقوالهم وأفعالهم على مقتضاها من حفظ النظام، وعمارة المدينة، بحفظ النسب القيومية الإلهية بين الأشياء كلها، التي بها يرتفع الفساد من سائر البلاد، فهي عند المحققين تقتضي أمور :

الأول : صدق الأقوال في كل المواطن .

الثاني : حسن الأفعال في جميع الأعمال .

الثالث : صحة الأحوال واستقامتها على مقتضى العدل .

الرابع : ملازمة المراقبة والتلقي من الجهة العليا .

الخامس : مداومة شهود العليا قبل السفلى ومعها من غير انتقال البصيرة، ولا التفات السريرة .

السادس : حفظ الحقوق عن التعطيل والتعطل .

السابع : حفظ نظام المعاش والمعاد عما يوجب اختلالهما بحسب الأمور العقلية والشرعية في التمام والكمال .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ب» .

[صفات العصمة]

وتلزمها أوصاف حميلة شريفة يتصف بها من اتصف بهذه الملكة؛ كالعقل الكامل، والعلم والحلم، والخير والإيمان، [والتصديق والرجاء، والعدل والرضا، والشكر والتوكل، والرأفة والرحمة، والفهم والعفة][١]، والزهد والرفق، والرهبة والتواضع، والتؤدة والصمت، والاستسلام والتسليم، والصبر والصفح، والغناء عن الخلق[٢]، والفقر إلى الخالق سبحانه، والتذكر والذكر، والحفظ والتعطف، والقنوع والمواساة، والمودة والحب، والصدق والحق، والأمانة والإخلاص، والشهامة والشجاعة، وقوة الرأي، وحسن الخلق، والفهم والمعرفة والمداراة، وسلامة[٣] الغيب[٤]، والكتمان والصلاة والزكاة، والصوم والحج والجهاد، وصون الحديث عن النميمة، وبر الوالدين، والحقيقة والمعروف، والستر والتقية، والإنصاف والتهيئة، والنظافة والحياء، والقصد والراحة، والسهولة والبركة، والعافية والقَوام -بفتح القاف- والحكمة،

---

(١) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ب» .

(٢) الفقر في «ب» .

(٣) السلامة في «ب» .

(٤) والغيب غير موجودة في «ب» .

والوقار والسكينة، والسعادة والتوبة والاستغفار، والمحافظة والدعاء، والنشاط والفرح، والألفة والكرم، والسخاء وسلامة الخلقة من العيوب المنفرة للطباع؛ كالجذام والبرص، وتشويه الصورة، وأمثال هذه من الصفات الحميدة الشريفة .

[لوازم العصمة]

وتلزمها الطهارة والنزاهة عن أضداد تلك الأوصاف الحميدة، لأن كل صفة من تلك الأوصاف الحميدة تكون فيها إنما تكون في أعلى مراتبها وأكملها، فلا يجامعها شيء من ضدها .

فإن قلت : إنَّ مراتب هذه الملكة متفاوتة تفاوتاً لا يكاد يتناهى، فلو لم يكن في الرتبة الناقصة شيء من ضدها لما كانت ناقصة، بل تساوي العليا؟ .

قلت : إنَّ السفلى ليست ناقصة في[1] رتبتها ليلزمها شيء من ضدها، بل هي كاملة في رتبتها كمالاً لا يتحمل شيئاً من ضدها، لأن الضد إنما يظهر في رتبته من النقصان المتحقق في تلك الرتبة، ونقصانها بالنسبة إلى ما فوقها لا يصلح أن يكون محلاً

(١) في غير موجودة في «ب» .

لضدها، لا أنه[١] محل لضد ما فوقها، فلا ينسب إليها مع كمالها وعدم صلوح محلها محلاً له، فهي كاملة، وتزداد بدوام المدد كمالاً، وهكذا بلا نهاية، كما أمر الله سبحانه نبيه صلى الله عليه وآله[٢] بطلب زيادة علمه مع كماله، كما[٣] قال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾[٤]، وهذا الطلب حاصل له أبد الآبدين.

(١) لأنه في «ج».

(٢) نبيه صلى الله عليه وآله غير موجودة في «ب».

(٣) كما غير موجودة في «ب».

(٤) سورة طه، الآية: ١١٤.

فصل
[اختلاف الجمهور في متعلق العصمة]

اعلم أنه قد اختلف في متعلق العصمة ما هو، فقال الجمهور[1]: «إنَّ متعلقها الأداء والتبليغ» لأنه المقصود منها، فلا تجب العصمة إلا لأجله، إذ لو لا حاجة المكلفين إلى ذلك لم توجد، لأن تكليفهم متوقف على معرفة ما كلفوا به، وهذه المعرفة متوقفة على إخبار الواسطة المبلغ عن الله، وحصول المعرفة عن إخبار الواسطة متوقف على صدقه، وصدقه متوقف على العصمة، فوجبت لذلك[2].

---

(١) **الجمهور هم**: «جمهرة الرواة والحفاظ وأصحاب السير والصحاح، والفقهاء والمؤرخين من العامة وأهل السنة». [معجم الكلام، ص٨٧، حرف الجيم، رقم: ٢٣].

(٢) **قال** صاحب كتاب معاني الأخبار: «لما كان كل كلام ينقل عن قائله يحتمل وجوهاً من التأويل، وكان أكثر القرآن والسنة مما أجمعت الفرق على أنَّه صحيح لم يغير، ولم يبدل ولم يزد فيه ولم ينقص منه محتملاً لوجوه كثيرة من التأويل، وجب أن يكون مع ذلك مخبر صادق معصوم من تعمد الكذب والغلط، منبئ عما عنى الله ورسوله في الكتاب والسنة على حق ذلك وصدقه، لأن الخلق مختلفون في التأويل، كل فرقة تميل مع القرآن والسنة إلى مذهبها، فلو كان الله تبارك وتعالى

←....

وقال الأكثر من المحققين: «إنَّ متعلقها مجرد استعداده لقبول الفيض من الحق سبحانه عليه، الذي من جملته الأداء والتبليغ» لأن الاستعداد شرط في حصول التبليغ[1] والأداء، وهو مرتبة الولاية المطلقة السابقة على مرتبة النبوة، التي معناها الأداء

←...

تركهم بهذه الصفة من غير مخبر عن كتابه صادق فيه، لكان قد سوَّغهم الاختلاف في الدين، ودعاهم إليه إذا أنزل كتاباً يحتمل التأويل، وسنة نبيه صلى الله عليه وآله سنة تحتمل التأويل، وأمرهم بالعمل بهما، فكأنه قال: تأولوا واعملوا.

وفي ذلك إباحة العمل بالمتناقضات، والاعتماد للحق وخلافه، فلما استحال ذلك على الله عز وجل وجب أن يكون مع القرآن والسنة في كل عصر من يبين عن المعاني التي عناها الله عز وجل في القرآن بكلامه، دون ما يحتمله ألفاظ القرآن من التأويل، ويبين عن المعاني التي عناها رسول الله صلى الله عليه وآله في سننه وأخباره، دون التأويل الذي يحتمله ألفاظ الأخبار المروية عنه صلى الله عليه وآله، المجمع على صحة نقلها، وإذا وجب أنه لا بد من مخبر صادق وجب أن لا يجوز عليه الكذب تعمداً، ولا الغلط فيما يخبر به، عن مراد الله عز وجل في كتابه، وعن مراد رسول الله صلى الله عليه وآله في أخباره وسننه، وإذا وجب ذلك وجب أن يكون معصوماً عن الكذب والغلط». [معاني الأخبار، ص١٣٣].

(١) شرط للتبليغ في «ب».

والتبليغ، فتكون العصمة سابقة على وقت الأداء، ضرورة تقدم الاستعداد على ذلك، ومرتبة الولاية هي مرتبة القرب من الحق الموجبة للفيض والاستفادة منه ومن مقربي حضرته، على مراتب الاستعداد، فيجب أن يكونوا متخلقين بأخلاقه، موافقين له في جميع الأفعال، فلا يحبون إلاَّ ما يحب، ولا يكرهون إلاَّ ما يكره، وذلك هو عين العصمة المطلقة.

أقول: ظاهر قول هؤلاء: «إن متعلقها مجرد استعداده لقبول الفيض من الحق سبحانه عليه، الذي من جملته الأداء والتبليغ» أنَّ المراد منه صفة الموصوف بها، بمعنى أنَّ اتصافه بها هو ذلك أو ما يلزم عنه، بقرينة تعليلهم؛ أعني قولهم: لأن الاستعداد شرط في حصول التبليغ منه، والأداء بمعنى مطلق التعلق، سواء كان تعلق التلقي من الفيض، أم تعلق التبليغ منه، وأداء المتلقي عنه إلى المكلفين.

وظاهر قولهم مرتبة النبوة التي معناها الأداء والتبليغ ينافي الأول، لأن قولهم: فتكون العصمة سابقة على وقت الأداء، ضرورة تقدم الاستعداد على ذلك ينافي قولهم الذي من جملته الأداء والتبليغ، وكأنهم أرادوا مطلق الوصف، سواء كان لذات العصمة أو الحال محلها؛ أي: المتصف بها، أو لمتعلقها من المكلفين بما يراد منهم.

والأولى ما أشرنا إليه سابقاً أنَّ حقيقتها هي الملكة التي أشرنا إلى كيفية بدئها هناك[١]، وأنَّ محلها الذي هو المتصف بها القائم بوظائفها هو ما أشرنا إلى نورية مادته[٢]، وسبقها وقربها من مبدأ الفياض، وإلى ضعف أنيته وتلاشيها، حتى لا تكاد تعتبر في أحكام الإيجاد، وأنَّ متعلقها من الجهة العليا هي التلقي بذلك الاستعداد، ومن الجهة الوسطى التي هي المحل، وهو المتصف بها، هو المشار إلى نوع كونه من مادته وصورته المخصوصين، ومن الجهة السفلى هو التبليغ والأداء، فافهم.

فلو أردنا مجرد التعدد لقلنا الأقوال ثلاثة: قول الجمهور: «بأنَّ المتعلق الأداء والتبليغ».

وقول المحققين: إنَّ المتعلق ما سمعت مما نقلنا عنهم.

وقولي: إنَّ متعلقها في الجهات الثلاث:

الأولى: التلقي.

والوسطى: القبول والإنصاف، والتحمل بذلك الاستعداد.

والسفلى: التبليغ والأداء، فافهم.

---

(١) راجع الصفحة رقم (٣٨) من هذا الكتاب.

(٢) راجع الصفحة رقم (٤٧) من هذا الكتاب.

فصل
[المعصومون ومؤهلاتهم]

والمتصف بها القائم بوظائفها المتحمل لأعبائها أنبياء الله ورسله[1]، وخلفاؤهم وملائكته، لأنهم مُؤَدُّون إلى عباده، كما قال تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلاَئِكَةِ رُسُلاً﴾[2]، وقول علي بن الحسين عليهما السلام في الصحيفة: (وَعَلَى الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِمْ مِنْ سُكَّانِ سَمَاوَاتِكَ، وَأَهْلِ الْأَمَانَةِ عَلَى رِسَالَاتِكَ)[3].

وقوله عليه السلام: (وَرُسُلِكَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ بِمَكْرُوهِ مَا يَنْزِلُ مِنَ الْبَلَاءِ، وَمَحْبُوبِ الرَّخَاءِ، وَالسَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ)[4].

---

(١) الفرق بين النبي والرسول هو أنَّ النبي هو: «الذي يرى في منامه، ويسمع الصوت، ولا يعاين الملك».
والرسول هو: «الذي يرى المنام ويسمع الصوت، ويعاين الملك».
[قصص الأنبياء للجزائري، ص٢١].

(٢) سورة فاطر، الآية: ١.

(٣) الصحيفة السجادية، ص٣٤، في الصلاة على حملة العرش. بحار الأنوار، ج٥٦، ص٢١٦، ح٨٥.

(٤) الصحيفة السجادية، ص٣٦، في الصلاة على حملة العرش. بحار الأنوار، ج٥٦، ص٢١٦، ح٨٥.

وإنما اشترط اتصاف الدعلة إلى الله سبحانه فيما يأمر وينهى، مما يحب ويكره بالعصمة، لتوفر الدواعي إلى الإقبال إليهم، والثقة بإخباراتهم، ليتم لهم اللطف باتباعهم.

وتكون عندنا مصاحبة لهم، كما يأتي من أول العمر إلى آخره، ليحصل تمام الإقبال وتوفر دواعي المكلفين على الإقبال[١]، والتوجه إليهم الذي هو المقصود بالذات من بعثهم، ولهذا اعتبر فيهم اتصافهم بها لاشتمالها على الصفات الحميدة كما تقدم[٢]، وسلامتها من أضدادها، إذ بسببها يرتسم في نفس كل عارف باتصافهم بها، اتصافهم بغاية الكمال ونهاية الجلال، الموجب لتعظيمهم واعتقاد نورانيتهم، التي من شأنها أن تجذب النفوس إليها، وتنجذب انجذاب محبة وعشق، كانجذاب الحديد إلى المغناطيس.

وذلك لأنه قد تقرر في الحكمة من أن النفوس بطباعها منجذبة إلى الأنوار محبة لها وعشقاً، وكلما كانت النورانية أتم وأكمل كان انجذابها إليها أشد وأقوى.

---

(١) إقبال في «ب».

(٢) راجع الصفحة رقم (٤٧) من هذا الكتاب.

وإنما كان اتصافهم بغاية الكمال ونهاية الجلال[1]؛ لقوة استعدادهم الذي هو مقتضى صفاء[2] نورانية موادهم، وتلاشي أنيتهم، حتى برزت صورهم على هيئة مشيئته وإرادته تعالى، حتى لحقت نواسيتهم بالمجردات، وأقبلوا على معبودهم بجميع الإرادات، وتخلقوا بأخلاقه في جميع الحالات، فظهرت فيهم بمقتضى طهارة ذواتهم، وشدة مجاهداتهم، ومراتباتهم[3]، تلك الملكة؛ أعني العصمة، فاستحقوا مقام السفارة ومنصب الوساطة، فألبسهم خلعة الخلافة، وأقامهم مقامه في عالمه في الأداء إلى بريته، وجعلهم ظاهره في خليقته، كما رواه جابر بن يزيد الجعفي، عن علي بن الحسين عليه السلام في حديث طويل، إلى أن قال عليه السلام : **(وأما المعاني فنحن معانيه، وظاهره فيكم، اخترعنا من نور ذاته، وفوض إلينا أمور عباده ...)**[4].

والمراد بالذات التي اخترعهم من نورها ذات محمد صلى الله عليه وآله؛ يعني من نور ذات له، نسبها إليه تعالى، تشريفاً وتكريماً على سائر

(١) الجلال غير موجودة في «ب».

(٢) صفاء غير موجودة في «ب».

(٣) مراقباته في «ج».

(٤) بحار الأنوار، ج٢٦، ص١٤، باب : ١٤.

الذوات، لأنه تعالى خلقهم من نور محمد صلى الله عليه وآله، فإضافة النور إلى الذات بيانية، وإضافة الذات إلى الضمير بمعنى اللام، والمعنى: اخترعنا من نور هو ذات له، يملكها ويختص بها، وتختص به.

وإنما استحقوا الخلافة والسفارة والقيام مقامه تعالى في خليقته في الأداء والتبليغ، والترجمة لوحيه تعالى، وما أنزل من خزائن غيبه على القابلين والمكلفين، من إمدادات الغيب والشهادة، ومن أوامره ونواهيه، مما به تمام نظام وجوداتهم، ودنياهم ودينهم وأخرتهم، بهذه الملكة التي هي العصمة بعد أن خلقهم لها، وطهرهم من الرجس والدنس[1]، وراضهم بلطف عنايته، حتى كانوا أحق بها وأهلها.

ومعنى قولي: خلقهم لها؛ هو ما سمعت من لطفه وعنايته بهم، وتربيته لهم، وتخليقه إياهم بأخلاقه، فلما خلقهم لها كما سمعت هنا وسابقاً خلقها لهم، بتلك القوابل والاستعدادات الموجبة لإيجادها فيهم، فتمت كلمته كما شاء، فيمن يشاء من خلقه.

---

(١) إشارة إلى قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾. [سورة التوبة، آية: ٣٣].

فصل
[المعصومون وسبب عتاب الباري لهم]

المتصفون بهذه الصفة كانوا لله سبحانه بجميع أفكارهم وأنظارهم، وأقوالهم وأحوالهم، وأعمالهم وأفعالهم، وحركاتهم وسكناتهم، فهم بكليتهم وظاهرهم وباطنهم، مقصورون على طاعة الله، محبوسون على محبته ورضاه، لا يريدون إلَّا ما يريد، بل لا إرادة لهم غير إرادته، وذلك لما تقدم من صفاء حقائقهم، وتربيته إياهم، بألطافه وتوفيقاته، وتأييداته وتسديداته، واختصاصه إياهم بعصمته .

فإن قلت : قد جاء في الكتب المنزلة وصفهم من الحق تعالى بما يخالف ما ذكرتموه من وقوع بعض المعاصي والهفوات، ومن معاتبته سبحانه لكثير ممن اتصف بتلك الملكة، وقد قلتم : إنَّ الفائدة في بعثة الأنبياء والرسل وسائر الوسائط والسفراء بين الله سبحانه وبين خلقه تصديقهم، والثقة بإخبارهم، واتباعهم بين الله سبحانه والميل إليهم والقبول منهم فيما يدلون وعلى ما يرضيه من الأعمال الظاهرة والباطنة، ولا يتم ذلك إلاَّ بعصمتهم لأنها تمنع من كل ما ينفر عنهم وتوجب كل ما يقرب من تصديقهم

والثقة من إخبارهم، ووقوع تلك التقصيرات منهم، وعتابهم على تقصيراتهم، ينافي مقتضى العصمة، ويوجب التنفير منهم، وكل هذا ينافي فائدة بعثتهم.

قلت : إن تلك الظواهر الواردة في الكتب السماوية، والعتابات المروية في حقهم عليهم السلام ليست مقصودة على ما هو المعروف عند سائر الناس، فإنَّ المعروف عندهم أنَّ الشخص إذا عاتب آخر، والسيد إذا عاتب عبده، فإنه في تلك الحال وَاجِدٌ عليه[1]، أو مريد لعقوبته، لأجل مخالفته لما أمره به أو نهاه عنه، لأنه عاص له، قادم على مخالفة أمره .

وأما عتاب الله عز وجل فإنه ليس من هذا القبيل؛ لأن أنبياءه لا يقدمون على مخالفته، وإنَّ ما يقع منهم بمقتضى الطبيعة البشرية ليس مما نهى الله عنه نهي تحريم، ليقال : كيف يرجحون داعي الطبيعة البشرية على داعي أمر الله، وداعي الطبيعة البشرية النفس الأمارة بالسوء، وداعي أمر الله هو العقل، وأصحاب العقول الكاملة لا يطيعون قرين الشيطان، وإنما هو نهي تنزيه وإرشاد، فإذا أراد الله سبحانه أن يرفع نبيه أو وليه إلى درجة لم

---

(١) أي : غضبان عليه .

ينلها بالأعمال، وهو سبحانه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم[١]، وقد قدر لوليه روحاً من أمره يسدده عن الغفلة والخطأ والنسيان، فضلاً منه تعالى من غير استحقاق من ذلك الولي لأن يسدده ذلك الملك، وإن كان إذا قدّر له فقد وضع المعروف موضعه؛ لأنه بالنسبة إلى قابليته صالح لذلك، بحيث لا ينافي في تقديره له مقتضى الحكمة، إلاَّ أنَّ إعطاءه للقابل نعمة ابتدائية، كما قال سيد الساجدين : (**مِنَّتُكَ ابتداء، وعفوك تفضل**)[٢]، وقوله : (**إذ كل مننك ابتداء**) .

فإذا أراد رفع درجته إلى ما هو أعلى من مقتضى استعداده بالقابليات الظاهرة والباطنة، التي هي الأعمال أمر الملك المسدد فغاب عنه، وهذا معنى ما ورد في مثل ما قال عليه السلام : (**إن يونس «على محمد وآله وعليه السلام» وَكَلَهُ الله إلى نفسه طرفة عين، فيقع منه ما شاء الله تعالى بمقتضى بدء شأن ذلك الولي، في علم**

---

(١) إشارة إلى قول الله تعالى : ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ ما بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا ما بِأَنْفُسِهِمْ**﴾ . [سورة الرعد، الآية : ١١] .

(٢) الصحيفة السجادية، ص١٩٢، دعائه في وداع شهر رمضان المبارك . مصباح الكفعمي، ص٦٤٠، فصل ٢ . مصباح المتهجد، ص٦٤٢، فصل : في وداع شهر رمضان المبارك .

الغيب من التقصير) .

لكن لما كان ذلك الولي بقوة الاستعداد وصحة الأعمال، ودوام المراقبة لذي الجلال، مستقيم الطبيعة، كامل العقل، مطمئن النفس، لم تقع منه المعاصي الكبائر ولا الصغائر لبعده منها، إذ ليس للشيطان عليه سلطان، نعم إذا غاب عنه الملك قد يقع منه خلاف الأولى، لأنه ينافي الكمال، ولا يستلزم النقصان، لأنه بتلك الصفات الحميدة، تام قائم في مقامه، ومرتبته التي وضعه الله فيها، فإذا وقع منه خلاف الأولى استوجب العتاب والذم من رب الأرباب، لعلم ذلك الولي أنه مرجوح، لا ينبغي له أن يفعله، فإذا فعله مع علمه بذلك عرف من نفسه التقصير، واستحقاق العتاب، لأنَّ الله سبحانه أقامه مقام القدس الذي هو محل الخلافة والسفارة المقتضي، لأن يجرى على الحكمة التي هي مقتضى إرادة المولى سبحانه وفعله .

فإذا ورد عليه الذم والعتاب انكسر وأناب، فاستحق بانكساره وذله، واستغفاره وتوبته تلك الدرجة العالية، كما قال تعالى : **﴿فظن داود إنما فتناه فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ﴾**[1]، ولو لم يغب

(١) سورة ص، الآيتان : ٢٤-٢٥ .

عنه الملك المسدد له لما وقعت منه الهفوة، ولو لم تقع منه الهفوة لم يرد عليه عتاب ولا ذم، ولو لم يرد عليه ذلك لم يحصل له انكسار في نفسه، ولو لم يحصل له انكسار لم ينل تلك الدرجة العالية.

ومنه قوله صلى الله عليه وآله: **(لو لا أنكم تذنبون فتستغفرون الله، لخلق الله خلقاً لكي يذنبوا ثم يستغفروا ويغفر لهم)**[١].

وفي تفسر علي بن إبراهيم: **(فلما أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله قريشاً بخبر أصحاب الكهف، قالوا: أخبرنا عن العالم الذي أمر الله موسى عليه السلام أن يتبعه، وما قصته، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾**[٢].

قال: وكان سبب ذلك أنه لما كلم الله موسى تكليماً، وأنزل عليه الألواح، وفيها كما قال عز وجل: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[٣]**، رجع موسى إلى بني**

---

(١) تفسير العياشي، ج١، ص١٢٨، ح٣٢٨، سورة البقرة، آية: ٢٢١. مجموعة ورام، ج٢، ص٢١٠. بحار الأنوار، ج٦، ص٤١، ح٧٨، باب: ٢٠. تفسير البرهان، ج١، ص٤٧٤، ح٧، سورة البقرة، آية: ٢٢١.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٦٠.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٤٥.

إسرائيل، فصعد المنبر، فأخبرهم أنَّ الله قد أنزل عليه التوراة وكلمه، وقال في نفسه : ما خلق الله تعالى خلقاً أعلم مني، فأوحى الله إلى جبرائيل أن أدرك موسى فقد هلك، وأعلمه أن عند ملتقى البحرين عند الصخرة رجلاً أعلم منك، فسر إليه وتعلم من علمه، فنزل جبرائيل على موسى عليه السلام وأخبره، فذل موسى في نفسه، وعلم أنه قد أخطأ ودخله الرعب، وقال : لوصيه يوشع بن نون: إن الله أمرني أن أتبع رجلاً عند ملتقى البحرين، وأتعلم منه ...)[1].

وهذا مما ذكرت لك، فإنه لما أراد الله أن يجد في نفسه ذلة وانكساراً، ويعلم أنه أخطأ بالتفاته إلى غير ما أمر به بأن يمضي إليه، أمر الملك المسدد أن يغيب عنه، فلما غاب عنه وجد في نفسه أنه ما خلق الله خلقاً أعلم منه، فأمر الله تعالى جبرائيل أن يأمره بأن يتعلم من الخضر عليه السلام تنبيهاً له على أخطائه، وأبانة لتقصيره لتحصل له بانكساره وذلته النجاة فقد هلك، وهكذا يفعل

---

(١) تفسير القمي، ج٢، ص١١، سورة الكهف، آية : ٦٠ . قصص الأنبياء للجزائري، ص٢٧٢، باب : ١٢. تفسير نور الثقلين، ج٣، ص٢٧٠، سورة الكهف، آية : ٦٠ . تفسير مقتنيات الدرر، ج٦، ص٣٦١، سورة الكهف، آية : ٦٠.

المقربين عنده كما يعالج الطبيب المرضى بالكي والفصد والحجامة[١]، واسقائه الدواء المر، لأنَّ شفاءهم وصحتهم في ألا يجدوا لهم شيئاً من أنياتهم على حد ما قال تعالى : ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾[٢].

وبهذا ونحوه يظهر لمن عرف أنهم فيما يفعل بهم منزهون عن النقائص والرذائل، وإنَّ ما يفعل بهم من قبيل الرياضة لهم بأن يحلهم ويعقدهم، ويصوغهم ويكسرهم، حتى ينال كل واحد منهم أعلى درجات ما يمكن في حقه، كما أوصى شاعرهم التلميذ عند أستاذه حيث قال :

اعدم وجودك لا تشهد له   ودعه يهدمه طوراً ويبنيه

فتلك العتابات والتوبيخات دالة على عظم شأنهم وجلالة قدرهم عنده، لعظيم اعتنائه ﷻ بهم، فإنه قد يعاتبهم ويلومهم على ما ليس بذنب، وإنما هو تكميل على تكميل، وتنزيههم عن ملابسة ما لا يليق بمقامهم عنده، وذلك لما ارتضاهم لمقام

---

(١) **الحِجَامة** هي : «المداواة والمعالجة بالمحجم، وهي شيء كالكأس يُفرغ الهواء، ويوضع على الجلد، فيحدث تهيُّجاً ويجذب الدَّم أو المادة بقوة». [المنجد في اللغة، ج١، ص١٢٠، مادة : «حَجَمَ»] .

(٢) سورة الحجر، الآية : ٦٥ .

الحضور والمشاهدة، لزمهم عدم الغفلة، فأوحى إليهم : ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾[1].

فإذا أراد من أحدهم ألا يلتفت من نفسه بمجاهدته واستعداده، فعل به ما سمعت ليطلعه على ما سوى الله، ويعرفه ذلك ليفر إلى الله تعالى من كل ما سواه، على حد تأويل قوله تعالى : ﴿لَوْ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَاراً وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْباً﴾[2]، فتفهم هذا النوع لتنجلي عن قلبك كل شبهة ترد عليه في هذا المقام.

---

(١) سورة الحجر، الآية : ٦٥ .

(٢) سورة الكهف، الآية : ١٨ .

فصل
[اختلاف الاقوال في متعلق العصمة]

اعلم أنه قد وقع الاختلاف الكثير بين الناس القائلين بالعصمة في متعلقها ووقتها.

فقالت الإمامية[1] : «إنَّ العصمة تصاحب المعصوم وتلازمه، من أول عمره إلى آخره، ويكون بها معصوماً من جميع الذنوب من الكفر والكبائر كلها، والصغائر كلها، عمداً أو سهواً ونسياناً، بل لا يقع منه مطلق السهو والنسيان»؛ لأن اللطف الذي هو منشأ العصمة وأصلها منه نشوؤها، ومنه تحققها، حتى كانت ملكة للمعصوم، ومنه تمكين الاستعداد المقتضي لها على نحو ما أشرنا إليه سابقاً[2] .

ومنها لزوم الملك المسدد للمعصوم عن الخطأ، المعلم له عن الجهل، المنبه له عن السهو، المذكر له عن النسيان، المحبب إليه

---

(١) **الإمامية** هم : «القائلون بإمامة علي بن أبي طالب عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله نصاً ظاهراً، وتعيناً صادقاً، من غير تعرض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين» . [الملل والنحل، ص٦٩] .

(٢) راجع الفصل الأول في الصفحة رقم (٣٩) من هذا الكتاب .

الطاعة، المكره إليه المعاصي، وهو أي ذلك اللطف دائم التعلق بذلك المعصوم، مستمر اللزوم له لوجود المقتضي لذلك من ملازمة الاجتهاد والمراقبة، وقوة الاستعداد.

ولما كانت قوة استعداده موجودة فيه، في أول إيجاده لشدة نورية روحه، وشدة صفاء طينته، لقربهما من المبدأ، بحيث اقتضيا ارتباط اللطف بهما بحقيقة ما هو أهله، كما أشار إليه ﷻ بقوله: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾[١]، استحق العصمة بقوة استعداده وقابليته، من أول عمره إلى آخره، المانعة من جميع الذنوب والمعاصي، من[٢] الكبائر والصغائر مطلقاً، عمداً وسهواً ونسياناً، وقد ذكر سيد الوصيين علي بن أبي طالب عليه السلام[٣] الإشارة إلى ذلك في قوله:

سبقتكم إلى الإسلام طراً ... مقراً بالنبي في بطن أمي[٤]

---

(١) سورة طه، الآية: ٤١.

(٢) من غير موجودة في «ج».

(٣) صلوات الله عليه في «ج».

(٤) هذا البيت أنشأه مولانا أمير المؤمنين عليه السلام محتجاً به على معاوية، ولكن يوجد تقديم وتأخير في الشطر الثاني منه، ولربما هذا سهو من الناسخ، ونحن نورده كما جاء في المصدر، وهو:

←....

لأنه خليفة الله في أرضه على خلقه، وما استخلفه إلاَّ بعد أن اختاره وانتجبه من سائر خلقه في عالم الذر الأول، على علم منه به، انفرد عن أبناء جنسه، فليس له فيهم مماثل وخالقه العالم به، لا يختار من يلحقه التظنين فلو وجد في شيء منه ما ينافي شيئاً من مراداته لما جاز له اختياره، وإلاَّ لكان قد اختار ما يخالف مراده، وقد اختاره في أول بدئه، فيكون في أول بدئه منزهاً عن كل ما ينافي مراده بالقوة والفعل من أول بدئه إلى آخره، لأن المستخلف سبحانه حق لا شبهة فيه، فلا يستخلف من فيه شبهة وهو العليم القدير، إلاَّ من لا يعلم بها، أو لا يقدر عليها من لا شبهة فيه، أو كان في نفسه شبهة، والأحوال الثلاثة منفية عنه ﷻ، فلا يختار من فيه شبهة، كما ذكره أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته في الغدير والجمعة، في وصف النبي صلى الله عليه وآله بقوله عليه السلام[1] : (**فهو أهل ذلك**

....←

سبقتكم إلى الإسلام طراً	**غلاماً ما بلغت أوان حلمي**
وصليت الصلاة وكنت	**مقراً بالنبي في بطن أمي**

[الاحتجاج، ج١، ص٤٢٩، احتجاجه عليه السلام على معاوية شعراً . بحار الأنوار، ج٣٣، ص١٣١، ح٤١٧، باب : ١٦] .

(١) عليه السلام غير موجودة في «ج» .

بخاصته وخلته، إذ لا يختص من يشوبه التغيير، ولا يخالل من يلحقه التظنين) . وقد تقدم[١] .

وقد استدلوا على وجوب عصمة الذين وصفوا بالعصمة من الأنبياء والمرسلين وغيرهم من الأوصياء، أن المكلفين مأمورون باتباع الأنبياء في أفعالهم وأقوالهم، فلو وقع منهم كفر أو ذنب صغيراً أو كبيراً لوجب اتباعهم لقوله تعالى : ﴿**وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**﴾[٢]، وقوله تعالى : ﴿**وَمَآ ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ**﴾[٣]، وغير ذلك، واتباعهم في هذه الأفعال التي حرمها الله يلزم منه الجمع بين الوجوب والحرمة، وهو غير جائز .

وأيضاً لو وقع منهم الذنب لكانوا عليهم السلام من حزب الشيطان؛ لأنهم فعلوا ما أراد الشيطان، وحزب الشيطان هم الخاسرون[٤]، ومعلوم أنهم عليهم السلام حزب الله وحزب الله هم

---

(١) راجع الفصل الأول في الصفحة رقم (٣٩) من هذا الكتاب .

(٢) سورة الأعراف، الآية : ١٥٨ .

(٣) سورة الحشر، الآية : ٧ .

(٤) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلاَ إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ**﴾ . [سورة المجادلة، الآية : ١٩] .

المفلحون[١] .

وأيضاً لو صدر منهم كفر أو ذنب لفسقوا، لأن الفسق هو الخروج عن الطاعة، وحينئذٍ لم تقبل شهادتهم، لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[٢]، ولم يجب قبول قولهم وخبرهم، لقوله تعالى : ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[٣]، واللازم في الصورتين باطل بالإجماع، ولأن الفائدة في بعثتهم ورسالتهم قبول شهادتهم وخبرهم، فالملزوم مثله .

وأيضاً لو وقع منهم كفر أو ذنب لوجب الإنكار عليهم، لوجوب النهي عن المنكر ووجوب إنكاره، وذلك يستلزم ذمهم وإيذاءهم، وإيذاء الأنبياء عليهم السلام حرام، موجب للعنة الله في الدنيا والآخرة، لقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾[٤] .

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿... رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ . [سورة المجادلة، الآية : ٢٢] .

(٢) سورة النور، الآية : ٤ .

(٣) سورة الحجرات، الآية : ٦ .

(٤) سورة الأحزاب، الآية : ٥٧ .

ولو لم يجب الإنكار عليهم عليهم السلام[١] لزم عدم وجوب إنكار المنكر مع القدرة، وهو باطل اتفاقاً.

وأيضاً أنهم عليهم السلام في أعلى درجات الشرف، فلو وقع منهم كفر أو ذنب لوجب أن يضاعف عذابهم، لأن من كان أشرف كان صدور الذنب منه أفحش، كما قال تعالى في شأن نساء النبي صلى الله عليه وآله : ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾[٢] ضعفاً بفعل الفاحشة، وضعفاً بهتك حرمة شرف النبي صلى الله عليه وآله والبعد منه.

وكما ضاعف عقوبة الأحرار لشرفهم على المماليك، لأن حد المملوك نصف حد الحر، قال تعالى : ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾[٣]، فيكون أنبياء الله وأحباؤه معذبين بأشد العذاب، وهو باطل اتفاقاً.

وأيضاً لو صدر منهم كفر أو ذنب لم تنلهم النبوة والإمامة، لأنهم إذا وقع منهم ذلك كانوا ظالمين، والظالم لم ينله عهد النبوة

---

(١) عليهم السلام غير موجودة في «ب».

(٢) سورة الأحزاب، الآية : ٣٠.

(٣) سورة النساء، الآية : ٢٥.

والإمامة، لأن رتبة النبوة في أعلى عليين، والظلم في أسفل سافلين، لأن الله سبحانه حين قال لإبراهيم «على محمد وآله وعليه السلام» : ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾[١]، استعظم درجة الإمامة في نفسه فسألها لذريته، ﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾[٢]؛ أي : واجعل بعض ذريتي إماماً، وإنما أتى بمن الدالة على التبعيض لعلمه بأن من ذريته من هو كافر ولم يسأل له الإمامة، وإنما سألها للمؤمنين من ذريته، فأجابه تعالى بأنَّ من وقع منه ذنب وإن كان صغيراً ولو مرة واحدة فإنه يصدق عليه أنه ظالم، وإن كان مؤمناً، وذلك بعيد من مقام الإمامة، لأنها عهدة الحق، وميثاقه الصدق؛ يعني الصدق معه في كل المواطن، في جميع الأحوال .

فجمع له جميع ما أشرنا إليه فقال : ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[٣]، فإنَّ من وقع منه الظلم في وقت ما يصدق عليه أنه ظالم لما قرر في الأصول من عدم اشتراط بقاء المعنى المبدأ في صحة الصدق حقيقة، كما هو الصحيح في المسألة .

---

(١) سورة البقرة، آية : ١٢٤ .

(٢) سورة البقرة، الآية : ١٢٤ .

(٣) سورة البقرة، الآية : ١٢٤ .

والظالم بعيد من عهد الإمامة، والإمامة لازمة للنبوة، فكل نبي إمام، فلا يقال : إن هذه الآية خاصة بالإمام، ولو قيل بذلك قلنا : ففي النبي بطريق أولى، لأن الإمام عليه السلام[1] إذا لم يكن نبياً فهو وصي نبي، ونبيه أفضل، فاعتبار علو الدرجة في النبي أولى منه في وصيه .

هذا بعض ما ذكروا من الأدلة وغيرها كثير من الكتاب العزيز، وسنة النبي صلى الله عليه وآله، وأحاديث أهل بيته المعصومين عليهم السلام، وهي كثيرة لا تكاد تحصى .

ومن الإجماع من الفرقة المحقة، ومن أئمتهم عليهم السلام، ومن دليل العقل منه ما كان من دليل الحكمة[2]، كما أشرنا سابقاً إلى شيء منه في تحقيق بدء المعصوم والعصمة[3] .

---

(١) عليه السلام غير موجودة في «ج» .

(٢) دليل الحكمة هو : «الدليل الذوقي العياني، الذي تلزم منه الضرورة والبداهة» .

ومستنده : «الفؤاد والنقل» .

وشرطه : «إنصاف ربك» . [شرح الفوائد، ص٧، «حجري»] .

(٣) راجع مقدمة المصنف في الصفحة رقم (٣٣) من هذا الكتاب .

ومن دليل الموعظة الحسنة[1] من الكتاب والسنة ما يضيق بذكره الوقت، ومن ذلك مثل[2] قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[3].

وجه الاستدلال العقلي من دليل الموعظة الحسنة أنه سبحانه أخبرهم بأنَّ من يهدي إلى الحق أولى بالاتباع، ومن فعل الذنب لا يكون هادياً إلى الحق حال معصيته ولا يفعله، أما حال معصيته[4] فلا يقبل منه، ولا تؤثر موعظته في القلوب بل تنكر عليه، وذلك موجب لخلاف دعوته إلى الحق.

وأما بفعله ففعله ذنب، والذنب باطل يدعو إلى الباطل.

وأما في غير تلك الحال فالعقول تجوز عليه حال المعصية، لما

---

(١) **دليل الموعظة الحسنة هو**: «آلة لعلم الطريقة، وتهذيب الأخلاق، وعلم اليقين والتقوى».
ومستنده: «القلب والنقل».
وشرطه: «إنصاف عقلك». [شرح الفوائد، ص١٢، «حجري»].

(٢) مثل غير موجودة في «ب».

(٣) سورة يونس، الآية: ٣٥.

(٤) أما حال معصيته غير موجودة في «ب».

فيها من شائبة النفرة، فلا يتم له هدايته إلى الحق، ولو فرض أنها لا تجوز عليه حال الطاعة حال المعصية لم يستحق أحقية الاتباع المطلقة المستمرة، التي هي المراد في الآية الشريفة .

ولو فرض الاستحقاق، والحال هذه في الجملة أو بقول مطلق لم يكن في الاستحقاق للاتباع، مثل من لم يقع منه ذنب مطلقاً .

فإذا كان الاتباع إنما هو للهداية للحق والصواب الموجبة للنجاة من عذاب الله وسخطه، وجب في العقل اتباع من لم يجوز عليه العقل شيئاً من المعاصي، للقطع بحصول النجاة في اتباعه، دون من وقع منه الذنب، لعدم القطع بحصول النجاة في اتباعه .

فأخبر سبحانه عباده من حيث يعقلون نصحاً وموعظة وإرشاداً لهم، إلى ما فيه نجاتهم من عذابه، ومن يعمل بما أتاه الله من التمييز والعقل لا يختار المظنون، ويترك المعلوم الذي قطع به عقله، فافهم فإنَّ هذا من دليل الموعظة الحسنة .

ومن دليل المجادلة بالتي هي أحسن[1] كثير لا يكاد يحصى،

---

(١) **دليل المجادلة بالتي هي أحسن هو** : «آلة لعلم الشريعة» .

ومستنده : «العلم والنقل» .

وشرطه : «إنصاف الخصم» . [شرح الفوائد، ص١٤، «حجري»] .

وقد ذكر منه العلامة الحسن[١] بن المطهر[٢] -قدس الله روحه، ونور ضريحه في كتابه الألفين- ألفي دليل من أدلة العقل المستنبطة من الكتاب، من أدلة المجادلة بالتي هي أحسن .

وهذه الأنواع الثلاثة من الأدلة العقلية غير النقلية، وهي التي أمر الله سبحانه نبيه ﷺ أن يدعو إلى سبيله بها، فقال تعالى : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[٣] .

وهذه الثلاثة هي المرادة[٤] بتأويل قوله تعالى في حق من يجادل في الله بغير هذه الأدلة الثلاثة ليضل عن سبيل الله؛ أي : يصرف الناس عن ولي الله وولايته، ويدعوهم إلى نفسه، قد لبس ثياب النسك بالدعوى بلا حقيقة ولا معنى، وهو قوله تعالى :

---

(١) الحسن غير موجودة في «ب» .

(٢) **العلامة** هو : «الشيخ الإمام جمال الدين أبو منصور الحسن بن سديد الدين يوسف بن علي ابن المطهر الحلي، ولد سنة : «٦٤٨هـ» توفي سنة «٧٢٦هـ» . [وله] في كل علم كتاباً، وآتاه الله من كل شيء سبباً» . [الكنى والألقاب، ج٢، ص٤٧٧] .

(٣) سورة النحل، الآية : ١٢٥ .

(٤) المروية في «ب» .

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدىً وَلَـا كِتَـابٍ مُنِيرٍ ۞ ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ...﴾[1]، فتفهم تفهم .

---

(١) سورة الحج، الآيتان : ٨-٩ .

فصل

[اتفاق الجمهور على عصمة الأنبياء عليهم السلام]

واتفق الجمهور بالقول الصريح على عصمة الأنبياء عليهم السلام؛ من الكفر ومن المعاصي والكبائر بعد الوحي، وقال فضل بن روزبهان في كتابه الذي وضعه في الرد على الإمام العلامة الحلي[1] -قدس الله روحه، ونور ضريحه- في نهج الصدق وكشف الحق قال: «ثم اعلم أن تحقيق هذا البحث يرجع إلى تحقيق معنى العصمة، وهي عند الأشاعرة[2] على ما يقتضيه أصلهم من استناد الأشياء كلها إلى الفاعل المختار ابتداء، ألا يخلق الله فيهم ذنباً، فعلى هذا يكون الأنبياء معصومين من الكفر والكبائر والصغائر، الدالة على الخسة والرذالة، وأما غيرها من الصغائر فإنهم يقولون لا تجب عصمتهم عنها؛ لأنها مغفورة بنص الكتاب من تارك الكبيرة[3]: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ

---

(١) راجع ترجمته في الصفحة رقم (٧٧) من هذا الكتاب.

(٢) تقدم ترجمة هذه الفرقة في الصفحة رقم (٣٥) من هذا الكتاب.

(٣) تارك الكبيرة غير موجودة في «ب».

الأَرْضِ وَأَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اتَّقَى﴾[١]، دلت الآية على أنَّ مجتنب الكبيرة مغفور ما[٢] صدر من الصغائر عنه، وفي الآية إشارة إلى أنَّ الإنسان لما خلق من الأرض ونشأ منها، فلا يخلو عن الكدورات الترابية، التي تقتضي الذنب والغفلة، فكان بعض الذنوب تصدر بحسب مقتضى الطبع، ولما لم يكن خلاف ملكة العصمة فلا مؤاخذة به ...».

أقول: إنَّ تعريف الأشاعرة للعصمة مصرح بعدم صدور الصغيرة من المعصوم[٣]، لأن «ذنباً» في التعريف نكرة في سياق النفي، فتقتضي العموم، فاستثناؤه للصغيرة مناقض لمذهبه، ودعوى المراد لا تدفع الإيراد، لأن الصغيرة ذنب بالاتفاق، وصدورها من المعصوم عندهم إنما هو بخلق الله تعالى لها فيه، فإن اعترف بخلق الله لها فيها انتقض تعريفه، وإن نسب صدورها إلى المعصوم أو إلى مقتضى الكدورات الترابية، أو الطبع انتقض أصله، وكونها

---

(١) سورة النجم، الآية: ٣٢.

(٢) ما غير موجودة في «ب».

(٣) راجع تعريف هذه الفرقة وتعريفهم للعصمة في الصفحة رقم (٣٥) من هذا الكتاب.

مغفورة فرع ثبوتها عليهم ومخلوقيتها، ويأتي ما قلنا .

وقوله : «لما لم يكن خلاف ملكة العصمة، فلا مؤاخذة به» غلط من وجوه : **الأول** : إنَّ العصمة عنده ألا يخلق الله في المعصوم ذنباً، وهكذا لا يكون ملكة؛ لأن الملكة طبيعة وقوة تصدر عنها الأفعال، وهذا مناف لاعتقاده، لأنها إن لم يصدر عنها شيء من الأفعال فليست ملكة، وإن صدر عنها شيء كان في الوجود مؤثر غير الله، وكلا الفرضين مخالف لاعتقاده .

الثاني : إنَّ العصمة عنده ألا يخلق الله ذنباً، ووقوع الصغيرة معناه عنده أن الله خلق ذنباً، فوقوع الصغيرة[1] مانع عنده من تحقق العصمة، وتحقق العصمة[2] مانع من صدور الصغيرة، وهذا لازم على قوله .

الثالث : إنَّ قوله : «فلا مؤاخذة به» يلزم منه أنه لا فرق بين المعصوم [وبين مجتنب الكبائر، وإن لم يكن معصوماً، لأن العفو عن الصغيرة إنما هو لاجتناب الكبائر، ولا فرق بين العصمة][3]

(١) الصغيرة غير موجودة في «ب» .

(٢) وتحقق العصمة غير موجودة في «ب» .

(٣) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ب» .

واجتناب الكبائر، فلا فرق بين الأنبياء وغيرهم، لأن الاجتناب عنده ألا يخلق الله في المجتنب ذنباً، فإثباته للعصمة للأنبياء لغو لا فائدة فيه، إذ لا اختصاص إذ الاختصاص[1] للأنبياء بهذا المعنى دون غيرهم؛ لأن الأنبياء إن دخلوا في جملة المجتنبين مطلقاً فالعفو للاجتناب، وإن لم يدخلوا فلا عفو، فأي معنى يثبته للعصمة غير الاجتناب المذكور الذي لم يختص به المعصوم.

فقوله: «لما لم يكن ... إلخ»؛ لا يجديه نفعاً، بل تركه أسلم لاعتقاده ولدليله.

---

(١) إذ الاختصاص غير موجودة في «ج».

فصل
[قول الإمامية في عصمة الأنبياء عليهم السلام]

مذهب الإمامية[1]: تنزيه الأنبياء عن كل ما يكره الله قبل البعثة وبعدها، اختياراً واضطراراً، عمداً وسهواً، وهو مما لا خلاف فيه.

وأما فضل ابن روزبهان فوضع كتابه على محض المعارضة من غير ثبت، ودعواه على الإمامية أنهم يجوزون على الأنبياء إيقاع الكفر تقية افتراء، إذ لم يقل به أحد منهم، ولم ينقل أحد عن أحد منهم، بل صريح كلام مخالفيهم نسبة نفي الكفر وغيره من الذنوب الكبائر والصغائر مطلقاً عن الأنبياء، إلى الإمامية خاصة قبل النبوة ومعها وبعدها، كما ذكره البلخشي في بحث الأفعال من شرح منهاج الأصول، حيث قال: «الأكثر من المحققين[1] على أنه لا يمتنع عقلاً قبل النبوة ذنب من كبيرة أو صغيرة، خلافاً للروافض مطلقاً، وللمعتزلة[2] في الكبائر، ولا

(١) المحققين غير موجودة في «ب».

(٢) تقدم ترجمة هذه الفرقة في الصفحة رقم (٦٧) من هذا الكتاب.

خلاف لأحد في امتناع الكفر عليهم، إلاَّ الفضلية من الخوارج،[١] بناء على أصلهم من أن كل معصية كفر، وقد قال الله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾[٢]، وجوز البعض عليهم عند خوف تلف المهجة إظهار الكفر.

وأما بعد النبوة فالإجماع على عصمتهم في تعمد الكذب في الأحكام، لدلالة المعجزة على صدقهم، وأما الكذب غلطاً فجوزه القاضي، ومنعه الباقون ... إلخ».

فذكر أن من جوز على الأنبياء الكفر خوفاً جماعة غير الشيعة[٣] لأنه ذكر أنَّ الشيعة مانعون مطلقاً في قوله: «خلافاً للروافض مطلقاً».

---

(١) **الخوارج** هي: «كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه، يسمى خارجياً، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان». [الملل والنحل، ص٥٠، فصل: ٤]

(٢) سورة طه، الآية: ١٢١.

(٣) **الشيعة** هم: «الذين شايعوا علياً عليه السلام على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، واعتقدوا أنَّ الإمامة لا تخرج من أولاده عليهم السلام». [الملل والنحل، ص٦٣، فصل: ٦].

وذكر الشهرستاني[١] في الملل والنحل، إنَّ من بدع الأزارقة أصحاب أبي راشد، نافع بن الأزرق من الخوارج، أنهم جوزوا: «أن يبعث الله تعالى نبياً يعلم أنه يكفر بعد نبوته، أو كان كافراً قبل البعثة.

والكبائر والصغائر [إذا كانت بمثابة عنله فهي كفر، وفي الأمة من جوز الكبائر والصغائر][٢] على الأنبياء عليهم السلام[٣] فهي[٤] كفر»[٥].

وقال ابن فورك[٦] من الأشاعرة: «تجوز بعثة من كان

---

(١) الشهرستاني هو: «أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، ولد بشهرستان سنة: ٤٧٩هـ وتوفي سنة: ٥٤٨هـ وله مصنفات كثيرة». [راجع كتابه الملل والنحل، الصفحة الأولى].

(٢) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ب».

(٣) عليهم السلام غير موجودة في «ب».

(٤) فهو في «ب».

(٥) الملل والنحل، ص٥٣، فصل: ٤ البدعة السابعة من بدع الأزارقة.

(٦) ابن فُورَك هو: «الأستاذ أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورَك الأصبهاني، المتكلم الأديب الواعظ، أقام بالعراق مدة يدرس العلم، ثم توجه إلى الري، والتمس منه أهل نيسابور التوجه إليهم ففعل، توفي سنة: ٤٤٦هـ ودفن في نيسابور في الحيرة». [الكنى والألقاب، ج١، ص٣٨٠].

كافراً»[١].

وفي شرح الطوالع: «اتفقوا عى عصمة الأنبياء من الكفر والمعاصي بعد الوحي، والفضلية من الخوارج جوزوا من الأنبياء المعاصي، واعتقدوا أن كل معصية كفر، وجوزوا على الأنبياء الكفر، ومن الناس من لم يجوز الكفر على الأنبياء، لكنهم جوزوا إظهار[٢] الكفر تقية بل أوجبوه، لأن إظهار الإسلام إذا كان مفضياً إلى القتل كان إلقاء للنفس إلى التهلكة، وإلقاء النفس إلى التهلكة حرام، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[٣]، وإذا كان إظهار الإسلام حراماً كان إظهار الكفر واجباً.

ومنع بأنه لو جاز إظهار الكفر تقية لكان أولى الأوقات به وقت ظهور الدعوة، لأن الناس في ذلك الوقت بالكلية منكرون، فكان لا يجوز إظهار الدعوة لأحد من الأنبياء، فيؤدي إلى إخفاء الدين بالكلية.

---

(١) الصراط المستقيم، ج١، ص٥٠، فصل: ٤ في عصمة الأنبياء. شرح نهج البلاغة، ج٧، ص٩، الفصل الأول.

(٢) إظهار غير موجودة في «ب».

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٥.

والحشوية لم يجوزوا الكفر ولا إظهاره، وجوزوا الإقدام على الكبائر، وقوم منعوا أن تتعمد الأنبياء الكبيرة، وجوزوا تعمد الصغائر.

وأصحابنا منعوا الكبائر مطلقاً، سواء كان عمداً وسهواً، وجوزوا الصغائر سهواً لا عمداً ...».

أقول : إذا نظرت إلى أقوال المخالفين من الأشاعرة[١]، والمعتزلة[٢]، والخوارج[٣] وغيرهم، عرفت أنهم مخالفون للإمامية[٤]، لأنَّ الإمامية طريقتهم واعتقادهم في هذا المسألة كما هو مسموع من أقوالهم، ومذكور في كتبهم من الأولين والآخرين، ونقله

---

(١) راجع تعريف هذه الفرقة في الصفحة رقم (٣٥) من هذا الكتاب.

(٢) **المعتزلة هي** : «فرقة ظهرت [أيام] خلافة الإمام علي عليه السلام، حيث امتنعوا عن بيعة الإمام علي عليه السلام عام : «٣٥ هـ» منهم سعد بن أبي وقاص، وعبدالله بن عمر، و... فسمي هؤلاء معتزلة لاعتزالهم عن بيعته». [تاريخ الفرق الإسلامية، ص١٣٠].

(٣) راجع تعريف هذه الفرقة في الصفحة رقم (٨٤) من هذا الكتاب.

(٤) راجع تعريف هذه الفرقة في الصفحة رقم (٦٧) من هذا الكتاب.

عنهم المخالف لهم والمؤالف، أنه يمتنع صدور الكفر وجميع المعاصي والكبائر والصغائر قبل النبوة وبعدها، اختياراً واضطراراً، عمداً وسهواً، ونسياناً من جميع الأنبياء، ومن نقل عنهم خلاف هذا فهو مفتر مباهت .

وأما سائر مخالفيهم فكما سمعت، فمنهم من منع الكفر بعد البعثة.

ومنهم من أجازه بعدها وقبلها.

ومنهم من جوز الصغائر بعدها، أو ما لا خسة فيه، كسرقة حبة ولقمة.

ومنهم من جوز مطلق الذنوب.

وما تقدم من الأدلة ينفي جميع ما ذكره المخالفون، لمنافاة الذنب للعصمة كما تقرر سابقاً[1]، لا فرق بين الصغيرة والكبيرة.

وقول فضل بن روزبهان في كتابه المذكور بعدما نقلناه[2] سابقاً، حين ذكر حد العصمة للحكماء[3] فقال : «وأما العصمة عند الحكماء فهي : ملكة تمنع الفجور، وتحصل هذه ابتداء بالعلم

(١) راجع الفصل الأول في الصفحة رقم (٣٩) من هذا الكتاب .

(٢) نقلنا عنه في «ج» .

(٣) راجع الصفحة رقم (٣٦) من هذا الكتاب .

بمثالب المعاصي، ومناقب الطاعات، وتتأكد في الأنبياء بتتابع الوحي إليهم، بالأوامر الداعية إلى ما ينبغي، والنواهي الزاجرة عما لا ينبغي، ولا اعتراض على ما يصدر من الصغائر سهواً وعمداً، عند من يجوز تعمدها من ترك الأولى والأفضل، فإنها لا تمنع العصمة التي هي الملكة، فإنَّ الصفات النفسانية تكون في ابتداء حصولها أحوالاً، ثم تصير ملكات بالتدريج ...إلخ».

وقوله: «ولا اعتراض ... إلخ» فيه: أنَّ الاعتراض بل المنع قائم بها[1]، فإنَّ تفسيره الصغائر بترك الأولى غلط؛ إذ المعروف من الصغائر المحرمات لا المكروهات الإرشادية والتنزيهية، والصفات النفسانية إذا استقرت حتى كانت ملكات، فإن كانت في الابتداء تنزيهية، فإنَّ تعقبها العفو لم يستقر، فلا تكون ملكات، وإن استقرت بترادفها كانت محرمة تنافي العصمة، كما قررنا سابقاً، وإن كانت في الابتداء صغائر محرمات فإنها تنافي العصمة وإن تعقبها العفو كما ذكرنا سابقاً، وإن لم[2] يتعقبها العفو وتكررت ولو بالعزم على العفو فهي كبيرة، منافية للعصمة.

ولما كان ترك الأولى قد يقع من المعصوم، لم يمهل الله تعالى

---

(١) بها غير موجودة في «ج».

(٢) لم غير موجودة في «ب».

معاتبته عليها، ليندم على فعله، فيمحى عنه لئلا يترادف فيكون محرماً منافياً للعصمة، فإنه قبل الترادف غير منافٍ لها، لأنها كدورة بشرية قد تعرض للمعصوم بتخلية الله له ليعاتب عليها، فينكسر ويخضع، فيرفع الله تعالى بذلك على نحو ما ذكرنا سابقاً[١]، لأنه عَجَلَ عادته التردد في قبض روح عبده المؤمن، على أنحاء شتى، فيؤدب المؤمنين بما يمكن في حقهم من قوله عليه السلام: **(لو لا أنكم تذنبون فتستغفرون الله لخلق الله خلقاً لكي يذنبوا ثم يستغفروا ويغفر لهم)**[٢]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ...**﴾[٣].

ويؤدب المعصومين بما يمكن في حقهم بترك الأولى، والجائز الترك ليرفع درجتهم، من قوله تعالى: ﴿**مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَّبْرَأَهَا ...**﴾[٤].

ولما كان المخالفون خطؤوا واختلفت عباراتهم وأقوالهم، فإذا عبروا عما عندهم من الاعتقاد انتقض بالدليل، فإذا ناقضه

---

(١) راجع الصفحة رقم (٤٧) من هذا الكتاب.

(٢) راجع هامش رقم (١) من الصفحة رقم (٦٣) من هذا الكتاب.

(٣) سورة الشورى، الآية: ٣٠.

(٤) سورة الحديد، الآية: ٢٢.

الدليل سلكوا الجمع بين قولهم واعتقادهم .

وكان بعض الأشاعرة[١] إذا نقض عليهم[٢] بعض دعواهم تجويز المعاصي والكفر من بعضهم، وسائر الذنوب قبل الوحي، [وتجويز الصغائر بعد الوحي][٣]، ومثل ما نقل في شرح منهاج الأصول ادعى خلاف ذلك، كما نقلته من عبارة بعضهم في أول هذا الفصل بقولي : واتفق الجمهور بالقول الصريح .

وقولي : بالقول الصريح؛ أريد به أنَّ هذا القائل قد يقول بهذا، أعني دعوى الاتفاق، ويأتي في خلال كلامه بما ينافي تصريحه أولاً .

(١) راجع تعريف هذه الفرقة في الصفحة رقم (٣٥) من هذا الكتاب .

(٢) عليهم غير موجودة في «ب» .

(٣) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ب» .

فصل
[مناقشة قول الغزالي في العصمة]

ذكر الغزالي[1] مثل ما قال ابن فورك[2]، قال الغزالي في بحث أفعال الرسول صلى الله عليه وآله[3]، [من كتابه المسمى بالمنحول في الأصول: «والمختار ما ذكره القاضي، وهو أنه لا يجب عقلاً عصمتهم][4]، إذ لا يستبان استحالة وقوعه بضرورة العقل ولا بنظره، وليس هو مناقضاً لمدلول المعجزة، فإنَّ مدلوله صدق اللهجة فيما يخبر عن الله تعالى، لا عمداً ولا سهواً، ومعنى التنفير باطل، فإنَّا نجوّز أن نبئ الله تعالى كافراً يؤيده بالمعجزة ...»[5].

---

(١) **الغزالي** هو: «أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الملقب حجة الإسلام الطوسي الفقيه الشافعي، وكان مائلاً إلى الانفراد والعزلة، توفي عام: «٥٢٠ هـ»». [الكنى والألقاب، ج٢، ص٤٩٢].

(٢) راجع ترجمته هامش رقم (٦) من الصفحة رقم (٨٥) من هذا الكتاب.

(٣) صلى الله عليه وآله غير موجودة في «ج».

(٤) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ب».

(٥) بهامش نهج الحق وكشف الصدق، ص١٤٢، المبحث الثاني: عصمة الأنبياء.

قوله : «إذ لا يستبان استحالة وقوعه ... إلخ»، إن أراد استبانة موافقة للحكمة، ومنطوق الكتاب فهو باطل، وإن أراد استبانة ولو[1] مخالفة للحكمة ولمنطوق الكتاب فهو كما قال، ولكن المدعى[2] استبانة موافقة للحكمة وللكتاب[3] .

أما استحالة وقوعه بضرورة العقل فلأنَّ وقوعه إنما يجوز من المحتاج، أو الجاهل، أو العاجز، لأن وقوعه خلاف الحسن والكمال من الغني المطلق، والعالم المطلق، والقادر كذلك، ولا يصير الغني العالم القادر إلى خلاف الحسن والكمال بالضرورة، لأنه نقص بحكم العقل بضرورته، بعدم وقوعه من الغني العالم القادر .

وأما استحالة وقوعه بنظر العقل فإنَّ ما فيه احتمال منافاة الغرض، ولو في وقت ما لا[4] يصير إليه الغني العالم القادر، لأن حصول الغرض من البعثة وإقامة الحجة البالغة، بما لا يحتمل منافاة الغرض في حال من الأحوال، تام كامل حسن على أكمل وجه، لموافقة اللطيف بعباده الغني القادر العليم .

---

(١) ولو غير موجودة في «ب» .

(٢) الدعوى في «ب» .

(٣) الكتاب في «ج» .

(٤) ما لا غير موجودة في «ب» .

ولا ريب أنه أتم في غرض الفاعل المختار وأكمل، وما سواه، مما قد[١] يحتمل المنافاة ناقص قد يفوت الغرض الذي لأجله بعث أنبياءه ورسله[٢] .

ومن لم يكن لاعباً ولا عابثاً لا يصير إلى الناقص مع كونه مرجوحاً بلا مرجح، إلاَّ احتمال القلوب المنكوسة، لأن احتمال وقوعه ولو على خلاف الأصلح، ولو كان مفوتاً للغرض الذي لأجله وقع الفعل، لأجل ملاحظة اعتقاد أنه يفعل لا للأصلح، وإنَّ أفعاله غير معللة بالأغراض، وإنه لا يصح منه[٣] شيء وما أشبه ذلك من الوساوس الباطلة المخالفة للكتاب والسنة وللعقول؛ لأنه كثيراً ما يثني على نفسه بالاتصاف بالصفات الجميلة، وبالتنزه عن الاتصاف بالصفات القبيحة؛ كالظلم والعجلة، والصنع بغير فائدة، واللعب والعبث، فإذا كان لا يفعل للأصلح فلِمَ أثنى على نفسه[٤] بفعل الأصلح، فقال : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ

(١) مما قد غير موجودة في «ج» .

(٢) الرسل في «ج» .

(٣) لا يقبح منه في «ج» .

(٤) فإذا كان لا يصلح فلا أثنى على نفسه في «ب» .

بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[١]، وقال : ﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[٢] .

وإذا كانت أفعاله غير معللة بالأغراض فلِم عللها في كتابه في كل موضع، وذم من ظن خلاف ذلك، فقال : ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا [بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ][٣]﴾[٤]، وقال : ﴿[وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا][٥] لَاعِبِينَ﴾[٦]، وقال : ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾[٧] .

وإذا كان لا يقبح منه شيء فلم لم يصف نفسه بالظلم، والجهل، والعجز، والكذب، وهي حسنة بالنسبة إليه .

---

(١) سورة البقرة، الآية : ١٨٥ .

(٢) سورة البقرة، الآية : ٢٦٨ .

(٣) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ج» .

(٤) سورة ص، الآية : ٢٧ .

(٥) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ج» .

(٤) سورة الدخان، الآية : ٣٨ .

(٥) سورة المؤمنون، الآية : ١١٥ .

فإن قلت : وإن كانت حسنة بالنسبة إليه إلاَّ أنها قبيحة بالنسبة إلينا .

قلت : [إذا كان بملاحظة النسبة إلينا ترك وصف نفسه بما يجوز بالنسبة إليه ولا][١] يصح[٢]، فيجب أن يترك ما يفعل بنا مما يصح[٣] بالنسبة إلينا، وإن حسن بالنسبة إليه بالطريق الأولى .

وأما استحالة وقوعه بمنطوق الكتاب فلما تقدم من جوابه تعالى لإبراهيم «على محمد وآله وعليه السلام» حين سأل[٤] أن يجعل ذريته المؤمنين أئمة[٥]، من قوله تعالى : ﴿**لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾[٦]، فلو جاز موافقاً للحكمة والغنى والعلم والقدرة، لما رد دعاء خليله، مع إجابته في ذريته المتقين، «صلى الله عليهم أجمعين» .

وقوله : «وليس مناقضاً لمدلول المعجزة، فإنَّ مدلوله صدق

---

(١) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ب» .

(٢) يقبح في «ج» .

(٣) يقبح في «ج» .

(٤) سأل غير موجودة في «ب» .

(٥) راجع الصفحة رقم (٧٣) من هذا الكتاب .

(٦) سورة البقرة، الآية : ١٢٤ .

اللهجة فيما يخبر عن الله... إلخ» فيه : إنَّ المعجزة إنما هي شهادة تصديقه في كل ما يقول ويفعل، فإنه لا يقول ولا يفعل إلَّا بأمر من الله تعالى، قال الله تعالى : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ۞ إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾(١)، وقال تعالى : ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۞ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾(٢).

ولا يخصص بالقرآن وبما يقول قال الله(٣)، بل هو شامل لجميع أقواله وأحواله، وأعماله وأفعاله صلى الله عليه وآله(٤)، لقوله تعالى : ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾(٥)، وقال تعالى : ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾(٦).

وقد تقدم في استدلال(٧) الإمامية(٨) أنه لو وقع من النبي صلى الله عليه وآله

---

(١) سورة النجم، الآيتان : ٣-٤ .

(٢) سورة الحاقة، الآيتان : ٤٤-٤٥ .

(٣) قال الله غير موجودة في «ج» .

(٤) صلى الله عليه وآله غير موجودة في «ب» .

(٥) سورة الحشر، الآية : ٧ .

(٦) سورة الأعراف، الآية : ١٥٨ .

(٧) الاستدلال في «ب» .

(٨) راجع ترجمة هذه الفرقة في الصفحة رقم (٦٧) من هذا الكتاب .

ذنب لوجب الأخذ به، فيكون واجباً حراماً، وقد استدل المخالفون كلهم بتلك الأدلة.

وأما تخصيصها بما بعد النبوة، أو في غير الصغائر، فشيء لم يرجع إلى الدليل، وإنما يرجع إلى شهوات النفوس، وإلى الأغراض ودفاعاً عمن يقتدون بهم، مع مقارفتهم للمعاصي، ولا يخفى شيء منها على طالب الحق، ولله در الشاعر ما أنسب ما قال بهذا المقام:

ثوب الرياء يشف عما تحته — فإذا التحفت به فإنك عاري

فمدلول المعجزة إنما هو الشهادة بالتصديق المطلق، واستخلاف الحق تعالى، فالتجويز على الخليفة تجويز على المستخلف.

ومعنى قوله: «لا عمداً ولا سهواً» إنَّ ما سوى الأخبار عن الله تعالى يجوز منه كل شيء، من الذنوب والمعاصي عمداً وسهواً، وهو حكم على الله تعالى، وعلى رسله بمن[1] هو من سنخ طينته، وشهادة على الله ورسله بذلك، تعالى الله علواً كبيراً، وهو سبحانه ﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾[2].

---

(١) بما في «ج».

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٣٩.

وقوله: «ومعنى التنفير باطل» مطابق لما هو عليه من الاعتقاد من عدم تنفير القبائح، ومن استحسانهم في الأصول والفروع، كما هو مذكور في محله، وإلاَّ فإنَّ العقول تقطع بأنَّ الاطمئنان التام الذي لا يكون معه اضطراب بحيث ينحصر فيه قيام حجج الله على عباده حق، حتى[1] لا تكون لمحتج حجة، ولا لمعتذر عذر، وهو معنى الحجة البالغة، لا يحصل إلاَّ مع القول بالعصمة، على[2] ما قرره الإمامية خاصة، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر[3].

فإن قيل: إنَّ استعقاب بعض الذنوب للعفو ينفي النفرة أو احتمالها، أو عدم الاطمئنان، لأن من وقع منه الذنب ثم تاب أو غفر له كمن لا ذنب له[4]، بل روي أنه أفضل ممن لا يذنب.

---

(١) على أن في «ج».

(٢) على غير موجودة في «ج».

(١) مقتبس من قوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ...﴾. [سورة الكهف، الآية: ٢٩]

(٢) عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: (سَمِعْتُهُ يَقُولُ التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ وَالْمُقِيمُ عَلَى الذَّنْبِ وَهُوَ مُسْتَغْفِرٌ مِنْهُ كَالْمُسْتَهْزِئِ ...). [أصول الكافي، ج٢، ص٤٣٥، ح١٠، باب: التوبة.

←....

قلنا : لا نسلم أنَّ ذلك ينفي النفرة، وإن كان أفضل من جهة انكسار المعصية والندم، لأن المساواة أو الأفضلية إنما هو من أمور الآخرة في الثواب، وهي شيء يرجع إلى المجازاة، وذلك غير ما يعتبر[1] في التبليغ والأداء، وقبول التكاليف، لأن المعتبر في التبليغ والأداء، والقبول من المبلغ إنما هو حصول القطع بالصدق عن الله تعالى، ولا يجب في كل حال إلاَّ ممن حصل القطع بعدم وقوع تقصير منه، لأن تجويز الكذب إنما يثبت في حق من يجوز منه تقصير، وإن كان قليلاً ونادراً، لأن الكذب منه، وأما من لم يصدر منه تقصير فلم يتصور منه الكذب، فتطمئن به النفوس بخلاف الأول، فلا تنتفي منه النفرة بالكلية بخلاف الثاني .

←...

بحار الأنوار، ج٦، ص٤١، ح٧٥، باب : ٢٠ . وسائل الشيعة، ج١٦، ص٧٤، باب : ٨٦] .

(١) ما يتغير في «ب» .

فصل
[مناقشة من جوّز وقوع المعاصي من الأنبياء عليهم السلام]

قال المخالفون في عصمة الأنبياء المجوزون لوقوع المعاصي منهم عليهم السلام مثل قول فضل بن روزبهان في كتابه : «إنَّ الأنبياء مكلفون بترك الذنوب، مثابون به، ولو كان الذنب ممتنعاً عنهم لما كان الأمر كذلك، إذ لا تكليف بترك الممتنع، ولا ثواب عليه أيضاً، فقوله : ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ﴾[(١)] يدل على مماثلتهم لسائر الناس، فيما يرجع إلى البشرية والامتياز بالوحي لا غير، فلا يمتنع صدور الذنب عنهم، كما في سائر البشر، هذا حقيقة مذهب الأشاعرة[(٢)]، ومن تأمل فيه علم أنه الحق الصريح، المطابق للعقل والنقل» . انتهى كلامه .

أقول : قد تقدم ذكر[(٣)] الإشارة إلى جواب هذا التوهم في تعريف العصمة للعدلية، في قولهم : «غير سالب للقدرة على خلاف مقتضى ذلك اللطف، وإلاَّ لم يكن مكلفاً، ولم يستحق

---

(١) سورة الكهف، الآية : ١١٠ .

(٢) راجع تعريف هذه الفرقة الصفحة رقم (٣٥) من هذا الكتاب .

(٣) ذكره في «ب» .

مدحاً ولا ثواباً»[١] .

والمراد أنَّ الأنبياء كلهم مكلفون كغيرهم من سائر الناس، وليس صدور المعصية شرطاً في جواز التكليف بتركها، إذ يجوز تكليف العبد بترك المعصية إذا كان متمكناً من فعلها وإن لم تقع منه، لأن التمكن من فعل المعصية شرط في التمكن من الطاعة، فإنَّ الطاعة ما تتحقق حتى يتمكن من تركها، الذي هو المعصية، فإذا تمكن من المعصية وتركها باختياره مع القدرة عليها وفعل الطاعة كان مطيعاً، ولو لم يقدر على المعصية لم يكن قادراً على الطاعة، فشرط التكليف التمكن من المعصية، والقدرة عليها لا صدورها منه .

ومرادنا بقولنا : «أنَّ مقتضى العصمة أنه يمتنع منه وقوع المعصية»؛ أنه لا يفعلها ولا يميل إليها مع قدرته على ذلك، لا أنه يمتنع منه الامتناع العقلي، ألا تسمع إلى قولنا المتقدم : «إنَّ العصمة تستلزم سلب الداعي الذي هو الميل والإرادة، لا سلب القدرة معه»[٢] .

---

(١) راجع مقدمة المصنف في الصفحة رقم (٣٣) من هذا الكتاب .

(٢) راجع مقدمة المصنف في الصفحة رقم (٣٣) من هذا الكتاب .

فإن قلت: إنَّ المخالفين لكم إنما يدّعون جواز صدور الذنب من المعصوم، وقولكم هذا يوافقهم.

قلت: نحن لا نقول بامتناع الذنب من المعصوم عدم الإمكان العقلي، ولم يقل به أحد ممن له أدنى معرفة، وإنما نقول بأن[1] المعصوم يمتنع منه وقوع الذنب حال كونه معصوماً، فلو وقع منه ذنب لم نحكم بامتناع صدوره من ذلك المكلف امتناعاً عقلياً، وإنما حكم بأنَّه حينئذٍ ليس بمعصوم، إذ لا عصمة إلاَّ من وقوعه، فإذا وقع فلا عصمة، وتعريفكم يُصَدِّق قولنا هذا ويكذب قولكم، بجواز صدور الذنب من المعصوم، لأن تعريفكم: «ألاَّ يخلق الله في المعصوم ذنباً»، وهذا لا يجتمع مع صدور الذنب، كما ذكرنا سابقاً[2]، فإن[3] صدور الذنب ليس إلاَّ أنَّ الله تعالى خلقه في المعصوم كما تزعمون، وكونه مخلوقاً في المعصوم ينافي العصمة التي هي عندكم، ألا يخلق في المعصوم ذنباً.

وقوله: «إذ لا تكليف بالممتنع» ينافي اعتقادكم، فإنكم تقولون يجوز التكليف بالمحال وبما لا يطاق، لأنكم قلتم: إنَّ الله

---

(١) بأن غير موجودة في «ب».

(٢) راجع مقدمة المصنف في الصفحة رقم (٣٣) من هذا الكتاب.

(٣) فلأن في «ج».

سبحانه علم أنَّ أبا لهب لم يؤمن، فوقوع الإيمان منه ممتنع، وإلاَّ[١] لانقلب علم الله جهلاً، مع أنه كلفه بالإيمان، فبحكم المعارضة نقول : إنه لا بأس عندكم بالتكليف بالممتنع، مع أنا أجبنا عن معنى قولنا : «يمتنع» فإنكم لم تفسروا بمرادنا منه، وأنتم تعلمون مرادنا منه، لأنا نقول في تعريف العصمة : «غير سالب للقدرة» .

وأما قوله : «وأيضاً فقوله : ﴿**قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ**﴾[٢]، يدل على مماثلتهم لسائر الناس، فيما يرجع إلى البشرية والامتياز بالوحي» .

جوابه؛ أنّا نقول : إنَّ المعصوم إذا جعلتموه مماثلاً لسائر الناس، قلتم فيما يرجع إلى البشرية، لأن هذا القيد لا يلائم قولكم والامتياز بالوحي، وإنما يلائمه لو قلتم هو في جميع ذاتياته وأحواله مماثل لسائر الناس، فعلى هذا الملائم لِم لا يقع منه الكفر، ولو بعد الوحي، إذ لا[٣] مانع له منه، وإن جعلتم الوحي مانعاً من الكفر، فهو مانع من غيره، فلم لم تسموه عصمة، فيلزم أنه لا يماثل سائر الناس .

---

(١) وإلاَّ غير موجودة في «ب» .

(٢) سورة الكهف، الآية : ١١٠ .

(٣) لا غير موجودة في «ج» .

وعلى قوله غير الملائم إن انحصرت المماثلة في البشرية كان ما سواها كافياً في المقارفة، وفي المنع من الذنوب كلها، مع أنَّ مقتضى البشرية جواز وقوع الكفر والمعاصي، ما لم يحصل مانع منها، وليس إلاَّ العصمة والوحي.

فإن تكفّلا بالمنع أو أحدهما، وإلاَّ فلا فرق بين المعصوم وبين الأعرابي المتهتك البوّال على عقبيه، وإن صح حصر المماثلة في البشرية على الفرضين فلا ينحصر الامتياز في الوحي، بل بالعصمة يحصل الامتياز أولى[1] من حصوله بالوحي، فإنها شرط لوحي التبليغ والأداء والتلقي، لا مطلق الوحي، فإنَّ الامتياز لا يحصل به، إذ جميع الخلق يأتيهم من الله سبحانه وحي ما خصوصاً على مذهبه، فإنَّ العبد لا يقدر أن يتكلم، أو يتحرك، أو يسكن، إلاَّ بوحي من الله إليه، ولهذا يروون عن شيخهم شيخ صوفيتهم ابن عطاء الله[2] في مناجاته قال: «أم كيف أترجم بمقالي وهو منك برز إليك».

---

(١) أول في «ب».

(٢) ابن عطاء هو: «تاج الدين أبو الفضل أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندري الشافعي، كان جامعاً لأنواع العلوم، وكان

....←

وقوله: «فلا يمنع صدور الذنب عنهم كما في سائر البشر» يلزم منه تجويز الكفر والكبائر عليهم بعد النبوة، كما هو مذهب الأزارقة من الخوارج[1] الذي نقلناه عنهم سابقاً، فإنهم يجوزون أن يبعث الله تعالى نبياً يعلم أنه يكفر بعد نبوته، وذلك لأن سائر البشر يجوزون صدور الكفر منهم، في جميع مدد أعمارهم.

وقوله: «هذا حقيقة مذهب الأشاعرة» صحيح لا شك فيه.

وقوله: «ومن تأمل فيه علم أنه الحق الصريح، المطابق للعقل والنقل».

أقول: إنَّ من تأمل فيه على ما تقتضيه عقولهم من الجمود على قاعدتهم وأصلهم، من تصحيح ما ليس بصحيح، حفظاً لاعتبارهم، وتستراً من أغيارهم فكما قاله؛ لأن عادتهم يبحثون في الاعتقادات على ما يقتضيه المذهب، لا على ما يقتضيه الحق كما هو الواقع، وإن تأمل فيه على مقتضى الإنصاف وترك الاعتساف،

...←

أعجوبة زمانه، استوطن القاهرة يعظ الناس ويرشدهم، توفي سنة: «٧٠٩ هـ»». [الكنى والألقاب، ج١، ص٣٥٧].

(١) راجع ترجمة هذه الفرقة في الصفحة رقم (٨٤) من هذا الكتاب.

على[١] أنه كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءاً[٢] .

وإذا أردت أن تعرف صدق قولي هذا فتأمل فيما كتبت في الدليل والرد عليهم .

---

(١) علم في «ج» .

(٢) مقتبس من قول تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً..﴾ . [سورة النور، الآية : ٣٩] .

فصل

[الرد على أدلة من جوّز وقوع المعاصي من الأنبياء عليهم السلام]

اعلم أنَّ القائلين بجواز صدور الذنب عن الأنبياء عارضوا أدلة المانعين من وجوه :

[الدليل] الأول : قوله تعالى لنبيه : ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾[1]، فإنها تدل على جواز صدور الذنب عن النبي صلى الله عليه وآله، لأن العفو إنما يرد بعد تحقق الذنب .

والجواب : هو أنَّ هذا يستعمل من لطيف المعاتبة، وإن كان العتاب على فعل جائز، مثل المراد في هذه الآية، وليس للعفو متعلق إلاَّ التلطف في العتاب، لأنه يقول له : لو أذنت لهم في القعود لتبين لك الصادقين من الكاذبين؛ يعني لتعرف من يقعد عن عذر، ومن[2] غير عذر، وهو إرشاد له لأجل استبصاره بهم وليس ذنباً، وإنما قصاراه أن يكون ترك الأولى .

---

(١) سورة التوبة، الآية : ٤٣ .

(٢) وعن في «ج» .

وفي تفسير علي بن إبراهيم، عن الباقر عليه السلام يقول: **(تعرف أهل الغدر والذين جلسوا بغير عذر)**[(١)] .

وقال الطبرسي في جامع الجوامع: «هذا من لطيف المعاتبة، بدؤه بالعفو قبل العتاب، ويجوز العتاب من الله فيما غيره منه أولى لا سيما للأنبياء، وليس كما قاله جار الله: من أنه كناية عن الجناية، وحاشى سيد الأنبياء وخير بني آدم عليه السلام[(٢)] من أن تنسب إليه الجناية»[(٣)] .

وعن الرضا كما في عيون الأخبار في جواب ما سئله المأمون من عصمة الأنبياء: **(هذا مما نزل بإياك أعني واسمعي يا جارة،**

---

(١) تفسير القمي، ج١، ص٢٩٣، سورة التوبة، آية: ٤٣ . بحار الأنوار، ج١٧، ص٨٢، ح٥، باب: ١٥ . تفسير البرهان، ج٣، ص٤٢٨، ج٢، سورة التوبة، آية: ٤٣ . تفسير كنز الدقائق، ج٤، ص٢٠٠، سورة التوبة، آية: ٤٣ . تفسير الصافي، ج٢، ص٣٤٥، سورة التوبة، آية: ٤٣ .

(٢) عليه السلام غير موجودة في «ج» .

(٣) تفسير جوامع الجامع، ج٢، ص٥٧، سورة التوبة، آية: ٤٣ . تفسير كنز الدقائق، ج٤، ص٢٠٠، سورة التوبة، آية: ٤٣ . تفسير الصافي، ج٢، ص٣٤٥، سورة التوبة، آية: ٤٣ .

خاطب الله تعالى بذلك نبيه، وأراد به أمته)[١]، وكانوا يستعملون هذا اللفظ[٢] من غير اعتبار ذنب أو تقصير، وإنما هو من حسن التلطف في الخطاب، وإذا قام احتمال ذلك بطل استدلال الخصم، لأن هذا الاحتمال نظراً إلى تخاطب[٣] أهل اللسان مساوٍ لاستدلال الخصم، بل أرجح فيبطل استدلاله.

[الدليل] **الثاني**: قوله تعالى: **﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾**[٤] فإنها صريحة في صدور الذنب عن سيد الأنبياء صلى الله عليه وآله.

والجواب: إنه محمول على ترك الأولى كما تقدم.

وقيل: ليغفر لك الله ما تقدم من ذنب أمتك بشفاعتك[٥]،

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص١٧٤، ح١، باب: ١٥. قصص الأنبياء للجزائري، ص٢٦، خاتمة في بيان عصمة الأنبياء عليهم السلام وتأويل ما يوهم خلافه. تفسير البرهان، ج٣، ص٤٢٧، ج١، سورة التوبة، آية: ٤٣. تفسير نور الثقلين، ج٢، ص٢٢٣.

(٢) اللطف في «ب».

(٣) المخاطب في «ب».

(٤) سورة الفتح، الآية: ٢.

(٥) تفسير مجمع البيان، ج٩، ص١٦٨، سورة الفتح، آية: ٢. تفسير التبيان، ج٩، ص٣١٤، سورة الفتح، آية: ٢.

وحسنت إضافة ذنوب أمته إليه للاتصال بينه وبينهم .

وعن الصادق عليه السلام أنه سُئلَ عن هذه الآية فقال : **(ما كان له ذنب، ولا همّ بذنب، ولكن الله حَمَلَّهُ ذنوب شيعته ثم غفرها له)**[1] .

وروى المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام أنه سُئلَ عنها فقال : **(والله ما كان له ذنب، ولكن الله سبحانه ضمن له أن يغفر ذنوب شيعة علي عليه السلام، ما تقدم من ذنبهم وما تأخر)**[2] .

وفي العيون عن الرضا عليه السلام أنه سُئل عن هذه الآية، فقال : **(لم يكن أحد عند مشركي أهل مكة أعظم ذنباً من رسول الله صلى الله عليه وآله، لأنهم كانوا يعبدون من دون الله ثلاثمائة وستين صنماً، فلما جاءهم صلى الله عليه وآله بالدعوة إلى كلمة الإخلاص كَبُرَ ذلك عليهم وعظم،**

---

(١) تفسير القمي، ج٢، ص٢٩٠، سورة الفتح، آية : ٢ . تفسير البرهان، ج٧، ص٢٣٥، ح٦، سورة الفتح، آية : ٢ . تفسير مجمع البيان، ج٩، ص١٦٨، سورة الفتح، آية : ٢ . تفسير الصافي، ج٥، ص٣٧، سورة الفتح، آية : ٢. بحار الأنوار، ج١٧، ص٧٦، باب : ١٥ .

(٢) متشابه القرآن، ج٢، ص١٠ . تفسير البرهان، ج٧، ص٢٣٦، ح٩، سورة الفتح، آية : ٢ . تفسير مجمع البيان، ج٩، ص١٦٨، سورة الفتح، آية : ٢ . تفسير الصافي، ج٥، ص٣٧، سورة الفتح، آية : ٢ .

قالوا : ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً﴾ إلى قوله : ﴿إِلاَّ اخْتِلَاقٌ﴾[١]، فلما فتح الله ﷻ على نبيه ﷺ قال له يا محمد : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً ۞ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[٢] عند مشركي أهل مكة، بدعائك إلى توحيد الله فيما تقدم وما تأخر، لأن مشركي قريش أسلم بعضهم، وخرج بعضهم عن مكة، ومن بقي منهم لم يقدر على إنكار التوحيد عليه، إذا دعا الناس إليه، فصار ذنبه عندهم مغفوراً بظهوره عليهم)[٣] .

وفي رواية ابن طاووس عنهم عليهم السلام : (إنَّ المراد ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر عند أهل مكة وقريش؛ يعني ما تقدم قبل الهجرة وبعدها، فإنك إذا فتحت مكة بغير قتل لهم ولا استئصال ولا أخذهم ما قدموه من العداوة والقتال، غفروا ما كان يعتقدونه ذنباً لك عندهم متقدماً أو متأخراً، وما كان يظهر من

---

(١) سورة ص، الآيات : ٥-٦-٧ .

(٢) سورة الفتح، الآيتان : ١-٢ .

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص١٧٤، ح١، باب : ١٥ . قصص الأنبياء للجزائري، ص٢٦، خاتمة في بيان عصمة الأنبياء عليهم السلام. بحار الأنوار، ج١١، ص٨٣، باب : ٤ . تفسير البرهان، ج٧، ص٢٣٢، ح٢، سورة الفتح، آية : ٢ . تفسير الصافي، ج٥، ص٣٨، سورة الفتح، آية : ٢ .

عداوته لهم في مقابلة عداوتهم له، فلما رأوه قد تحكم وتمكن وما استقصى غفروا ما ظنوه من الذنوب)[١] .

ونقل أنه صلى الله عليه وآله حين كسر الأصنام قالوا : (لم يكن أحد عند مشركي أهل مكة أعظم ذنباً من رسول الله صلى الله عليه وآله، لأنهم كانوا يعبدون من دون الله ثلاثمائة وستين صنماً، فلما جاءهم صلى الله عليه وآله بالدعوة إلى كلمة الإخلاص كبر ذلك عليهم وعظم وقالوا : ﴿أَجَعَلَ الأَلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً إِنَّ هَذَا لَشَيءٌ عُجَابٌ ۞ وَانطَلَقَ المَلَأُ مِنهُم أَنِ امشُوا وَاصبِرُوا عَلَى ءَالِهَتِكُم إِنَّ هَذَا لَشَيءٌ يُرادُ ۞ مَا سَمِعنَا بِهَذَا فِي المِلَّةِ الأَخِرَةِ إِنْ هذا إِلاَّ اختِلَاقٌ﴾[٢] فلما فتح الله على نبيه صلى الله عليه وآله مكة قال له يا محمد : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۞ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[٣] عند مشركي أهل مكة بدعائك إلى توحيد الله، فيما تقدم وما تأخر)[٤] .

---

(١) سعد السعود، ص٢٠٨ . تفسير الصافي، ج٥، ص٣٨، سورة الفتح، آية : ٢ .

(٢) سورة ص، الآيات : ٥-٦-٧ .

(٣) سورة الفتح، الآيتان : ١-٢ .

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص١٧٤، ح١، باب : ١٥. قصص الأنبياء للجزائري، ص٢٦، خاتمة في بيان عصمة الأنبياء عليهم السلام . بحار الأنوار، ....←

والمراد بالفتح هنا، قيل: هو فتح مكة[1][2]، وقيل فتح الحديبية، لقوله ﷺ: **(بل أعظم الفتوح)**[3].

وقيل: هو فتح خيبر[4]، فعلى الأخير يكون المعنى ظاهراً، لأنه علة لما قبله، وعلى الأولين يكون التعليل فيما تقدم، لمنعه ﷺ عن[5] عبادتها، وفيما تأخر مما ظنوا أنه إن تمكن كسرها، فلا منافاة على الأقوال الثلاثة وأوائل الأدلة، لقطع حجة المخالف، وأواخرها تقوية لقلب الموالف.

نعم دليل كسر الأصنام صالح للفريقين، والحق لا يخفى على ذي عينين، فإنَّ احتمال إرادة الأولى كافٍ، لأنه احتمال مساوٍ، وإذا قام الاحتمال المساوي بطل الاستدلال.

←...

ج١٧، ص٨٩ ح٢٠، باب: ١٥. تفسير البرهان، ج٧، ص٢٣٢، ح٢، سورة الفتح، آية: ٢.

(١) هذا قبل فتح مكة في «ب».

(٢) تفسير مجمع البيان، ج٩، ص١٦٦، سورة الفتح، آية: ٢.

(٣) تفسير مجمع البيان، ج٩، ص١٦٦، سورة الفتح، آية: ٢.

(٤) تفسير مجمع البيان، ج٩، ص١٦٦، سورة الفتح، آية: ٢.

(٥) من في «ج».

قال في شرح الطوالع في الجواب عن قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ﴾[١]، و﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[٢]؛ «بأنَّ نحو هذا محمول على ترك الأولى جمعاً بين الدليلين، لا يقال: لو كان ترك الأولى موجباً للعفو والغفران، لكان جميع العبادات الصادرة من النبي صلى الله عليه وآله في محل العفو والمغفرة، لأنه لا عبادة إلاَّ وفوقها عبادة، لأنا نقول: لا[٣] محذور في أن يكون جميع العبادات في محل العفو والمغفرة، فالعفو والمغفرة إنما يكون إذا لزم من ترك الأولى، فوات مصلحة أو حصول مضرة».

أقول: حمل أمثال هذه على ترك الأولى كأحوالهم عليهم السلام في حال الأكل والشرب، والنكاح والجهاد وغيرها، فإنهم يفعلونها لله سبحانه وحده، لكنهم في هذه الحال ليس كحالهم في الشهود[٤] بين يدي المعبود، وحال نحن فيها هو، وهو نحن، وهو هو، ونحن نحن، فإنَّ الحالة الأولى بالنسبة إلى الثانية معصية، كما قال عليه السلام[٥]:

---

(١) سورة التوبة: الآية: ٤٣.

(٢) سورة الفتح، الآية: ٢.

(٣) نقول لا غير موجودة في «ب».

(٤) السهو في «ب».

(٥) عليه السلام غير موجودة في «ج».

(حسنات الأبرار سيئات المقربين)[١]، فبدليل الموالف والمخالف بطلت دعوى المخالف تجويز صدور المعاصي من الأنبياء وإن كانت صغيرة، لأنَّ الصغيرة ليست من ترك الأولى.

[الدليل] **الثالث**: واقعة آدم عليه السلام فإن[٢] قوله تعالى: ﴿**وَعَصَىٰ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ**﴾[٣] يدل صريحاً على أنه صدر منه المعصية، مع أنه نبي بالاتفاق.

وأجاب عنه البيضاوي[٤] في كتابه طوالع الأنوار: «بأنَّ واقعة آدم عليه السلام[٥] قبل نبوته، إذ لم يكن لآدم حينئذٍ أمة، ولا يوجد نبي إلاَّ إذا كان له أمة، ولقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ اجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ**﴾[٦]».

---

(١) كشف الغمة، ج٢، ص٧٩. قصص الأنبياء للجزائري، ص٥٦، الباب: الأول: فصل: ٣. بحار الأنوار، ج١٧، ص٣٩، باب: ١٥.

(٢) فإن غير موجودة في «ب».

(٣) سورة طه، الآية: ١٢١.

(٤) **البيضاوي** هو: «أبو الخير القاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي، الفارسي الأشعري، المتوفى سنة: «٧٨٥ هـ»». [مراقد المعارف، ج١، ص٢٠٧].

(٥) عليه السلام غير موجودة في «ج».

(٦) سورة طه، الآية: ١٢٢.

أقول : وربما توهم بأنَّ ما في العيون عن الرضا عليه السلام في جوابه للمأمون عن قصة آدم عليه السلام يؤيد قول البيضاوي، وهو قول الرضا عليه السلام في الجواب : (**فإن الله عز وجل خلق آدم حجة في أرضه، وخليفة في بلاده، لم يخلقه للجنة، وكانت المعصية من آدم عليه السلام في الجنة لا في الأرض، وعصمته يجب أن تكون في الأرض ليتم مقادير أمر الله، فلما أهبط إلى الأرض وجعل حجة وخليفة عُصِمَ بقوله عز وجل : ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾**[١])[٢] .

وليس كما توهمه المتوهم، بل جواب البيضاوي جار على معتقله؛ من أنَّ الأنبياء تجوز منهم المعصية قبل النبوة، وإنما يعصمون من الكفر والكبائر بعد النبوة .

وأما كلام الرضا عليه السلام[٣] فمعناه ظاهراً إسكات الخصم .

---

(١) سورة آل عمران، الآية : ٣٣ .

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص١٧٠، ح١، باب : ١٤ . أمالي الصدوق، ص٨٢، ح٣، مجلس : ٢٠ . قصص الأنبياء للجزائري، ص٢٠، خاتمة في بيان عصمة الأنبياء عليهم السلام. بحار الأنوار، ج١١، ص٧٢، ح١، باب : ٤ . تفسير البرهان، ج٥، ص١٩٢، ح١، سورة طه، آية : ١٢١ . تفسير نور الثقلين، ج٣، ص٤٠٣، سورة طه، آية : ١٢١ .

(٣) صلوات الله عليه في «ج» .

وأما في الواقع فقد ورد عنهم عليهم السلام : **(إن الحجة قبل الخلق، ومع الخلق، وبعد الخلق)**[١] .

وحين وقعت المعصية من آدم هو نبي على حواء، وقد ورد عنهم عليهم السلام ما معناه : **(إنه لم يوجد اثنان إلاّ وأحدهما حجة على الآخر)**[٢]، ولكن العصمة فائدتها حصول الاطمئنان في التلقي، وفي الأداء والتبليغ .

وفي واقعة آدم عليه السلام وإن كان هو حينئذٍ نبي إلاّ أنَّ المعصية وقعت منها أولاً، وهو إنما عصى بإطاعتها ومعالجتها له، ومتابعته لها، فلم يكن ذلك منافياً للعصمة، بالنسبة إليها في قبول ما أداه

---

(١) أصول الكافي، ج١، ص١٧، ح٤. كمال الدين وتمام النعمة، ج١، ص٢٢٦، ح٣، باب : ٢٢ . بصائر الدرجات، ص٤٤٦، ج١٠، ح١، باب : ١١ في الأرض لا تخلو من حجة . الاختصاص، ص٢٣ . بحار الأنوار، ج٢٣، ص٣٨، ح٦٦، باب : ١ .

(٢) عن أبي عمارة ابن الطيَّار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : **(لو لم يبقى في الأرض اثنان لكان أحدهما الحجة على صاحبه)** . [أصول الكافي، ج١، ص١٧٩، ح٢ . غيبة النعماني، ص١٤١، ح٢، باب : ٩ . بصائر الدرجات، ص٤٤٦، ج١٠، ح٢، باب : ١١ في الأرض لا تخلو من حجة . بحار الأنوار، ج٢٣، ص٥٢، ح١٠٨، باب : ١] .

وبلغـه، فلمـا أهـبط إلى الأرض وحـصلت الكثـرة أو آن لهـا أن تحصل، عصم لفائدة القبول .

فقوله عليه السلام : (**ليتم مقادير الله**)؛ يعني أنه لو بقـي في الجنـة مع ذريته لم يحصل هذا النظام التام العجيب، إذ لم يتميـز الخبيـث من الطيب إلاَّ في الدنيا وفي الأرض .

ولما جرت عادة لطف الله بعباده أنـه لا يغـير مـا بقـوم حتـى يغيروا ما بأنفسهم[١]، والمعصوم من حيث هو معصوم لا يقع منـه تغيير، فإذا أراد الله إمضاء مقاديره، بما فيه صلاح عباده، وتمام[٢] نظام بلاده، وَكَّلَهُ إلى نفسه طرفة عين، فيقع منه التغيير، فيغير الله ما بـه من نعمه على حسب مصلحته، ففي ما نحن فيه رفع عنه اللطـف، وغيب عنه الملك المسدد، فعصى .

وفي الواقع لا يقال : إنه عصى من حيث هو معـصوم، كمـا هو حال ما نحن بصدده، بـل إنمـا عـصى حـين صـرف عنـه وجـه العصمة، ليتم مقادير الله عز وجل، فليس كلامـه ومـراده عليه السلام موافقـاً

(١) مقتبس من قوله تعالى : ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ ما بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا ما بِأَنْفُسِهِمْ**﴾ . [سورة الأنفال، الآية : ٥٣] .

(٢) وتمام غير موجودة في «ب» .

لمراد البيضاوي[١] وكلامه، فافهم.

وقال شارح الطوالع: «ومنهم من أعتذر عن قصة آدم عليه السلام بأنَّ قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾[٢]، أراد به[٣] وعصى أولاد آدم عليه السلام[٤]، كما في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[٥].

والذي يؤكد هذا قوله تعالى في قصة آدم وحواء: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾[٦]، وبالاتفاق لم يشرك آدم ولا حواء، وإنما أشرك أولادهما.

ومنهم من قال: كان ذلك بعد الرسالة، فزعم أنه كان على سبيل النسيان لقوله: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ﴾[٧].

واعترض عليه بأنَّ إبليس ذكر آدم وقت الوسوسة أمر النهي، فقال: ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ﴾[٨]، ومع هذه

(١) تقدم ترجمته في الصفحة رقم (١١٩) من هذا الكتاب.

(٢) سورة طه، الآية: ١٢١.

(٣) أراد به غير موجودة في «ب».

(٤) عليه السلام غير موجودة في «ج».

(٥) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٩٠.

(٧) سورة طه، الآية: ١١٥.

(٨) سورة الأعراف، الآية: ٢٠.

التذكرة يمنع النسيان .

وقد أجيب عنه بأنه يجوز أن يكون وقت التذكير غير وقت النسيان، وإلاّ فلا وجه لقوله تعالى : ﴿فَنَسِيَ﴾ .

وأيضاً عاتبه على ذلك في قوله تعالى : ﴿**أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ**﴾[١]، وآدم وحواء اعترفا بالزلة، وقالا : ربنا ظلمنا أنفسنا فقبل الله توبتهما، فقال الله تعالى : ﴿**فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى**﴾[٢]، وكل ذلك ينافي النسيان .

ومنهم من سلَّم أنَّ آدم عليه السلام[٣] كان متذكراً للنهي، لكنه أقدم على التناول بالتأويل، وهو من وجوه :

أحدهما : زعم النظام[٤] أن أحدهم[٥] فهم من قوله تعالى :

---

(١) سورة الأعراف، الآية : ٢٢ .

(٢) سورة طه، الآية : ١٢٢ .

(٣) عليه السلام غير موجودة في «ج» .

(٤) **النظام** هو : «أبو إسحاق إبراهيم بن يسار بن هاني البصري، ابن أخت أبي الهذيل العلاف شيخ المعتزلة .

وكان النظام صاحب المعرفة بالكلام، وأحد رؤساء المعتزلة» . [الكنى والألقاب، ج٣ ص٢٥٣] .

(٥) آدم عليه السلام في «ج» .

﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ﴾[١] الشخص، وكان المراد النوع، وكلمة هذه كما تكون إشارة إلى الشخص فقد تكون إشارة إلى النوع، لقوله ﷺ[٢] : **(هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلاَّ به)**[٣] .

وزعم آخرون أنَّ النهي وإن كان ظاهراً في التحريم لكنه ليس نصاً فيه، وصرفه عن الظاهر لدليل عنده .

وبالجملة؛ إذا تعارضت الدلائل فلا خلاص إلاَّ بالتأويل، أو التوقيف» .

أقول : قول من قدر في الكلام مضافاً، كما في قوله تعالى : ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾[٤]؛ أي : واسأل أهل القرية، وإن كان احتمالاً لا يصحح اللفظ، لكنه مخالف لما في الواقع، فإنَّ أولاد آدم لم يقع منهم الأكل من الشجرة، شجرة الخلد بعد أن نهاهم الله عنها، ولم

---

(١) سورة الأعراف، الآية : ١٩ .

(٢) لقوله صلى الله عليه وآله غير موجودة في «ب» .

(٣) من لا يحضره الفقيه، ج١، ص٢٥، ح٤، باب : ٨ صفة وضوء رسول الله ﷺ . عوالي اللآلي، ج٢، ص٧، ح٤، المسلك الرابع . فقه القرآن، ج١، ص٢٧ . مستدرك الوسائل، ج١، ص٣٢٨، ح٧، باب : ٢٨ . وسائل الشيعة، ج١، ص٤٣٨، باب : ٣١ .

(٤) سورة يوسف، الآية : ٨٢ .

يكن ذلك إلاَّ من آدم عليه السلام[1] وحواء، بخلاف ما تأيد به من الآية الثانية، فإنَّ جعل الشركاء لله وقع من الأولاد، وذلك صحيح ، نعم لو فسرت الآية الأولى بما ذكره أهل التأويل، وعلماء الصناعة الفلسفية، أنَّ المراد بالشجرة حب الدنيا، ورياستها وزينتها، وعلم الإكسير، أمكن التأويل بحذف المضاف، فإنَّ أهل التأويل يجوزون الأكل من الشجرة المشار إليها في الآية[2] الشريفة إلى ما ذكرنا من خصوص علم الصناعة، أو مطلق حب الدنيا، وهذا التأويل -على فرض قبوله- لا يدفع القول في آدم وحواء، إلاَّ على حصر معنى الآية في التأويل[3]، وهو باطل، فإنَّ المعنى الظاهري مراد قطعاً وواقع، وإنما الكلام في معنى التأويل هل هو مراد أم لا؟ .

وأما من زعم أنه بعد الرسالة، وكان العصيان من آدم وحواء على سبيل النسيان، فغير مسلم له .

أما[4] أولاً : فلما تقدم من الأدلة الشاملة لما قبل الرسالة وبعدها، بعدم جواز صدور الذنب من المعصوم عمداً وسهواً،

---

(١) عليه السلام غير موجودة في «ج» .

(٢) الآية غير موجودة في «ج» .

(٣) بالتأويل في «ج» .

(٤) أما غير موجودة في «ب» .

فالحمل على ذلك غير صحيح، ولو تنزلنا لكان ما قبل البعثة أولى منه بعدها، وإن كان نسياناً، لما مر في قول الرضا عليه السلام[١]؛ لأنه قبل البعثة لا يحدث منه عظيم منافاة لمقتضى العصمة على ما يعرف عامة الناس .

وأما على مقتضى الأدلة وحكمها فلا يجوز قبلها ولا بعدها، ومع هذا فقد وردت الأخبار عن الأئمة الأطهار عليهم السلام أنَّ نسي في الآية بمعنى ترك[٢]، وهو ينافي قول من فرّ عن نسبة المعصية إلى النسيان، فإنَّ النسيان أيضاً من المعصوم قبيح لمنافاته لفائدة العصمة .

فإن قلت : نعم، ولكنه أقل قبحاً من النسيان بمنى الترك، فلا يصار إلى الأقبح .

قلت : لا حاجة تدعو إلى المصير إلى شيء منهما، ولم أذكره للمصير إليه، وإنما ذكرته معارضة لمن التجأ إليه، حتى سهل عليه نسبة المعصية بعد الرسالة، ولولا حمله على النسيان لما قال به بعد الرسالة .

---

(١) راجع الصفحة رقم (١١٢) من هذا الكتاب .

(٢) تفسير التبيان، ج٧، ص٢١٣ .

فإن قلت : لِمَ قلت أنه[١] لا حاجة تدعو إلى المصير إلى شيء منهما، وأنت تروي أنَّ النسيان بمعنى الترك، وهو يدل على مصيرك إليه؟ .

قلت : لم أصر إليه في هذا المعنى، وإنما أصير إليه فيما روي بمعنى أنه لما كلف مع النبيين أولي العزم في الذر الأول، بما يختص به النبيون السابقون آمنوا به عن بصيرة، وآدم آمن به من غير بصيرة ولا فهم له، ولم يجحد، ولو جحد لكفر[٢] فسمى النبيون

---

(١) أنه غير موجودة في «ب» .

(٢) عن حُمران بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام قال : (أخذ الله الميثاق على النبيين؟، وقال : ألست بربكم، وأنَّ هذا محمد رسولي، وأنَّ علياً أمير المؤمنين .

قالوا : بلى، فثبت لهم النبوة .

ثم أخذ الميثاق على أُولي العزم أني ربكم، ومحمد رسولي، وعلي أمير المؤمنين والأوصياء من بعده وُلاة أمري، وخُزان علمي، وأن المهدي أنتصر به لديني، وأُظهر به دولتي، وأنتقم به من أعدائي، وأُعبد به طوعاً وكرهاً .

قالوا : أقررنا -يا ربنا- وشهدنا، ولم يجحد آدم عليه السلام ولم يُقِر، فثبتت العزيمة لهؤلاء الخمسة في المهدي عليه السلام، ولم يكن لآدم عزيمة على الإقرار، وهو قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَم

....←

المؤمنون عن معرفة بأولي العزم[1]، ولم تكن تلك الرتبة لآدم عليه السلام[2]، فقال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ﴾[3]؛ أي: فترك، أي[4]: لم يفهم، ولم يجحد، ولم نجد له عزماً، وثباتاً وصبراً، كما كان لأولي العزم عليهم السلام .

←...

نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾) . [بصائر الدرجات، ج٢، ص٨٢، ح٢، باب: ٧ ما خص الله به الأئمة من آل محمد عليهم السلام من ولاية أولي العزم في الميثاق وغيره . تفسير البرهان، ج٥، ص١٩١، ح٤] .

(١) ألوا العزم خمسة، وهم أفضل الأنبياء والرسل عليهم السلام، وهم: «نبي الله نوح عليه السلام، ونبي الله إبراهيم الخليل عليه السلام، ونبي الله موسى عليه السلام، ونبي الله عيسى عليه السلام، ونبي الله محمد صلى الله عليه وآله، وهؤلاء الخمسة سموا بأولي العزم لأنهم كانوا أصحاب العزائم والشرائع، وكل نبي كان بعد نبي الله نوح عليه السلام كان على شريعته، وتابعاً لكتابه إلى شريعة النبي الذي بعده، إلى نبينا محمد صلى الله عليه وآله، وشريعته لا تنسخ إلى يوم القيامة، ولا نبي بعده إلى يوم القيامة . كما هو صريح قول الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام» . [راجع علل الشرائع، ج١، ص١٤٩، ح٢، باب ١٠١] .

(٢) عليه السلام غير موجودة في «ج» .

(٣) سورة طه، الآية: ١١٥ .

(٤) يعني في «ج» .

فإن قلت : لعل ما ذكرت مخصوص بتلك الواقعة؟ .

قلت : الظاهر أنه ليس بخاص بها، بل هو المراد بقرينة ما دل على تذكره، كما يأتي في أجوبة القوم، وإن تكلمنا هناك على ما يناسب المقام .

ولهذا قال الشارح : «واعترِضَ عليه بأنَّ إبليس ذكَّرَ آدم وقت الوسوسة أمر النهي، فقال : ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَـٰذِهِ الشَّجَرَةِ﴾[1]، ومع هذا التذكير يمتنع النسيان، وقد أجيب عنه بأنه يجوز أن يكون وقت التذكير غير وقت النسيان» .

أقول : هذا الاحتمال قائم، بل هو الظاهر[2]، وهو أنَّ إبليس إنما ذكر آدم النهي حال الوسوسة والتزيين، وهو غير وقت النسيان، لأن وقت النسيان هو وقت الأكل، لكن قول المجيب وإلاَّ فلا وجه لقوله تعالى : ﴿فَنَسِيَ﴾[3] فيه : إنه وإن سلمنا أنَّ وقت التذكير والوسوسة غير وقت النسيان، الذي هو وقت الأكل، لكن لا نسلم وإلاَّ فلا وجه لقوله تعالى : ﴿فَنَسِيَ﴾، بل له وجه،

---

(١) سورة الأعراف، الآية : ٢٠ .

(٢) الظن في «ب» .

(٣) سورة طه، الآية : ١١٥ .

وهو أنَّ نسي بمعنى ترك كما هو مذكور في اللغة[١]، ومنه النسيئة، بمعنى التأخير .

فإن قلت : إنَّ الظاهر[٢] منه النسيان المذكور الذي هو محو الصورة من الحافظة، لأنه أشهر الفردين .

قلت : إنَّ باقي الآية وهو قوله : ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾[٣] يشعر بأنه فعل ما فعل ذاكراً النهي، وإلاَّ لم يحسن أن يقال في حقه: ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾ .

وأيضاً حين عاتبهما، اعترفا بالتقصير والزلة، ولو كان فعلهما عن النسيان وعدم العمد لكان الاعتذار به أولى، وأقرب للمسامحة .

فإن قلت : إنما اعترفا طلباً للصفح من الكريم، والمعتذر من النسيان[٤] غير طالب للصفح .

قلت : إنَّ الاعتذار بالنسيان طلب للصفح، مع عدم عظيم التقصير، وهو أبلغ من الأول، وأقرب للرحمة .

---

(١) المعجم الوسيط، ج٢، ص٩٢٠، مادة : «نَسَا» .

(٢) الظن في «ب» .

(٣) سورة طه، الآية : ١١٥ .

(٤) بالنسيان في «ج» .

وأما قول من سلَّم أنَّ آدم كان[١] متذكراً للنهي، لكنه أقدم على التناول بالتأويل إلى آخر احتجاجه، فهو مروي وهو احتجاج قوي، ومعنى ما روي على جهة الاختصار والاقتصار أنه : (لما امتنع إبليس من السجود لآدم، وطرد من الجنة، كان لا يقدر على الصعود إليها بنفسه، وإنما يدخل في فم الحية، وتصعد به إلى الجنة، فكان يوسوس لآدم بالأكل من الشجرة، وهو في فم الحية، ويتوهم آدم أن الحية هي التي تكلمه فلم يقبل منها، ومضى إلى حواء وذكر لها ذلك فلم تقبل منه .

فقال لها إبليس : إنَّ الله نهاكما عن الأكل من الشجرة التي أشار إليها، وفي الجنة أمثالها كثير، فكلي من غير المشار إليها، ونوع الشجرة واحد، كلها شجرة الخلد، فأبت .

فقال : إنَّ الله تعالى نهاكما عن الأكل، وبعد ذلك النهي رخص لكما .

قالت : لو صدرت عن الله تعالى رخصة لوصلت إلى نبيه آدم.

فقال لها : هذه الشجرة، وأشار إلى غير ما أشار الله تعالى إليها، عليها حرس من الملائكة يحرسونها، فامضي إليها فإن

---

(١) كان غير موجودة في «ب» .

منعتك الملائكة الحارسون فاعلمي أنَّ النهي باق، وإن لم تمنعك فاعلمي أنَّ النهي ارتفع.

فمضت إلى الشجرة فَهَمَّت الملائكة الحارسون بمنعها، فأوحى الله إليهم أن امسكوا، فإني إنما جعلتكم حرساً عن غير العقلاء، وأما العقلاء فقد وكلتهم إلى عقولهم، فأتت إلى الشجرة فلم تمنعها الملائكة، فأكلت منها فمضت إلى آدم فأخبرته بالقصة، وأنَّ النهي ارتفع وأنها أكلت، فمضى آدم وأكل، ولم يأكلا من نفس الشجرة التي نزل الوحي بالإشارة إليها بخصوصها).

فتوجيه النظام[1] موافق في المعنى لما يفهم من هذه الرواية التي نقلتها بالمعنى، مقتصراً على ما فيه الاستشهاد، وهو توجيه متجه، ويرجع إلى ترك الأولى، وهو ليس بذنب في الحقيقة.

نعم يسمى معصية، وذنباً وسيئة، إذا صدر من أصحاب المراتب العالية في القرب من الله ﷻ كالنبيين، ولهذا ورد: (**حسنات الأبرار سيئات المقربين**)[2]، وذلك أنه قد روي عن جعفر بن محمد عليهما السلام أنه قال: (**لنا مع الله حالات، نحن فيها هو، وهو نحن، وهو هو، ونحن نحن**).

---

(١) راجع ترجمته في الصفحة رقم (١٢٤) من هذا الكتاب.

(٢) تقدم تخريجه في الصفحة رقم (١١٩) من هذا الكتاب.

وهذا هو معنى ما ذكره الحجة «عليه وعلى آبائه السلام» في دعاء شهر رجب، قال : **(فجعلتهم معادن لكلماتك، وأركاناً لتوحيدك، وآياتك ومقاماتك، التي لا تعطيل لها في كل مكان، يعرفك بها من عرفك، لا فرق بينك وبينها إلاَّ أنهم عبادك وخلقك ...)**[1] .

وهذه أعلى مراتب القرب، وهم عليهم السلام في هذه الحالة بالنسبة إلى فعل الله ومشيئته مثل الحديدة المحماة في النار، فإنه لا فرق بينها في الإحراق وبين النار؛ لأنها محل فعل النار، وهم عليهم السلام في هذه الحال محال مشيئة الله، وهم عباد الله وخلقه، ولهم حالات، وهي[2] دون هذه، وهي حالة عبادتهم، وأكلهم وشربهم، ونكاحهم وما أشبه هذا، وهي وإن كانت حسنات يثابون عليها، وقد أمرهم بها إلاَّ أنها بالنسبة إلى الحالة الأولى معاصي وغفلات عن الحضرة الإلهية، فهم يستغفرون منها وإن لم تكن ذنوباً حقيقية .

---

(١) مصباح الكفعمي، ص٥٢٩، فصل : ٤٣ . إقبال الأعمال الحسنة، ص٦٤٦. مصباح المتهجد، ص٨٠٣، أول يوم من رجب . البلد الأمين، ص١٧٩، شهر رجب .

(٢) وهي غير موجودة في «ب» .

ومثال ذلك؛ الرجل المقرب عند السلطان، فإنه إذا كان بين يديه لا يحسن منه أن يأكل ويشرب وينكح، وإن كان يرضاه، بخلاف ما إذا مضى عن مجلسه فإنه يفعل ما يشاء مما لا يسخط السلطان ولا عيب فيه، ولكن حالته الأولى أفضل وأجل من الحال الثانية .

فإذا فهمت هذا ظهر لك أنَّ ما ينسب إلى الأنبياء، ومن[1] قبيل ترك الأولى، وأنهم يعدونه ذنوباً، والله سبحانه يعاتبهم على فعل ذلك لقرب محلهم من حضرة مناجاته .

ومن زعم : «أنَّ النهي وإن كان ظاهراً في التحريم لكنه ليس نصاً فيه» إلى آخر كلامه .

يريد بالتأويل الحمل على ترك الأولى، وهو استدلال صحيح من دليل المجادلة بالتي هي أحسن[2] في الظاهر .

وقوله[3] : «أو التوقيف» تردد منه[4] بين مقتضى الأدلة، وهو الحمل على ترك الأولى، وبين مقتضى الاعتقاد من إثبات المعصية

---

(١) من في «ج» .

(٢) راجع تعريف هذا الدليل هامش رقم (١) في الصفحة رقم (٦٧) من هذا الكتاب .

(٣) يعني قول شارح الطوالع .

(٤) منه غير موجودة في «ج» .

الحقيقية، إما قبل النبوة أو بعدها أو نسياناً، لأن أصل هذا ميل إلى المعتقد، لا بصريح الدليل، وهو الذي أشار إليه سبحانه بقوله : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾[1]، يعني أنَّ الذين لا يطلبون محض الحق وإنما يطلبون تصحيح غرضهم واعتبار طريقتهم، وإن خالف مقتضى الأدلة، فيتكلف ما يغالط به الخصم وإن كان يعلم أنه ليس بدليل، ومنه تردد هذا الزاعم بعد ما قاده الدليل إلى صحيح التأويل، فافهم .

---

(١) سورة آل عمران، الآية : ٧ .

فصل

[تنزيه نبي الله إبراهيم عليه السلام من الذنب]

ومن الوجوه التي عارض بها القائلون بجواز صدور الذنب عن الأنبياء عليهم السلام أدلة المانعين :

[الوجه الأوّل]

قول إبراهيم عليه السلام[1] : ﴿هَذَا رَبِّي﴾[2] فإنه كفر، وقد صدر عن إبراهيم وهو نبي بالاتفاق .

أجاب : بأنَّ قول إبراهيم عليه السلام[3] : ﴿هَذَا رَبِّي﴾، على سبيل الفرض، فإنَّ من أراد إبطال قول يفرضه أولاً ثم يبطله .

أقول : إنَّ هذا الجواب صحيح وإن كان مجملاً مختصراً، وبيانه أنه كان في زمانه طائفة يعبدون الزهرة، وطائفة يعبدون القمر، وطائفة يعبدون الشمس، فأتى إلى العابدين للزهرة، فلما طلعت الزهرة قال لهم : ﴿هَذَا رَبِّي﴾؟! على جهة الإنكار، أظهره في

---

(١) عليه السلام غير موجودة في «ب» .

(٢) سورة الأنعام، الآية : ٧٧ .

(٣) عليه السلام غير موجودة في «ج» .

صورة الإقرار ليميلوا إليه ويقبلوا بيانه لأنهم لا يتهمونه، فلما مالوا إليه وفرحوا به وأحبوه، وأفلت الزهرة قال لهم : ما أحب هذا .

فقالوا : لِم؟ .

قال : لأنه أفل وانتقل من مكان إلى مكان، والرب لا يجوز أن يغيب ولا ينتقل؛ لأنه إذا غاب وانتقل فارق مربوبه، وإذا فارقه اضمحل مربوبه، ولو كان هذا الكوكب رباً لكان[١] حين أفل ذهبت مربوباته .

فلما بيّن لهم بطلان اعتقادهم انتقل إلى العابدين للقمر، وفعل لهم مثل الأولين، ثم انتقل إلى عبلة الشمس، وفعل معهم مثل ما فعل بعبلة الكوكب والقمر، وهذا مراد المجيب .

والظاهر أنَّ هذا الاحتمال الذي أقامه أرجح من ظاهر اللفظ، بدلالة الآيات التي بعد تلك القصة، وهي قوله تعالى : ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾[٢]، فإنه دال على أنَّ إبراهيم فعل ذلك ليبين لهم كيفية الاستدلال على معرفة المعبود

---

(١) لكل في «ب» .

(٢) سورة الأنعام، الآية : ٨٣ .

عليه السلام، وإذا كان أرجح أو مساوياً بطل استدلال الخصم، مع معارضة الأدلة الصحيحة الصريحة له[١] .

[الوجه الثاني]

ومن الوجوه التي عارض بها الخصم قول إبراهيم عليه السلام : ﴿**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا**﴾[٢] وهو كذب، والكذب ذنب، فقد صدر من النبي عليه السلام[٣] ذنب .

أجاب عنه بوجهين : **أحدهما** : أنَّ إبراهيم قال هذا القول على سبيل الاستهزاء بالكفار، كما لو قلت لصاحبك وهو أمي، ويعتقد أنه قادر على الكتابة، أنت كتبت هذا على سبيل الاستهزاء .

وثانيهما : أنَّ إسناد الفعل إلى الكبير إسناد الفعل إلى السبب، لأن تعظيم الكفار للصنم حمل إبراهيم على أن يجعلها جذاذاً .

أقول : وفيه وجه ثالث، وهو : تقديم الجزاء على الشرط،

(١) له غير موجودة في «ب» .

(٢) سورة الأنبياء، الآية : ٦٣ .

(٣) عليه السلام غير موجودة في «ج» .

والمعنى إن كانوا ينطقون فقد فعله كبيرهم هذا[١]، فقدم الجزاء على الشرط إيهاماً لهم[٢] وتنبيهاً لهم، إلاَّ أنهم إذا كانوا لا ينطقون بل هم جماد، فإنهم لا ينفعونهم شيئاً ولا يضرونهم، فلم يعبدون ما لا ينفعهم شيئاً ولا يضرهم، فلما نبههم تنبهوا وقالوا لأنفسهم : ﴿إِنَّكُمْ أَنتُمُ الظَّالِمُونَ﴾[٣] .

ثم رجعوا عن التنبيه إلى اتباع[٤] طريقة آبائهم وإلى العصبية، ولو لم ينسب ذلك الفعل إلى الكبير لما تنبهوا على خطئهم في عبادتهم لأصنامهم، وإن كانوا لا ينتفعون بذلك، ولكن إقامة للحجة عليهم، ولأجل هذه الفائدة قيل : إنَّ هذا الوجه أظهر من الأولين .

---

(١) قل مولانا جعفر بن محمد الصادق عليه السلام : **(قل إبراهيم : [فسألوهم] إن كانوا ينطقون فكبيرهم هو الذي فعل، وإن لم ينطقوا فلم يفعل كبيرهم شيئاً، فما نطقوا وما كذب إبراهيم)** . [تفسير نور الثقلين، ج٣، ص٤٣٣، سورة الأنبياء، آية : ٦٣ . تفسير كنز الدقائق، ج٦، ص٣٩٧، سورة الأنبياء، آية : ٦٣ . تفسير الصافي، ج٣، ص٣٤٣، سورة الأنبياء، آية : ٦٣].

(٢) لهم غير موجودة في «ج» .

(٣) سورة الأنبياء، الآية : ٦٤ .

(٤) لاتباع في «ج» .

وعلى أي حال فإنَّ هذه الاحتمالات لا[١] أقل أن تكون مساوية، فتبطل بها معارضة الخصم.

[الوجه الثالث]

ومن الوجوه: نظر إبراهيم عليه السلام[٢] في النجوم ليعلم حاله من تأثير النجوم لقوله تعالى: ﴿**فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ ۞ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ**﴾[٣]، والنظر في النجوم من هذا الوجه حرام.

وقوله تعالى: ﴿**إِنِّي سَقِيمٌ**﴾ كذب، لأنه لم يكن سقيماً، والكذب ذنب.

أجاب: إنَّ نظر إبراهيم في النجوم ليس ليعرف حاله من تأثير النجوم، بل نظره في النجوم كان للاستدلال والتعرف من صنعه تعالى، والنظر في النجوم من هذا الوجه طاعة، لقوله تعالى: ﴿**وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾[٤]، وبأنَّ قوله تعالى:

---

(١) لا غير موجودة في «ب».

(٢) عليه السلام غير موجودة في «ب».

(٣) سورة الصافات، الآيتان: ٨٨-٨٩.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٩١.

﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ يجوز أن يكون عن سقم حال به، أو عن[1] سقم متوقع في الاستقبال.

أقول: إنَّ النظر في علم النجوم لتعرف حاله ليس بحرام مطلقاً، وإنما الحرام إذا نظر باعتقاد أنها مؤثرة، وليس في الآية ما يدل على ذلك، فحمل المعارض نظره على الاعتقاد غير مراد، ودون إثباته خرط القتاد[2]، وإنما الواقع في المسألة أنَّ الأسباب جعلها الله سبحانه أسباباً، ومعنى جعل لها[3] أسباباً أنه ﷻ يفعل بها المسببات، كبذر الحنطة في الأرض، وتنقية الأرض، وتغطيته لئلا يأكله الطير، وسقيه بالماء، فإنها أسباب جرت عادة الله أنه لا يوجد الزرع للحنطة بدون ذلك، لا أنه مستقل سبحانه بالزرع بدون الأسباب، كما يعتقده صاحب الاعتراض وصاحب الجواب، لأنه سبحانه إذا أراد أن ينبت النبات من الحنطة فلا بد من تهيئة الأسباب، إما كما ذكرنا مثلاً، وإما غيرها فإنه مسبب الأسباب،

---

(١) من في «ج».

(٢) **القتاد** هو: «شجر صلب له شوك كالإبر». وخرط القتاد هو: «انتزاع قشره أو شوكه باليد». [المنجد في اللغة، ص٦٠٩، مادة: «قَتَدَ»].

(٣) لها غير موجودة في «ب».

وإلاَّ لم تكن الأسباب أسباباً، وليس ذلك لعجز في القدرة، ولكن لعجز في المقدور عن قبوله للإيجاد بغيرها، كما جعل علة الشيء من الأجسام المادة والصورة، فلا يمكن إيجاد جسم مادي بلا مادة وصورة، وذلك لعجز المصنوع بدون ذلك، ولذا صرح سبحانه بالرد على من ادعى أن له ولداً، فقال: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾[1]، لأنه لو خلق ولداً لم يكن ولداً، بل هو من سائر خلقه، ولا يكون حتى يتولد من أبٍ وأمٍ ظاهرين، أو باطنين، أو أحدهما ظاهر والآخر باطن، مثل زيد من أب وأم ظاهرين، ومثل آدم من أب وأم باطنين، وهما المادة والصورة، ومثل عيسى من أب باطن، وهو المادة المتخلقة من نفخ روح القدس[2]، ومن مريم، فإنَّ الله تعالى أمر جبرائيل الأمين فاستل من لطيف الأرض سلالة قد وقع عليها من شجرة المزن التي في الجنة، نطفة استجنَّت في باطنها، كاستجنان النطفة التي من شجرة المزن، والرائحة المستجنة[3] في النطفة تعلقت بلطيف السلالة المشار إليها، فانبثت تلك السلالة في الهواء كانبثاث الذر والغبار في الهواء،

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠١.

(٢) القدس غير موجودة في «ب».

(٣) المستجنة في النطفة غير موجودة في «ج».

فنفخ منه جبرائيل عليه السلام[1] في جيب مريم، فَتَكَوَّنَ عيسى من تلك النطفة التي هي المادة، وهي الأب الباطني، مع ما من مريم عليها السلام من القابلية، وهي الصورة التي هي الأم الباطنية .

ولأجل هذا قال الله سبحانه[2] : ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[3]؛ أي : خلق عيسى من تراب، كما خلق آدم من تراب، فقال له كن فيكون، كما قال لآدم، وليس المعنى أن مثل عيسى عند الله مثل آدم، في أنه يقول كن فيكون بدون خلقه من تراب، كيف وعيسى خلق من صلب آدم ، ولكنه حين مسح على ظهر آدم وأخرج الذرية في الذر منه من ظهور آبائهم، وكلفهم وجمعهم في صلبه، ولم يرجع عيسى، فلذا سمي المسيح؛ لأنه قد بقي عليه آثار المسح .

والحاصل : أنَّه لا بد في الأشياء من أسبابها، فلو لم يكن في الأسباب مدخل في الإيجاد أصلاً كما يزعمه الأشعري لما كان لإيجادها ولتسميتها أسباباً فائدة، ولا نقول أنها هي المؤثرة بدون الله تعالى، بل نقول : الله سبحانه يفعل بها ما يشاء من مسبباتها،

---

(١) عليه السلام غير موجودة في «ب» .

(٢) تعالى في «ج» .

(٣) سورة آل عمران، الآية : ٥٩ .

ويستحيل قبول الإيجاد بدون قابل، والمادة والصورة علتان، والفعل علة الفاعلية .

وبالجملة؛ ليس هذا محل بيان هذه المسألة، إلاَّ أنّا نقول : إنَّ الله سبحانه جعل النجوم وما في العالم العلوي أسباباً بها يفعل، فهي مؤثرة بالله في المسببات، فإنَّ الماء والأرض والفصل جعلها الله أسباباً للنبات، فبها ينبت النبات، وبه كانت أسباباً لكون البذر قابلاً للزرع، وأنت إذا تأملت قوله تعالى : ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾[1] بعقلك، طالباً للحق غير ملتفت إلى مذهبك، ظهر لك ما أشرت إليه .

وإذا نظرت إلى جميع الأشياء رأيتها جارية على نحو ما ذكرنا لم يخلق شيئاً بغير سبب، وذلك لعجز المخلوقات عن قبول الإيجاد بدون الأسباب .

فإن قلت : لو شاء الله تعالى خلق ما شاء بغير سبب، لأنه سبب من لا سبب له، وسبب كل ذي سبب، ومسبب الأسباب من غير سبب .

قلت : هو[2] سبحانه كذلك وفوق ذلك، لكن المخلوق لا

---

(١) سورة الأنعام، الآية : ١٠١ .

(٢) هو غير موجودة في «ب» .

قدر بدون الأسباب المخلوقة، فإذا أراد سبحانه سبب الأسباب .

وقوله : (سبب كل ذي سبب، وسبب من لا سبب له) : أنه يسبب الأسباب لمن لا سبب له، من غير سبب قديم، بل هو بفعله تعالى، يخترع الأسباب لما يريد من إيجاده، فافهم .

فنظره عليه السلام في النجوم من هذا النحو، فإنَّ الله سبحانه جعل الكواكب والأفلاك والبروج، وجميع المنازل والحركات، أوقاتاً وأسباباً لما يفعل؛ مثل ارتفاع الشمس جعله سبباً لفصل الربيع، فإنها بحرارتها تسخن، وبرطوبته فصل الشتاء، وبحرارتها تحصل الحرارة والرطوبة في العالم السفلي، اللتان هما علة الكون، لأن الأسباب جعلها أعضاداً للمسببات، وهو الفاعل بتلك الأسباب .

والمحرَّم من علم النجوم هو اعتقاد[1] أنها مؤثرة بدون الله، وأما بالله فقد نص سبحانه على نظائره، فقال في حق عيسى «على محمد وآله وعليه السلام» : ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي﴾[2] وكل هذا مثل ما قلنا، إذ لا فرق بين عيسى وبين الجمادات، كالماء والأرض للنبات .

---

(١) اعتقاده في «ج» .

(٢) سورة المائدة، الآية : ١١٠ .

وأيضاً المحرَّم من علم النجوم اعتقاد التأثير[١] بما ظهر له من الأسباب، وإن كان بالله سبحانه(لأنـه لا يحـيط بجميـع الأسـباب، ولهذا ورد : (إنَّ هذا علـم لا يعلمـه إلاَّ نحـن، [وأهـل بيـت في الهند).

فمثـل إبـراهيم عليه السلام يحـيط بالقـدر الـذي يكـون تامـاً في السببية للإيجاد][٢]، فإذا نظر عرف علة التأثير ولم يبـق عليـه مـن الجزم بإيجاد الله للمسبب، عندما يعلـم مـن الأسـباب إلاَّ بـالله في إيجاد البلاء[٣]، فإنه قبل أن يوجد له ألا يوجده لما يجدد مـن الموانـع إذا شاء، وحينئذٍ يحصل لإبراهيم عليه السلام علم بوقـوع المـسبب عـن تلك المسببات بالله سبحانه، كما يحـصل لـك حـين رأيـت الجبـل اليوم ومضيت عنه، العلم بأنـه بـاق علـى حجريتـه، لم يقلبـه الله ذهباً، ولو شاء تعالى انقلب، وهذا العلم العادي بما كـان يحـصل[٤] لأهل العصمة عليهم السلام بما سيكون عـن الأسـباب المـستلزمة لـذلك بالله، الذي جعلها مستلزمة به تعالى .

---

(١) التأثر في «ج» .

(٢) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ب» .

(٣) البداء في «ج» .

(٤) يحل في «ج» .

وغير المعصومين لا يحصل لهم ذلك العلم؛ لعدم إحاطتهم بقواعله، كما كان دانيال عليه السلام يحصل له العلم القطعي من علم الرمل، وعلماء الرمل غير المعصومين أجمعوا بأنه من غير المعصوم لا يفيد إلاّ الظن، وأنه يفيد القطع من المعصوم، وذلك لأن علوم المعصومين عن الوحي عن الله سبحانه بواسطة الملك، وهم مع هذا مؤيدون بروح القدس، فيحصل لهم القطع، لا يتوقف أحدهم على شيء في حصول القطع، إلاَّ على البداء، فإنهم يعلمون أنَّ الله عَجَلَّ يمحو ما يشاء ويثبت[١]، وهم يعلمون أنَّ كل شيء قائم بأمر الله، فالأسباب إنما تؤثر، بل إنما هي شيء بالله؛ أي : بالله[٢] وبما أقامها وحفظها من أمره، فهي به تعالى وبأمره شيء، وهي به تعالى وبأمره تؤثر[٣]، وليس كما يتوهم المفوضة[٤]،

---

(١) إشارة إلى قول الله تعالى : ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الكِتَابِ﴾ . [سورة الرعد، الآية : ٣٩] .

(٢) أي بالله غير موجودة في «ب» .

(٣) وهي به تعالى وبأمره تؤثر غير موجودة «ج» .

(٤) المفوضة هي : «فرقة من الغلاة زعموا أن الله تعالى خلق محمداً ثم فوض إليه خلق العالم وتدبيره، فهو خلق العالم دون الله تعالى، ثم فوض محمد تدبير العالم إلى علي بن أبي طالب، ويقال أنهم الذين يزعمون أن الباري تعالى خلق روح علي بن أبي طالب وأولاده،

←...

ولا الجبرية[1]، فالنظر في النجوم ليس حراماً .

فإذا عرفت ما بينا لك ظهر لك أنَّ الجواب المذكور سابقاً المنقول عن شارح الطوالع ليس بشيء[2]، بل الجواب هذا، وهو المروي من أخبار أهل البيت عليهم السلام[3] بالمعنى[4]، لأنه قوله تعالى :

....←

وفوض العالم إليهم، فخلقوا السماوات والأرض» . [معجم الفرق الإسلامية، ص٢٣٥] .

(١) **الجبرية** هم : «القائلون بالجبر من الأشاعرة، ومن العامة بأنَّ كل ما يصدر من الإنسان من فعلٍ فقد اجبره الله عليه» . [معجم الكلام، ص٣٤٤، حرف الميم، رقم : ٢٢] .

والجبرية على قسمين : **الأول** : الجبرية الخاصة وهي : «التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً» . **والثانية** : الجبرية المتوسطة وهي : «التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً» . [الملل والنحل، ص٣٦] .

(٢) راجع بداية الفصل الثامن في الصفحة رقم (٨٣) من هذا الكتاب .

(٣) بيت محمد صلى الله عليه وآله في «ج» .

(٤) عن المفضل بن عمر، عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام قال : سألته عن قول الله عز وجل : ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ . [سورة البقرة، الآية : ١٢٤] . فذكر عليه السلام ما ابتُلي به إبراهيم عليه السلام، فقال

....←

﴿فَقَالَ إِنِّي [سَقِيمٌ﴾[1]، متفرع على نظره في النجوم .

وأما قوله : ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ فليس بكذب، لأنه سقيم][2] القلب، أما ظاهراً فلما لحقه من أفعالهم وعبادتهم الأصنام، فلما خرجوا لعيدهم وأرادوا منه أن يخرج معهم فقال لهم إني سقيم، وهو يريد إني سقيم القلب من أفعالكم، ولا أقدر على الخروج

←...

عليه السلام : (ومنها : المعرفة بِقِدَمِ بارئه، وتوحيده، وتنزيهه عن التشبيه حين نظر إلى الكواكب والقَمر والشمس، فاستدل بأُفول كل واحد منها على حدوثه، وبحُدوثِه على مُحدِثه، ثم علَّمه عليه السلام بأن الحكم بالنجوم خطأ في قوله عز وجل : ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ ۞ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾، وإنما قيده بالنظرة الواحدة؛ لأن النَّظْرَةَ الواحِدَةَ لا توجب الخطأ إلَّا بعد النظرة الثانية، بدلالة قول النبي صلى الله عليه وآله لما قال لأمير المؤمنين عليه السلام : يا علي أوَّل النظرة لك، والثانية عليك لا لك) .

[معاني الأخبار، ص١٢٦، ح١، باب معنى الكلمات التي ابتلى إبراهيم ربه بهن فأتمهن . تفسير البرهان، ج٦، ص٤٣٠، ح٦، سورة الصافات، الآيتان : ٨٨-٨٩] .

(١) سورة الصافات، الآية : ٨٩ .

(٢) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ب» .

حتى أشفي قلبي من أصنامكم بتكسيرها، وكلامه مطابق للواقع ولاعتقاده، ولإرادته فهو صدق[١]، ولا يراد من الصدق إلاَّ مطابقة الكلام للواقع بقصد المتكلم، وإرادته من لفظه ودلالة لفظه، لا على ما يفهم السامع من الكلام مطابقته للواقع، لا يجعله صدقاً بخلاف إرادة المتكلم وقصده، ولهذا لما قال المنافقون لمحمد صلى الله عليه وآله: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾، قال الله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾[٢].

فعلم الله من هذا الكلام مطابقته للواقع، ولكنهم لم يريدوا بكلامهم مطابقته للواقع، لعدم توطين أنفسهم على طاعته،

---

(١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: عندما سأله رجل من أصحابه عن قوله تعالى: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾: **(ما كان إبراهيم سقيماً، وما كذب، إنما عنى سقيماً في دينه مرتداً)**.

وروي أنه عنى بقوله سقيم: **(أي سأسقم، وكل ميت سقيم، وقد قال الله** عز وجل لنبيه صلى الله عليه وآله: **﴿إنك ميت﴾** . [سورة الزمر، الآية: ٣١]. **بمعنى أنك ستموت)**.

وروي أيضاً: **(أنه عنى أني سقيم بما يفعل بالحسين بن علي عليهما السلام)**.

[معاني الأخبار، ص٢٠٩، ح١. تفسير البرهان، ج٦، ص٤٣٠، ح٦، سورة الصافات، آية: ٨٩].

(٢) سورة المنافقون، الآية: ١.

فجعل الله كلامهم كذباً لعدم إرادتهم المطابقة، فقال الله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[١]، وإنما أمر بالتورية[٢] في بعض الواقعات تقصياً من الكذب، ولو كانت التورية كذباً لما وجبت في مواضعها احترازاً من الكذب، فافهم إن كنت تفهم .

---

(١) سورة المنافقون، الآية : ١ .

(٢) التورية هي : «أن يريد بلفظ معنى مطابقاً للواقع، وقصده من إلقائه أن يفهم المخاطب منه خلاف ذلك» .[الاصطلاحات الفقية في الرسائل العملية، ص٤٩] .

فصل

[تنزيه نبي الله يوسف عليه السلام من الذنب]

[الوجه الرابع]

ومن الوجوه التي عارض بها المخالفون أدلة الموافقين إخفاء يوسف[1] عليه السلام حريته عند بيعه، فإنه كتمان للحق، وكتمان الحق ذنب.

أجاب: إنما أخفى يوسف حريته لإشعاره بالقتل إن أظهر حريته، وكان ذلك قبل نبوته.

أقول: إنما أخفى يوسف حريته دفعاً للقتل، فإنه نقل أنهم خاطبوه بلغتهم، والسيارة لا يعرفون لغتهم، وقالوا له: إن لم تعترف عندهم بأنك رق لنا قتلناك، فاعترف لهم عند السيارة بذلك[2]، إلاَّ أنه اعترف لهم بأنهم صادقون تورية، لأنهم لو لم يعترف قتلوه، فهم صادقون في وعيدهم.

---

(١) **نبي الله يوسف هو**: «يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم خليل الله عليهم السلام».

(٢) **السيارة هي**: «جماعة مارة من قبل مدين يريدون مصر، فأخطأو الطريق، فانطلقوا يهيمون على غير الطريق، حتى نزلوا قريباً من ....←

وروى ابن عباس أنه سكت[1]، وأكثر المفسرين أنَّ أخوته أتوا الرفقة وقالوا : (**هذا غلامنا آبق منا فاشتروه، وسكت يوسف مخافة أن يقتلوه**)[2] وأنت خبير بأنَّ السكوت ليس قولاً ولا يدل

←....

الجب، وكان في قفرة بعيلة عن العمران، إنما هو للرعلة والجتازة، وكان ماؤه ملحاً فعذب، فبعث رجلا يقل لَه مالك بن زعر ليطلب لهم الماء، : فَأَدْلَى دَلْوَهُ في البئر الذي كان فيه يوسف عليه السلام ليستسقي، فتعلق يوسف عليه السلام بالحبل، فلما خرج إذا هو غلام أحسن ما يكون من الغلمان، كما قل رسول الله صلى الله عليه وآله : (**أعطي يوسف شطر الحسن، والنصف الآخر لسائر الناس**) . [قصص الأنبياء للجزائري، ص١٦٠،باب : ٩] . فلما رآه قل : يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ .

(١) تفسير القمي، ج١، ص٣٤٢، سورة يوسف، آية : ١٩ . تفسير مجمع البيان، ج٥، ص٣٣٦، سورة يوسف، آية : ١٩ . تفسير البرهان، ج٤، ص١٧٦، ح٢٩، سورة يوسف، آية : ١٩ .

(٢) عن أبي حمزة الثمالي، قل : صليت مع علي بن الحسين عليه السلام الفجر بالمدينة يوم الجمعة، فلما فرغ من صلاته وسبحته نهض إلى منزله وأنا معه، فدعا مولاة له تسمى سكينة، فقل لها : (**لا يعبر على بابي سائل إلاّ أطعمتموه، فإنَّ اليوم يوم الجمعة، فقلت له : ليس كل من يسأل مستحقاً؟** .

←....

على القول، ولا على الرضا، لأنه أعم منه كتمان الحق بوجه من الوجوه، فلا يكون ذنباً ولا حاجة إلى تخصيصه بما قبل النبوة .

[الوجه الخامس]

ومن الوجوه : هم يوسف للزنا[1] لقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ

....←

فقال : يا ثابت، أخاف أن يكون بعض من يسألنا مستحقاً فلا نطعمه ونرده، فينزل بنا أهل البيت ما نزل بيعقوب وآله، أطعموهم أطعموهم [إلى أن وصل إلى قصة نبي الله يوسف عليه السلام] **فقال : فلما أخرجوه أقبل إليهم أخوة يوسف، فقالوا : هذا عبدنا سقط منا أمس في هذا الجب، وجئنا اليوم لنخرجه، فانتزعوه من أيديهم وتنحوا به ناحية فقالوا : أما أن تقر لنا إنك عبد لنا فنبيعك على بعض هذه السيارة، أو نقتلك؟ ...)** . [علل الشرائع، ج١، ص٦١، ح١، باب : ٤١ . تفسير البرهان، ج٤، ص١٦٣، ح٣، سورة يوسف، آية : ١٩] .

(١) الهم في اللغة على وجوه : منها : العزم على الفعل، كقوله تعالى : **﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾** . [سورة المائدة، الآية : ١١] . أي أرادوا ذلك وعزموا عليه .

ومنها : خطور الشيء بالبال، وإن لم يقع العزم عليه، كقوله : **﴿إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾** . [سورة آل عمران،

....←

هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا﴾[1] والهم بالزنا ذنب .

أجاب عنه : بأنَّ هم يوسف جبلِّي، لأن ميل الرجل إلى المرأة جبلِّي، ليس بنقص في حق الرجل، بل صفة محمودة غير اختيارية، انتهى .

أقول : هذا الجواب يراد ما لا يدل لفظه على كله، لأنَّ ظاهر لفظه أنَّ هذا الهم نقص، بل المراد كما قيل بهمه ميل الطبع، ومنازعة الشهوة لا القصد الاختياري[2]، وذلك مما لا يدخل تحت التكليف، بل الحقيق بالمدح والأجر الجزيل من الله من يكف عن الفعل عند قيام هذا الهم، أو مشارفة الهم، كقولك : قلته لو لم أخف الله .

....←

الآية : ١٢٢] . يعني أن الفشل خطر ببالهم، ولو كان الهم هاهنا عزماً لما كان الله وليهما، لأن العزم على المعصية معصية، ولا يجوز أن يكون الله وليُّ من عزم على الفرار عن نصرة نبيه ﷺ، ويقوي ذلك قول كعب بن زهير :

فَكَمْ فيهِم مِنْ فارِسٍ مُتَوَسِّعٌ وَمِنْ فاعِلٍ لِلْخَيْرِ إنْ هَمَّ أوْ

[تفسير مجمع البيان، ج٥، ص٣٤١، سورة يوسف، آية : ٢٤] .

(١) سورة يوسف، الآية : ٢٤ .

(٢) راجع تفسير كنز الدقائق، ج٤، ص٦٠٦، سورة يوسف، آية : ٢٤ .

وعن الرضا عليه السلام في جوابه للمأمون : (**لقد همّت به، ولو لا أن رأى برهان ربه[١] لهمّ بها كما همّت به، لكنه كان معصوماً، والمعصوم لا يهم بذنب ولا يأتيه**)[٢] .

ولقد حدثني أبي عن الصادق عليه السلام أنه قال : (**همّت بأن تفعل، وهمّ بأن لا يفعل**)[٣] .

وروي : (**وهمّت بأن تفعل، وهم بأن يضربها**)[٤] .

---

(١) **البرهان** هو : «النبوة المانعة من ارتكاب الفواحش، والحكمة الصارفة عن القبائح» . [تفسير كنز الدقائق، ج٤، ص٦٠٧، سورة يوسف، آية : ٢٤ . تفسير مجمع البيان، ج٥، ص٣٤٤، سورة يوسف، آية : ٢٤] .

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص١٧٤، ح١، باب : ١٥ . الاحتجاج، ج٢، ص٤٣٢، احتجاج الرضا عليه السلام على مسائل المأمون . قصص الأنبياء للجزائري، ص٢٦، خاتمة في بيان عصمة الأنبياء عليهم السلام. بحار الأنوار، ج١١، ص٧٨، ح٨، باب : ٤ .

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص١٧٤، ح١، باب : ١٥ . . قصص الأنبياء للجزائري، ص٢٦، خاتمة في بيان عصمة الأنبياء عليهم السلام . بحار الأنوار، ج١١، ص٧٨، ح٨، باب : ٤ . تفسير كنز الدقائق، ج٤، ٦٠٨، سورة يوسف، آية : ٢٤ .

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص١٧٤، ح١، باب : ١٥ . بحار الأنوار، ج١٢، ص٣٣٥، باب : ٩ .

وإذا تأملت هذه المحامل خصوصاً المروية، ظهر لك أنه ما هم ولا مالت نفسه، وحاشى نبي الله من القبيح، كما قال الرضا عليه السلام: (**لكنه كان معصوماً، والمعصوم لا يهم بذنب ولا يأتيه**).

وليس عند أهل البيت عليهم السلام فرق بين ما قبل النبوة وما بعدها، كما يظهر من كلام الرضا عليه السلام .

وما أحسن ما قيل .

وقيل : أنه للرازي[١] : إنَّ الذين لهم تعلق بهذه الواقعة هم يوسف، .

والمرأة، وزوجها، والنسوة، والشهود، ورب العالمين، وإبليس، وكلهم قالوا ببراءة يوسف عن الذنب، فلم يبق لمسلم توقف في هذا الباب .

أما يوسف فقوله : ﴿هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾[٢]، وقوله :

---

(١) **الرازي** هو : «أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين بن حسن بن علي المشهور بالفخر الرازي، التميمي النسب، والطبري الأصل والتربة، والشافعي المذهب، توفي سنة : «٦٠٦هـ»» . [مراقد المعارف، ج٢، ص١٦٥، حرف : الفاء] .

(٢) سورة يوسف، الآية : ٢٦ .

﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾(١) .

وأما المرأة فلقولها : ﴿وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾(٢) .

وقالت : ﴿الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ﴾(٣) .

وأما زوجها فلقوله : ﴿إِنَّهُ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾(٤) .

وأما النسوة فلقولهن : ﴿امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾(٥)، وقولهن : ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ﴾(٦) .

وأما الشهود قوله تعالى : ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا ...﴾(٧) .

وأما شهادة الله بذلك فقوله عز وجل من قائل : ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾(٨) .

---

(١) سورة يوسف، الآية : ٣٣ .

(٢) سورة يوسف، الآية : ٣٢ .

(٣) سورة يوسف، الآية : ٥٨ .

(٤) سورة يوسف، الآية : ٢٨ .

(٥) سورة يوسف، الآية : ٣٠ .

(٦) سورة يوسف، الآية : ٥١ .

(٧) سورة يوسف، الآية : ٢٦ .

(٨) سورة يوسف، الآية : ٢٤ .

وأما إبليس فقوله : ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾[1]، فقد أقر إبليس بأنه لم يغويه[2] .

وعند هذا نقول لهؤلاء الجهال الذين نسبوا إلى يوسف عليه السلام الفضيحة : إن كانوا من أتباع دين الله فاليقبلوا شهادة الله بطهارته، وإن كانوا من اتباع إبليس وجنوده، فليقبلوا إقرار إبليس بطهارته .

وقال الزمخشري[3] في الكشاف، بعد أن ذكر أقوال الحشوية[4] في هَمَّ يوسف : «فمنهم من قال : همَّت بمخالطته وهمَّ بمخالطتها.

---

(١) سورة الحجر، الآيتان : ٣٩ - ٤٠ .

(٢) تفسير كنز الدقائق، ج٤، ص٦٠٩، سورة يوسف، آية : ٢٤ . تفسير الصافي، ج٣، ص١٤، سورة يوسف، آية : ٢٤ .

(٣) **الزمخشري** هو : «جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي المعتزلي الزمخشري، [ولد سنة : «٤٦٧هـ» وتوفي سنة : «٥٣٨هـ»] إستاذ فن البلاغة صاحب المصنفات المعروفة أساس البلاغة والأنموذج» . [الكنى والألقاب، ج٢، ص٢٩٨] .

(٤) **الحشوية** هم : «فرقة من المرجئة، وسموا بذلك لحشوهم في الكلام؛ كالقول بتجويز الذنوب على الأنبياء والأئمة عليهم السلام، ما على الكفر والكذب» . [معجم الكلام، ص١٠٣، حرف الحاء، رقم : ٥١] .

ومنهم من قال : أنَّ يوسف حل الهميان، وجلس منها مجلس الجامع .

ومنهم من قال : بأنَّه حل تكة سراويله[١] وقعد بين شعبيها الأربع، وهي مستلقية على قفاها .

وفسر البرهان بأنَّه سمع صوتاً إياك وإياها، فلم يكترث له، فسمعه ثانياً فلم يعمل به، فسمعه ثالثاً أعرض عنها، فلم ينجع فيه حتى مثل له يعقوب عاضاً على أنملته .

وقيل : ضرب بيله في صدره فخرجت شهوته من أنامله .

وقيل : كل ولد يعقوب له اثنا عشر ولداً، إلَّا يوسف فإنه ولد أحد عشر ولداً، من أجل ما نقص من شهوته حين هم .

وقيل : صيح به يا يوسف لا تكن كالطائر كان له ريش فلما زنى قعد ولا ريش له .

وقيل : بدت كف فيما بينهما ليس له عضد ولا معصم، مكتوب فيها : ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۞ كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾[٢] فلم ينصرف .

---

(١) التِكَّة هي : «رباط السراويل» . [المنجد في اللغة، ص٦٣، مادة : «تَكّ»].

(٢) سورة الانفطار، الآيتان : ١٠-١١ .

ثم رأى فيها : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً﴾[١] فلم ينته .

ثم رأى فيها : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾[٢] فلم ينجع فيه، فقال الله لجبرائيل عليه السلام : أدرك عبدي قبل أن يصيب الخطيئة، فانحط جبرائيل وهو يقول : يا يوسف أتعمل عمل السفهاء وأنت مكتوب في ديوان الأنبياء؟ .

وقيل : رأى تمثال العزيز .

وقيل : قامت][٣] المرأة إلى صنم كان هناك فسترته، وقالت : أستحي منه أن يرانا .

فقال يوسف[٤] : استحيت ممن لا يسمع ولا يبصر، ولا أستحي من السميع البصير، والعليم بذات الصدور»[٥] .

---

(١) سورة الإسراء، الآية : ٣٢ .

(٢) سورة البقرة، الآية : ٢٨١ .

(٣) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ب» .

(٤) يوسف غير موجودة في «ب» .

(٥) تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج٢، ص٣٦١ .

وقال الزمخشري: «وهذا ونحوه مما يورده أهل الحشو[١] والجبر[٢]، الذين دينهم بهت الله وأنبيائه، وأهل العدل والتوحيد، ليسوا من مقالاتهم ورواياتهم بحمد الله بسبيل، ولو وجدت من يوسف عليه السلام أدنى زلة لنُعِيَت إليه، وذكرت توبته واستغفاره، كما نعيت على آدم «صلوات الله عليه» زلته، وعلى داود، وعلى نوح، وعلى أيوب، وعلى ذي النون، وذكرت توبتهم واستغفارهم، كيف وقد أثنى عليه وسمي مخلصاً[٣].

فعلم بالقطع أنه ثبت في ذلك المقام الدحض[٤]، وأنه جاهد نفسه مجاهدة أولي القوة والعزم، ناظراً في دليل التحريم وجه القبيح، حتى استحق من الله الثناء، فيما أنزل من كتب الأولين.

---

(١) راجع تعريف هذه الفرقة في الصفحة رقم (١٦٠) من هذا الكتاب.

(٢) راجع تعريف هذه الفرقة في من الصفحة رقم (١٤٩) من هذا الكتاب.

(٣) قل الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾. [سورة يوسف، الآية: ٢٤].

(٤) الرخص في «ب».

ثم ثنّى في[1] القرآن الذي هو حجة على سائر كتبه، ومصداق لها، ولم يقتصر إلاَّ على استيفاء قصته، وضرب سورة كاملة عليها، ليجعل له لسان صدق في الآخرين[2]، كما جعله لجده الخليل إبراهيم عليه السلام، وليقتدي به الصالحون إلى آخر الدهر في العفة وطيب الأزار، والتثبت في مواقف العثار، فأخزى الله أولئك في إيرادهم ما يؤدي إلى أن يكون أنزل[3] الله السورة التي هي أحسن القصص في القرآن العربي المبين، ليقتدي به نبي من أنبياء الله في القعود بين شعب الزانية، وفي حل تكته للوقوع عليها، وفي أن ينهله ربه ثلاث كرات، ويصاح به من عنده ثلاث صيحات، بقوارع القرآن، وبالتوبيخ العظيم، وبالوعيد الشديد، وبالتشبيه بالطائر الذي سقط ريشه، حين سفد غير أنثاه، وهو جاثم في مربضه لا يتخلخل[4]، ولا ينتهي، ولا يتنبه، حتى يتداركه الله بجبرائيل وبإخباره .

---

(١) في غير موجودة في «ج» .

(٢) مقتبس من قوله تعالى : ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ﴾ . [سورة الشعراء، الآية : ٨٤] .

(٣) إنزال في «ج» .

(٤) يتحلل في «ب» .

ولو أن أوقع الزناة وأشطرهم، وأحدهم حدقة، وأصبحهم[1] وجهاً، ألقى بأدنى ما ألقى به نبي الله مما ذكروا، لما بقي له عرق ينبض، ولا عضو يتحرك، فيا له من مذهب ما أفحشه، ومن إضلال ما أبينه»[2] . انتهى كلام الكشاف .

فتدبر في كلام من لم ينظر إلى خصوص مذهب كالرازي[3]، وإلى كلام الزمخشري، وإن كان من العدلية، إلاَّ أن ما نقله عنهم حق، وما قال فيهم حق[4]، والحمد لله رب العالمين .

[الوجه السادس]

ومن الوجوه التي عارضوا بها : جعل يوسف سقايته[5] في

---

(١) وأصلجهم في «ب» .

(٢) تفسير الكشّاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج٢ ، ص٣١٢ .

(٣) راجع ترجمته في الصفحة رقم (١٥٨) من هذا الكتاب.

(٤) وما قل فيهم حق غير موجودة في «ب» .

(٥) السقاية هي : «الإناء الذي يُسقى به» . [المنجد في اللغة، ص٣٤٠، مادة : «سَقَى»] . وهي هنا المشربة التي كان يشرب منها الملك .

رحل أخيه[١] ليتهمه بالسرقة، وذلك خيانة، والخيانة ذنب .

أجاب : أنَّ[٢] ذلك بموافقة أخيه ليقيم عنده، فلا يكون خيانة فلا يكون ذنباً .

أقول : هذا الجواب حسن في نقض هذه المعارضة، ويقال بأنَّ ذلك شيء فعله بأمر الله تعالى[٣]، لقوله تعالى : ﴿**كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ...**﴾[٤]، فلا يكون فعل ما أمر الله به ذنباً[٥] .

---

(١) أخيه غير موجودة في «ب» .

(٢) بأن في «ج» .

(٣) تفسير مجمع البيان، ج٥، ص٣٨٧، سورة يوسف، آية : ٧٦ .

(٤) سورة يوسف، الآية : ٧٦ .

(٥) «الغرض من جعل السقاية في رحل أخيه التسبب في احتباس أخيه عنده، كما قل : «**أنه أعْلَم أخاه بذلك ليجعله طريقاً إلى التمسك به**» [متشابه القرآن، ج١، ص٢٣٣ . تنزيه الأنبياء، ص٥٦، قصص يوسف ويعقوب . بحار الأنوار، ج١٢، ص٢٤٠، باب : ٩] .

ويجوز أن يكون ذلك بأمر الله ﷻ، وليس بمعرض له بالتهمة والسرقة، لأن وجود السقاية في رحله يحتمل وجوهاً كثيرة غير السرقة، ولا يجب صرفه إليها إلاَّ بدليل» . [تنزيه الأنبياء، ص٨٦] .

[الوجه السابع]

ومن الوجوه التي عارضوا بها : ما صدر عن أخوة يوسف عليه السلام[١][٢] في إلقائه في غيابة الجب[٣]، وإيذاء أبيهم، وكذبهم بأنَّ الذئب أكل يوسف، وكل هذا ذنب .

أجاب : بأنّا لا نسلِّم أنَّ[٤] أخوة يوسف عليه السلام[٥] أنبياء، ولئن سُلِّم أنهم أنبياء، فما صدر منهم لم يكن حال نبوتهم .

أقول : الجواب بأنهم ليسوا بأنبياء؛ هو الجواب .

وأما الجواب عن فرض التسليم فمبني على مذهبه، كما هو طريقته في تأييد مذهبه .

---

(١) عليه السلام غير موجودة في «ج» .

(٢) **أخوة النبي يوسف عليه السلام** : إحدى عشر أخاً؛ وهم : «روبيل وهو أكبرهم، وشمعون، ولاوي، ويهودا، وريالون، ويشجر، وأمهم ليا ابنة خالة يعقوب، ثم توفيت ليا فتزوج يعقوب أختها راحيل، فولدت له : يوسف، وبنيامين، وولد له من [زوجتين أخريتين] أحدهما اسمها زلفة، والأخرى بلهة، أربع بنين» . [قصص الأنبياء للجزائري، ص١٥٩، باب ٩] .

(٣) **الجُبْ** هو : «البئر العميقة، سميت بذلك لأنها قطعت قطعاً» . [المنجد في اللغة، ص٧٧، مادة : «جبّ»] .

(٤) أنَّ غير موجودة في «ب» .

(٥) عليه السلام غير موجودة في «ج» .

ووجه فرض التسليم أن بعضاً قال بنبوتهم مستدلاً بقوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى ...﴾[1].

والمراد بالأسباط: أخوة يوسف، وما أنزل إليهم هو الوحي، والمشهور بينهم، والمعروف عندهم أنهم ليسوا بأنبياء.

ففي العياشي عن الباقر عليه السلام أنه سُئل: (**هل كان ولد يعقوب أنبياء؟**

قال: لا، ولكنهم كانوا أسباطاً، أولاد الأنبياء، لم يكونوا يفارقون الدنيا إلاّ سعداء، تابوا وتذكروا ما صنعوا)[2].

فإذاً فما المراد بما أنزل إليهم، قيل: الصحف، صحف إبراهيم، بمعنى أنهم يعملون وأقاموها بعد توبتهم.

وقيل: المراد من تولد منهم من الأنبياء بعد يوسف، فعلى ما هو الظاهر ليس لمعارضتهم بهذا الوجه معنى إلاّ تكثير صور الأدلة، ترويجاً لفتنتهم.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٣٦.

(٢) تفسير العياشي، ج١، ص٢٠٧، ح٨٣. تفسير الصافي، ج١، ص١٩٢، سورة البقرة، آية: ١٣٦. تفسير مجمع البيان، ج١، ص٤٠٥، سورة البقرة، آية: ١٣٦. بحار الأنوار، ج١٢، ص٢٩١، ح٧٥، باب: ٩.

فصل

[تنـزيه نبي الله داود عليه السلام من الذنب]

[الوجه الثامن]

ومن الوجوه التي عارضوا بها قصة داود عليه السلام[1][2] والطمع في امرأة أخيه «أوريا» كما قال الله تعالى على لسان الملائكة: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾[3]، وكل ذلك ذنب.

أجاب: «بأنَّ قصة داود عليه السلام لم تثبت صحتها على ما ذكروه، والآية لم تدل على ما ذكره، بل تحتمل غيره، هذا حال عصمة الأنبياء بعد الوحي.

أما قبل الوحي فالأكثرون منعوا جواز الكفر، وإفشاء الكذب، والإصرار على الذنب، لئلا تزول عن[4] النبي الثقة

---

(١) عليه السلام غير موجودة في «ب».

(٢) **نبي الله داود** هو: «داود بن إيشا، بن عويذ، بن باعز، بن سلمون، بن نحشون، بن عمى نوذب، بن رام، بن حصرون، بن فارس، بن يهوذا، بن يعقوب، بن إسحاق عليهما السلام». [الكامل في التاريخ، ج١، ص٢٢٣].

(٣) سورة القصص، الآية: ٢٣.

(٤) على في «ب».

بالكلية، وجوزوا صدور المعصية منه على سبيل الندور، كقصة أخوة يوسف .

والروافض أوجبوا عصمة الأنبياء عن[١] الكذب والمعاصي مطلقاً، كبيرة أو صغيرة، عمداً أو سهواً، قبل البعثة أو بعدها» . انتهى ما نقلته من شرح الطوالع .

أقول : ما ذكره المجيب من أنَّ قصة داود عليه السلام[٢] لم تثبت على ما ذكروه صحيح، لأن ذلك من روايات الحشوية[٣] الذين يفترون على الله الكذب، بل الثابت من قصته ما رواه في العيون عن الرضا عليه السلام قال : (**وأما داود عليه السلام فما يقول من قبلكم فيه؟**.

فقال : علي بن محمد بن الجهم، يقولون : إنَّ داود عليه السلام كان في محرابه يصلي، فتصور له إبليس على صورة طير، أحسن ما يكون من الطيور، فقطع داود عليه السلام صلاته وقام ليأخذ الطير، فخرج الطير إلى الدار، فخرج الطير إلى السطح، فصعد في طلبه،

---

(١) من في «ج» .

(٢) عليه السلام غير موجودة في «ب» .

(٣) راجع تعريف هذه الفرقة في الصفحة رقم (١٦٠) من هذا الكتاب .

فسقط الطير في دار أوريا بن حنان، فاطلع داود في أثر الطير، فإذا بامرأة أوريا تغتسل، فلما نظر إليها هويها، وكان قد أخرج أوريا في بعض غزواته، فكتب إلى صاحبه أن قدم أوريا أمام التابوت فقدم، فظفر أوريا بالمشركين، فصعب ذلك على داود، فكتب إليه ثانية أن قدمه أمام التابوت فقدم، فقتل أوريا، وتزوج داود عليه السلام بامرأته .

قال : فضرب الرضا عليه السلام بيديه على جبهته وقال : إنا لله وإنا إليه راجعون! لقد نسبتم نبياً من أنبياء الله إلى التهاون بصلاته، حتى خرج في أثر الطير، ثم بالفاحشة، ثم بالقتل؟! .

فقال : يا بن رسول الله فما كانت خطيئته؟ .

فقال : ويحك! إنَّ داود عليه السلام إنما ظن أنَّ ما خلق الله عزّ وجلّ خلقاً هو أعلم منه، فبعث الله عزّ وجلّ إليه الملكين فتسوروا المحراب، فقالا : ﴿خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ ۝ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾[1]، فعجل داود عليه السلام على المدعى عليه .

---

(١) سورة ص، الآيتان : ٢٢-٢٣ .

فقال : ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾[١]، ولم يسأل المدعي البينة على ذلك، ولم يقبل على المدعى عليه، فيقول له : ما تقول؟ فكان هذا خطيئة رسم حكم لا ما ذهبتم إليه، ألا تسمع الله عز وجل يقول : ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[٢] .

فقال : يا بن رسول الله فما قصته مع أوريا؟ .

فقال الرضا عليه السلام : إنَّ المرأة في أيام داود عليه السلام إذا مات بعلها أو قتل لا تتزوج بعده أبداً، فأول من أباح الله عز وجل أن يتزوج بامرأة قتل بعلها داود عليه السلام، فتزوج بامرأة أوريا لما قتل وانقضت عدتها منه، فذلك الذي شق على الناس من قبل أوريا)[٣] .

---

(١) سورة ص، الآية : ٢٤ .

(٢) سورة ص، الآية : ٢٦ .

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص١٧٠، ح١،باب : ١٤ . أمالي الصدوق، ص٨٢ ح٣، مجلس : ٢٠ . قصص الأنبياء للجزائري، ص٣١٩، قصته عليه السلام مع أوريا . بحار الأنوار، ج١٤، ص٢٠، ح١، باب : ٢ . تفسير البرهان، ج٦، ص٤٧٣، ح٨، سورة ص، آية : ٢٤ .

وفي رواية أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله: (﴿وَظَنَّ دَاوُدُ﴾[1]: **يعني عَلِم، ﴿وَأَنَابَ﴾؛ أي: تاب، وذكر أنَّ داود كتب إلى صاحبه أن لا تقدم أوريا بين يدي التابوت ورده، فقدم أوريا إلى أهله فمكث ثمانية أيام ثم مات)**[2].

أقول: لعلَّ المراد من قوله عليه السلام: **(فكان هذا خطيئة رسم حكم)**، إنه ترك الأولى، لأنه ربما علم صدق الدعوى بقرائن حصل له بها العلم، إلاَّ أنَّ أدب الشرع يقتضي سؤال المدعى عليه، وإن كان يجوز له الحكم بدون السؤال، كما هو المشهور الصحيح في المسألة، فكانت هذه الفتنة من ترك الأولى.

فاستشهاد الرضا عليه السلام بقوله تعالى: **﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ ...﴾**[3]، يدل على أنه عالم بالمسألة، معصوم عن الخطأ فيها، لاستخلاف الله له في أرضه على عباده.

وقول الله تعالى: **﴿وَلَا تَتَّبِعْ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ**

---

(١) سورة ص، الآية: ٢٤.

(٢) تفسير القمي، ج٢، ص٢٠٦، سورة ص، آية: ٢٤. تفسير البرهان، ج٦، ص٤٧٢، ح٧، سورة ص، آية: ٢٤. بحار الأنوار، ج١٤، ص٢٠، ح١، باب: ٢.

(٣) سورة ص، الآية: ٢٦.

اللَّهِ﴾[١]، ليس ذلك عتاباً له لتقصير وقع منه، بل هو بيان له وإرشاد إلى مراد الله سبحانه عند أول جعله خليفة .

ويؤيد تنزيهه عما روت الحشوية[٢] ما رواه الطبرسي في المجمع عن أمير المؤمنين عليه السلام : **(لا أوتى برجل يزعم أنَّ داود عليه السلام تزوج امرأة أوريا إلاَّ جلدته حدين، حداً للنبوة، وحداً للإسلام)**[٣] .

وروي أنه قال : **(من حدث بحديث داود عليه السلام على ما يرويه القصاص جلدته مائة وستين)** .

والحاصل : أنَّ كل ما أوردوه في إثبات معاصي الأنبياء عليهم السلام غير ما ذكر هنا[٤] من الكتاب والسنة .

والجواب عنه مع قوة معارضه عليه من نحو ما ذكرنا في جواب ما ذكروا سابقاً[٥] .

---

(١) سورة ص، الآية : ٢٦ .

(٢) راجع تعريف هذه الفرقة في الصفحة رقم (١٦٠) من هذا الكتاب .

(٣) تفسير مجمع البيان، ج٨، ص٧٣٦ . وقريب منه في تنزيه الأنبياء، ص١٣٢ . وبحار الأنوار، ج١٤، ص٢٦، ح٦، باب : ٢ .

(٤) هنا غير موجودة في «ج» .

(٥) راجع الفصل السادس في الصفحة رقم (٦٧) من هذا الكتاب .

فصل

[المخالفون القائلون بوقوع المعاصي من الأنبياء عليهم السلام قبل البعثة]

وما ذكره المخالفون من وقوع المعاصي منهم قبل البعثة[1]، توهماً منهم أنَّ العصمة لا ترسخ ولا تتم إلاَّ بالوحي وتتابعه غلط؛ لأنهم يقررون أنَّ الملكة النفسانية قبل أن تكون راسخة تسمى حالاً، فإذا رسخت تصير ملكة، والعصمة هي الملكة؛ لأنها تتوقف على العلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات، لأنه إذا علم بمناقب الطاعات ومثالب المعاصي يرغب في الطاعات ويرغب عن المعاصي، وتتابع الوحي مؤكد لها لتتابعه على تذكير ذلك العلم وهذا مبني على أنها مكتسبة بعد توجه التكليف بالأعمال الظاهرة من[2] غير حصول أصل مقتض لها في أصل بنية الشخص وتخلقه من روحه وطينته، ولذا قالوا : جعلها أنها هي كون الشخص، بحيث يمتنع منه الذنب بخاصيته في نفسه، أو بدنه ممنوع ذلك بالعقل والنقل، كما يأتي في دليلهم، وهو غلط لما

(١) العصمة في «ب».

(٢) من غير موجودة في «ب».

أشرنا إليه سابقاً[١] من أن روح المعصوم نورانية لقربها من الفيض، كما قربت الأشعة من السراج إليه[٢]، فإنه نوراني لضعف ظلمته وأنيته، وإنَّ طينته طيبة صافية نورانية لبعدها عن تصادم العناصر وتعاودها، لأنها من عناصر نورانية مخزونة مكنونة تحت العرش .

وقد أشار إليها سبحانه بقوله : ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ﴾[٣]؛ أي : تكاد تلك الطينة أن[٤] تحيى ولو لم تحلها روح، ولأجل شرفها وقربها وتأهلها لتلك الروح الربانية ظهرت فضائله؛ وهو حمل في بطن أمه، وحين ولادته، وحال طفوليته[٥]، حتى ظهرت له معاجز ودلائل وكل ذلك قبل التكليف، وقبل العلم الذي يدَّعونه، وقبل الوحي، بل لا يوضع الوحي[٦] إلاَّ في

---

(١) راجع الفصل السابع في الصفحة رقم (٧٩) من هذا الكتاب .

(٢) إليه غير موجودة في «ج» .

(٣) سورة النور، الآية : ٣٥ .

(٤) أن غير موجودة في «ج» .

(٥) طفولته في «ج» .

(٦) بل لا يوضع الوحي غير موجودة في «ب» .

الموضع الصالح له، بكونه قابلاً له، محتملاً[١] بحقيقة ما أهله أعباء الوحي، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[٢] هذا في روحه وطينته، ومع ذلك يكون مصطنعاً[٣] لله سبحانه بعنايته به، محفوفاً باللطف، مغموساً في الرحمة، كما تقدم في قوله في الزيارة التي رواها محمد بن عثمان بن سعيد العمري قال: (**أنى ولكم القلوب التي تولى الله رياضتها.. إلخ**)[٤]، وهو تركيب اللطف والاختصاص، كما تقدم عن خطبة علي عليه السلام يوم الغدير والجمعة بقوله: (**استخلصه في القدم على سائر الأمم على علم منه به، انفرد عن التشاكل والتماثل.. إلخ**)[٥].

وكل هذا وأمثاله بخاصيته[٦] في نفسه وبدنه قبل الوحي، بل قبل التكليف، بل قبل الولادة.

---

(١) محتملاً غير موجودة في «ب».

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٢٤.

(٣) مصنعاً في «ب».

(٤) تقدم تخريجه في الصفحة رقم (٤١) من هذا الكتاب.

(٥) تقدم تخريجه في الصفحة رقم (٤٢) من هذا الكتاب.

(٦) بخاصية في «ج».

ومقتضى هذه البنية التخلق بتلك الملكة فينشأ مهذباً مطهراً زاكياً طيباً، يخوض في النور، ويمشي في النور، وينظر في النور، وينام في النور .

فتقتضي الحكمة وضع الوحي في موضع صالح لـه[١]، فيوضـع فيه، مؤيداً بروح القدس، مسدداً في الأفكار[٢] والأقوال والأعمال، عن استحقاق منه لذلك .

وذلك الاستحقاق هو استعداده وقبوله لتلك المراتب العالية عـن اختيـاره مـع قدرتـه علـى خـلاف ذلـك؛ يعـني أنَّ قبولـه[٣] واستعداده بأعماله الباطنة والظاهر[٤] عن اختيار منه[٥]، مـن غـير اضطرار ولا جبر ولا جبْل .

ولو وجد فيه ما يقتضي شيئاً مـن الـذنوب مـن ظلمـة أو كدورة ولو جواز الميل، بمعنى اقتضائه لأصل فيه، لما نالـه عهـد الله الذي هو الإمامة والنبـوة، لأنـه تعـالى يقـول : ﴿لَـا يَنَـالُ عَهْـدِي

(١) له غير موجودة في «ب» .

(٢) الإنكار في «ب» .

(٣) قوله في «ج» .

(٤) الظاهرة في «ج» .

(٥) منه غير موجودة في «ج» .

الظَّالِمِينَ﴾[١] .

وكما تقدم في كلام أمير المؤمنين عليه السلام المنقول من خطبة يوم الغدير، في قوله عليه السلام[٢] في وصف النبي صلى الله عليه وآله : (**فهـو أهـل ذلـك بخاصته وخلته، إذ لا يختص مـن يـشوبه التغـيير، ولا يخالـل مـن يلحقه التظنين**)[٣]، ولا ريب أنَّ هذا كله قبل الوحي .

فلا يجوز عليـه شـيء مما جـوزه الخـصم قبـل الـوحي، وإلاَّ لاختص سبحانه من يشوبه التغيير، لأن عدم الشوب سابق علـى الاختصاص الذي أريد للوحي، فافهم إن كنت تفهم .

والعقل والنقل اللذين منع بهمـا الخـصم كـون الـشخص بحيث يمتنع عنه الذنب بخاصية في نفسه أو بدنه، هـو قـولهم : أمـا العقل فلأنه لو كان كذلك لما استحق صاحبها المدح على عصمته، ولامتنع تكليفه، وبطل الأمر والنهي، والثواب والعقاب .

وجوابه : أنه إنما لم يستحق المدح على عصمته لو كان كونـه كذلك من الله تعالى[٤]، وصنعه من غير اعتبار شيء من الشخص،

---

(١) سورة البقرة، الآية : ١٢٤ .

(٢) عليه السلام غير موجودة في «ج» .

(٣) تقدم تخريجه في الصفحة رقم (٤٢) من هذا الكتاب .

(٤) تعالى غير موجودة في «ج» .

عن[١] قابليته واستعداده اللذين هما جزء الصنع، ولا من كسبه لتلك الإضافات[٢] والتكاليف، كما هو مذهب المانعين، فإنهم مع قولهم : إنَّ كل شيء من الأوامر والنواهي وما يرتبط بها من الله تعالى[٣]، قالوا : لا بد من إثبات الكسب للعبد، وإلاَّ لبطل المدح والذم، والثواب والعقاب .

فإذا كانوا مع اعتقادهم أنَّ كل شيء من الله تعالى، من التكليف والأمر والنهي، والخير والشر، وجميع القدر والإرادات، وجميع الأسباب، صححوا استحقاق المدح والذم، والثواب والعقاب، والتكاليف بإثبات معنى موهوم لا أصل له؛ وهو الكسب، فكيف يحكمون بعدم استحقاق شيء من ذلك إذا قيل بثبوت العصمة، أو دواعيها وقوابلها، أو مقتضاها بخاصية في نفسه أو بدنه؟، مع ما سمعت من الله سبحانه يقول : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[٤] .

وبمفهوم قوله تعالى : ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[٥]، إنَّ

(١) من في «ب» .

(٢) الأوصاف في «ج» .

(٣) تعالى غير موجودة في «ج» .

(٤) سورة الأنعام، الآية : ١٢٤ .

(٥) سورة البقرة، الآية : ١٢٤ .

عهده تعالى ينال المتقين السابقين والصادقين، فإنه مشعر بأنَّ العهد إنما ينال من كان طيب العنصر، زاكي الأصل، بل الدليل منقلب، فإنه لو لم يكن أصل المنع من الذنب ذاتياً للشخص - والعصمة في الحقيقة إنما هي ثمرة ذلك الأصل - لكانت العصمة على خلاف مقتضى ذاته وأصله.

فإذا قال الخصم: «إن العصمة ألا يخلق الله في المعصوم ذنباً»[1]، فكانت ذاته مقتضية للذنب، لزم ألا يستحق مدحاً على عصمته، إذ لا مدخل له فيها ولا ثواباً ولا عقاباً، لأنَّ استحقاقه ذلك عند المخالف إنما بكسبه، ولا كسب له حينئذٍ؛ لأنَّ الكسب إنما يكون لأمر ذاتي، وإلاَّ لما كان منه ولا ينسب إليه، والمباشرة التي يدَّعونها إنما تثبت لنوع ملاءمة ومناسبة في ذاته ولو[2] مطلق القبول.

وإذا كانت [ذاته على خلاف ذلك، أو خالية من جهة مناسبة أو ملاءمة، كانت][3] منافرة لذلك فيكون أجنبياً مما ينسبه المدعي إليه من كسب أو مباشرة، فتكون المباشرة لذلك العمل

---

(١) راجع الصفحة رقم (٣٥) من هذا الكتاب.

(٢) ولا في «ج».

(٣) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ب».

غير مباشرة ولا كسب، بل كمباشرة سائر ثيابه، بخلاف ما لو أثبت الخاصية الذاتية، فإنه يثبت له الكسب والمباشرة اللذين تتوقف عليهما صحة التكليف، والمدح والذم، والثواب والعقاب، هذا على أصله.

وأما ما هو على الحق والواقع أنَّ المقتضي لاستحقاق العصمة سابق على التكليف، بل على الولادة، كما يرويه الخصم في ميلاد النبي ﷺ، من نزول الملائكة حتى ضاقت بهم الأرض والفضاء، وطرد الشياطين عن استراق السمع من السماء بالشهب، وانشقاق إيوان كسرى، وخمود نيران فارس، وغور بحيرة ساوه، وغير ذلك[1]، وليس هذه وما أشبهها إلاَّ آيات ومعجزات لظهور الحقيقة الربانية، وبروز التجلي الأعظم.

وهذه الحقيقة -بتكونها النورانية وقابليتها- تقتضي تنزل الوحي[2]، وتقتضي الاستخلاف الإلهي لذاتها، كل ذلك قبل التكليف وقبل الوحي، ولو جاز عليها صدور الذنب لذاتها لما جاز عليها، إلاَّ لكونها مقتضية لذلك لذاتها، وإذا كانت كذلك لم

---

(١) راجع روضة الواعظين، ج١، ص٦٦، باب: ٢. بحار الأنوار، ج١٥، ص٢٨٨، باب: ٣.

(٢) الوحي غير موجودة في «ب».

تقتض لضده لذاتها، ولو اقتضت الضد حينئذٍ لموجب غير ذاتها لم تستحق مدحاً عليه .

وقد ذكرنا سابقاً أنهم يحملون كلامنا إذا قلنا : يمتنع صدور الذنب عنهم، على الامتناع العقلي؛ يعني عدم كونه ممكناً مغالطة منهم، أو عدم معرفة منهم بالكلام .

وبينا أنَّ المراد بكلامنا : عدم وقوع شيء من الذنوب مع القدرة عليه، ووجود دواعي التمكن من الذنب، ولكن الخلق الإلهي، والاستعداد الرباني، وصفاء الروح، وطيب الطينة، وتوالي[1] الألطاف الإلهية، والتأييدات الصمدانية مستولية على دواعي الذنوب والتمكن منها، والميل إليها، استيلاءً مانعاً لاقتضائها لمتعلقاتها غير مستهلك لها، بل الشخص باق على حكم الاختيار .

ومرادي في أول الجواب : أنه لما[2] لم يستحق المدح على عصمته لو كان كونه كذلك من الله تعالى، وصنعه من غير اعتبار شيء من الشخص... إلخ، وأنَّ[3] الشيء المخلوق لا يكون

(١) وقواها في «ب» .

(٢) إنما في «ج» .

(٣) أنَّ في «ب» .

بسيطاً، كما قال الرضا عليه السلام : (**إنَّ الله لم يخلق شيئاً فرداً قائماً بذاته، للذي أراد من الدلالة عليه**)[١]، بل لا يكون إلاَّ مركباً من وجود وماهية، ومن ميل كل منهما إلى الاستمداد من نوعه، وعن مقتضى الضدين، نشأ الاختيار؛ لأنه التردد بين مقتضى الميلين، والتكليف دائر مدار الاختيار نفياً وإثباتاً، ولا مناص عن هذا لأحد، فإنه لا ينكره إلاَّ منكر لوجدانه، مكابر لعقله وعيانه.

فمن عرف هذا كيف يمنع أنَّ العصمة كون الشخص بحيث يمتنع عنه الذنب بخاصيته[٢] في نفسه أو بدنه؟، مع ما بينا من الإشارة، إلى نوع تخلق المعصوم، وإنَّ العصمة ثمرة تلك البنية[٣] الطاهرة، لأن تلك البنية مقتضية لظهور العصمة فيها.

---

(١) راجع في مضمون هذه الرواية عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص١٣٩، ح١، باب : ١٢ . التوحيد، ص٤٣٩، باب : ٦٥ . بحار الأنوار، ج١٠، ص٣٠٠، ح١، باب : ١٩ . ونحن لم ندرجها في هذا الهامش لطولها.

(٢) بخاصية في «ج».

(٣) البقية في «ب».

وإلى هذه الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[١]، فافهم لهذا الكلام المكرر، المردد الميسر المذكر، فهل من مدكر؟.

وأما النقل، فلقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً﴾[٣]، فإنَّ **الآية الأولى**: تدل على أنَّ النبي صلى الله عليه وآله مثل الأمة في حق جواز صدور المعصية منه.

والآية الثانية: تدل على أنَّ الله تعالى ثبته[٤] على عدم الركون إليهم، وإلاَّ لركن إليهم، فيكون الركون إليهم الذي هو ذنب غير ممتنع، انتهى.

وجوابه: أما قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾، فالمراد أنه سبحانه أظهره لهم في صورة المماثلة، ليتم لهم الانتفاع بما هو مثلهم.

---

(١) سورة القلم، الآية: ٤.

(٢) سورة الكهف، الآية: ١١٠.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٧٤.

(٤) ثبت في «ج».

ولو خرج لهم على ما هو عليه لم يقدر أحد من البشر أن ينظر إليه، فضلاً أن يكلمه، أو أن ينتفع به، وذلك كما في قوله تعالى[١] : ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكاً لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلاً وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾[٢]؛ يعني إنا أرسلنا إليهم ما هو مثلهم، حتى إذا أتاهم بمعجز يشهد له صدقوه، لأنهم مثله، ولا يقدرون أن يأتوا بمثل ما أوتي به، وحتى ينتفعوا بمخاطبته؛ لأنه من جنسهم وبلسانهم.

ولو جعله الله ملكاً كما اقترحوا عليه لكان إذا أتاهم بمعجز عند الملائكة[٣] قالوا الملائكة يقدرون على مثل هذا، فلا يكون الله تعالى مصدق لك بإظهار هذا المعجز، وليس أيضاً بمعجز عند الملائكة وإنما هو معجز بالنسبة إلى نوعنا، ولما قدرو أيضاً أن يتلقوا منه، لأن لسانه غير لسانهم، وجنسه غير جنسهم.

فلو جعله الله ملكاً لاقتضى اللطف بالعباد، والحكمة جعله رجلاً ليتم فائدة البعثة بالمماثلة، والإتيان بالمعجزات الباهرة ينافي المماثلة، كما هو الواقع، فأثبت لهم العبودية بالإقرار وبما يعلمونه،

---

(١) كما قاله في «ج».

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٩.

(٣) عند الملائكة غير موجودة في «ب».

أخبرهم بأني لا أدعي الإتيان بما أتيتكم به من نفسي، وإنما هو من الله، أوحى إلي ما أوحى.

وليس المراد من الآية أني مثلكم؛ يعني مساوياً لكم في الحقيقة، وإنما الفرق بيننا بالوحي، وإنما المراد منها[1] الاعتراف بالعبودية لدفع توهم المشركين والمنافقين عليه دعوة الربوبية.

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾[2]، فهو على[3] نحو ما ذكرنا.

وقوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ ...﴾ مثل قوله: ﴿يُوحَى إِلَيَّ﴾، لأنا إذا قلنا: إنَّ العبد المعصوم يستحق التأييد والوحي والتقريب، والعصمة وغير ذلك، لا نريد أنَّ ذلك له بأصل الكون أو الإمكان، بل نريد أنَّ الله سبحانه لا يخلق شيئاً من خلقه بمقتضى محض فعله خاصة، وإلاَّ لتساوت المخلوقات، لأنَّ نسبتها إليه على السواء، بل اتحد[4] المخلوق، ولم يحصل التعدد، لأن

---

(١) منها غير موجودة في «ب».

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ١١.

(٣) من في «ب».

(٤) لاتحد في «ج».

التعدد إنما نشأ من القوابل المختلفة والمشخصات المتكثرة المتغايرة .

وإنما نريد أنَّ كل خير فهو من فضل الله وفعله على جهة الابتداء والتفضل، إلاَّ أنه يضع الأشياء على مقتضى الحكمة لا على الإهمال والعبث كما يزعمه الزاعم، وإلاَّ لزم لو كان الصنع بمقتضى محض فعله، أو على جهة الإهمال والاتفاق والعبث، أن يسعد الشقي، ويشقي السعيد، ويبعد القريب، ويقرب البعيد، ويخلف الوعد والوعيد، ويظلم العبيد، بمعنى أنه كان منه ذلك أو يكون، لا بمعنى أنه يمكن له ويقدر عليه، فإنا نعلم ونعتقد أنه تعالى على كل شيء قدير، ولا يعجزه شيء، ولكن نريد أنه فعل ذلك أو يفعله[1]، وتعالى عن ذلك علواً كبيراً .

قال عليه السلام : (**وإنما يعجل من يخاف الفوت، وإنما يحتاج إلى الظلم الضعيف**)[2] .

فإذا ثبت[3] في اللطف والحكمة أنه يضع الأشياء المستحقات مواضعها على قدر الاستحقاق، كما هو شأن المدبر الحكيم الخبير

---

(١) يفعل في «ج» .

(٢) الصحيفة السجادية، ص٢٤٠، دعائه يوم الأضحى ويوم الجمعة .

(٣) ثبت غير موجودة في «ب» .

العليم، وكما أشار إليه من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوا فِي الْأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾[١]، كان الشخص المخلوق لو لم يكن أهلاً، وأعطاه الله من العصمة والوحي وغير ذلك، لبغى في الأرض وادعى ما ليس له من الربوبية.

وهذا هو السر في كتمان الاسم الأعظم الأكبر عن غير أهل العصمة؛ لأنَّ الاسم لو وقع عند غير أهله لأفسد النظام، وأهلك الأنام.

فلو كانت المماثلة في الحقيقة، وفي غير[٢] أصل الخلقة لزم ما قلنا، ولا ينافي ما قلنا: إنَّ كل خير فمن الله ابتداء، فافهم.

ألا ترى أنَّ الوحي لا ينزل على الشياطين ولا المفسدين، وإنما ينزل على من هو أهل لذلك، لأصل فطرته: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[٣].

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ

(١) سورة الشورى، الآية: ٢٧.

(٢) غير غير موجودة في «ج».

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢٤.

شَيْئاً قَلِيلاً﴾[١]، فَرُوي لما كـان يـوم الفـتح أخـرج رسـول الله ﷺ أصناماً من المسجد، وكان ها هنا صنم علـى المـروة، وطلـب إليـه قريش أن يتركه وكـان صـبيحاً[٢]، فهـم بتركـه، ثـم أمـر بكـسره، فنـزلت [الآية][٣].

وكانت عادته ﷻ مع رسول الله ﷺ[٤] فعل ما يرفع التـوهم فيه عنه، ويحبب القلوب إلى طريقته[٥] وحسن سيرته، وكان ﷺ لا

---

(١) سورة الإسراء، الآية : ٧٤ .

(٢) صبيحاً غير موجودة في «ب» .

(٣) عن أبي يعقوب، عن أبي عبـدالله عليه السلام قـال : سـألته عـن قـول الله : ﴿وَلَوْ لَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً﴾ قال : (لمّا كـان يوم الفتح أخرج رسول الله ﷺ أصناماً من المسجد، وكان منها صنم على المروة، وطلبت إليه قريش أن يتركه، وكان مستحياً فهم بتركه، ثم أمر بكسره، فنـزلت هذه الآية) . [تفسير العياشـي، ج٢، ص٣٢٩، ح١٣٢، سورة الإسراء، آية : ٧٤ . تفسير البرهان، ج٤، ص٥٩٥، ح٥،سورة الإسراء، آية : ٧٤ . تفسير كنـز الدقائق، ج٥، ص٥٧٨، سـورة الإسـراء، آية : ٧٤ . تفسير نور الثقلين، ج٣، ص١٩٧ . سورة الإسـراء، آيـة : ٧٤ . تفسير الصافي، ج٣، ص٢٠٨، سورة الإسراء، آية : ٧٤] .

(٤) صلى الله عليه وآله غير موجودة في «ب» .

(٥) إلى طريقته غير موجودة في «ب» .

ينطق إلاَّ عن أمر الله، ولا يتقول شيئاً، قليلاً ولا كثيراً على الله تعالى، ولا يسبق فكره وقلبه إرادة الله أبداً، وإنما هو تابع لأمره في قوله وعمله، وسره وعلانيته، ولم يأمره الله تعالى بكسر ذلك الصنم ولا إخراجه.

وقد أعلمه الله حقائق الأشياء، وأطلعه على أسرار الخليقة، ومما أراه الله تعالى أنَّ الأشياء مرهونة بأوقاتها، فلم يأمره الله بكسره، ولا بإخراجه، انتظر نزول مراد الله فيه، فهم[1] بتركه حتى ينزل مراد الله تعالى فيه، ثم أمر بكسره فكسره.

وقوله: ﴿وَلَوْ لَا أَن ثَبَّتْنَاكَ ...﴾[2]، يراد منه أنَّ تركه الصنم انتظاراً لمراد الله، لم يكن قبل سؤال قريش ليعلم الناس أنه تركه انتظاراً لأمر الله، وإنما[3] كان سؤالهم قبل الترك، فإذا تركه بعد سؤالهم علم الناس أنه صلى الله عليه وآله أطاعهم في الجملة، وحصل منه ركون ما إليهم.

فبادر سبحانه بأمره لنبيه صلى الله عليه وآله قبل أن يحصل عند الناس أنه حصل منه ميل، لأن الناس لا يعلمون ما في قلبه، وإنما يعرفون ما

(١) فهم غير موجودة في «ب».

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٧٤.

(٣) وإنما غير موجودة في «ب».

ظهر من فعله، فليس همه بتركه إجابة لهم، وإنما لانتظار أمـــر الله، وهو ﷺ لا يسبقه بالقول، وهو بأمره يعمـل[١]، ولـو أظهـر هـذا المعنى لما قبله[٢] الناس، فخاطبه بخطاب غيره، لأن هذه الآيـة نزلت من قبيل : (إياك أعني واسمعي يا جارة)[٣] .

فقوله : ﴿وَلَـوْ لَا أَن ثَبَّتْنَاكَ﴾[٤]؛ يعني بـأنَّ أمرنـاك بكـسره، لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً؛ يعني لولا أن ثبتنا ما يظهر مـن فعلك على ظاهر الصواب لقد كـان يظـن بـسبب تركـك أنـك ركنت إليهم شيئاً قليلاً، ولو فعلت ذلك مع ما قربنـاك وعلمنـاك أنَّ الركون إليهم شـرك، مثـل قولـه : ﴿لَـئِنْ أَشْـرَكْتَ لَيَحْـبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾[٥]، وأيدناك حتى لا تخشى أحداً إلاَّ الله، وقويناك على من عـاداك : ﴿لَّأَذَقْنَـاكَ ضِـعْفَ الْحَيَـاةِ وَضِـعْفَ الْمَمَـاتِ﴾[٦]؛ أي :

---

(١) مقتبس من قوله تعالى : ﴿لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُـونَ﴾ . [سورة الأنبياء، الآية : ٢٧] .

(٢) فعله في «ب» .

(٣) تقدم تخريجه في الصفحة رقم (١١٢) من هذا الكتاب .

(٤) سورة الإسراء، الآية : ٧٤ .

(٥) سورة الزمر، الآية : ٦٥ .

(٦) سورة الإسراء، الآية : ٧٥ .

ضعف عذاب الحياة في الدنيا، وضعف عذاب الممات في الآخرة .

ولما كان الخطاب له والمقصود غيره، قال : لما نزلت هذه الآية تنبيهاً للغير وتعليماً لهم، بالانقطاع إلى الله سبحانه، والبراءة من الحول والقوة، قال : (**اللهم لا تكلني إلى نفسي طرفة عين أبداً**)[١] .

قال في الكشاف في تفسير هذه الآية : ﴿**وَلَوْ لَا أَن ثَبَّتْنَاكَ ...**﴾[٢]، قال : «وهذا تهييج من الله له وفضل تثبيت، وفي ذلك لطف للمؤمنين»[٣] .

وقال بعد قوله : ﴿**إِذاً لَّأَذَقْنَاكَ ...**﴾[٤]، «وفي ذكر الكيدودة [وتعليقها مع اتباعها الوعيد الشديد بالعذاب المضاعف في الدارين][٥]؛ دليل بين[٦] على أنَّ القبيح يعظم قبحه بمقدار عظم

---

(١) تفسير الصافي، ج٣، ص٢٠٨، سورة الإسراء، آية : ٧٤ .

(٢) سورة الإسراء، الآية : ٧٤ .

(٣) تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج٣، ص٤٦٠ .

(٤) سورة الإسراء، الآية : ٧٥ .

(٥) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ب» .

(٦) بين غير موجودة في «ب» .

شأن فاعله، وارتفاع منـزلته، ومن ثم استعظم مشائخ العدل والتوحيد نسبة المجبرة[١] القبائح إلى الله، تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

وفيه دليل على أنَّ أدنى مداهنة للغواة مضادة الله[٢]، وخروج من ولايته، وسبب موجب لغضبه نكاله، ... إلخ»[٣].

أقول : الأمر كما قال؛ وهو يدل على تنزه مقام النبوة عن أدنى ما فيه نوع وهن، ولقد وردت الروايات المتعددة أنَّ هذه الآية وما أشبهها مما فيه شائبة عتاب له صلى الله عليه وآله، إنما نزلت : (**بإياك أعني واسمعي يا جارة**)[٤]، لأنه لما كان المعني بها وأمثالها الأمة، خاطب بها نبيه صلى الله عليه وآله والمعنى لأمته.

وإنما قال تعالى : ﴿**ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ**﴾[٥]، والمعنى لغيره، ولا يكون الضعف إلاَّ إذا كان المعنى له، لأن

---

(١) راجع ترجمة هذه الفرقة في الصفحة رقم (١٤٩) من هذا الكتاب.

(٢) مداهنة لله في «ج».

(٣) تفسير الكشاف عن حقائق التنـزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج٣، ص٤٦١.

(٤) تقدم تخريجه في الصفحة رقم (١١٢) من هذا الكتاب.

(٥) سورة الإسراء، الآية : ٧٥.

الخطاب لما توجه له، ذكر له حكم نفسه تشديداً في التخويف، ولطفاً في التكليف، فيقول من دونه إذا كان هذا حاله لو ركن إليهم شيئاً قليلاً مع شرفه وقربه من ربه، وخلق الأشياء كلها له، فكيف حال من سواه؟! فيكون لطفاً في التكليف.

خاتمة

[الإشكالات الواردة على الإمامية من بعض المخالفين]

اعلم وفقك الله تعالى[1] أنه قد سألني بعض السادات الأجلاء عن مسألة اشتهرت عن المخالفين، أوردت على الإمامية في اعتقادهم وجوب عصمة الإمام، وعدم جواز خلو الزمان من المعصوم مع خلوه[2] الآن من المعصوم، والاكتفاء بالأخذ من علمائهم مع عدم عصمتهم، وجواز ذلك ينافي اعتقادهم عدم جواز خلو الزمان من المعصوم؟ .

فكتبت جوابه، فأحببت أن ألحقه بهذه المسألة ليكون خاتمة له.

وصورة السؤال : ما حاجة المكلفين إلى عصمة المعصوم عليه السلام[3]؟، ويتفرع عليه أنه إن كانت الحاجة إلى ذلك للأمن من الخطأ في التبليغ إلى المكلفين ليعبدوا ربهم باليقين، لأنه لا يعبد بالشك والتخمين، إذا أمكن عبادته باليقين الصرف، لا يقبلها على

---

(١) تعالى غير موجودة في «ج».

(٢) خلو في «ب».

(٣) عليه السلام غير موجودة في «ب».

حرف، لزم عدم جواز خلو[1] الزمان في كل آن، من معصوم ظاهر يتلقون عنه النواهي والأوامر، لأن ذلك لطف في التكليف، ورأفة عند التعريف، ولزم عدم جواز الأخذ عن[2] غير المعصوم للعلة المذكورة، وهذا خلاف الواقع في هذا الزمان، ووقوع ذلك مع اعتقاده[3] أنه تعالى[4] لا يخل بواجب في الحكمة دليل على عدم احتياجهم إلى متصف بالعصمة .

وثبوت ذلك دليل على جواز الخطأ والغفلة على الوسائط بين الله وبين خلقه، المستلزم لهدم بنيان مثبتيها[5]، وتزعزع أركان مدعيها .

الجواب : اعلم إنَّ جواب هذه المسألة المشكلة، مع جميع ما يتفرع عليها يتوقف على تقديم إشارة إلى كلمات ينكشف بها لأولي الألباب صريح الجواب .

فأقول –ومن الله إلهام الصواب، وإليه المرجع والمآب– :

---

(١) خلو غير موجودة في «ب» .

(٢) من في «ج» .

(٣) اعتقاد في «ج» .

(٤) تعالى غير موجودة في «ج» .

(٥) مثبتها في «ج» .

اعلم أنَّ الله سبحانه لما كان كنهه تفريقاً بينه وبين خلقه، وغيره تحديد لما سواه، كان لا يعلم أحد كيف هو، في سر وعلانية، إلاَّ بما دل على ذاته بذاته، ولا يعرفه أحد إلاَّ بما تعرف به إليه، فهو الدليل والمدلول عليه، وكل ما وصلت إليه الأفهام، وحامت حوله الأوهام، فهو مثلها مردود عليها.

وحيث أحب من عباده أن يعرفوه، وطلب منهم أن يعبدوه، تأصيلاً للرحمة، وإسباغاً للنعمة، وكانوا لا يعرفون ما يليق بعزّ جلاله، وإنما يعرفون ما يليق بهم، وجب في الحكمة أن يعبث إليهم روحاً خميصة من أمره، وأن يلبسه قالباً من بشريتهم ليجانسهم ويؤانسهم بظاهره، كاملاً [في باطنه، يقدر على التلقي والتعريف الإلهي، تاماً][1] قوياً في ظاهره، يقدر على ترجمة التعريف بلسانهم، قال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلاً﴾[2]، وقل تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[3].

(١) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ج».

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٩.

(٣) سورة إبراهيم، الآية: ٤.

والمراد بوجوب ذلك في الحكمة وجوبه في عالم الإمكان والحدوث، ومعناه : لا يجري الإمكان إلاَّ على مقتضى الحكمة، ولا يخرج الموجود الحادث في كل رتبة من تطوراته إلاَّ مبيناً مشروحاً على أكمل وجه، في البيان في كل رتبة بحسبها، فما بطن خفي ظاهراً بيانه، وما ظهر استعلن برهانه .

وحيث كان ذلك التعريف الذي هو مبدأ التكليف سبباً وسبيلاً بين مختلفين في كل جهة من كل جهة، لما لوحنا لك أنَّ الوجوب بخلاف الحدوث، و لا نريد أنه بعكسه، فيعرف بضده إذ لا ضد له، فإنَّ الحرارة تعرف بالبرودة، والرطوبة باليبوسة، على أنه لو كان كذلك لم يكن عنه شيء منه، بل نريد أنها ليست كمثله، إذ لا ندّ له، فيكون في عزه وغناه مشاركاً، وفي ذاته وصفاته وأفعاله مماثلاً : ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[١] .

وكان الترجمان والواسطة بين المختلفين موافقاً لجهة العلياء للتكليف، ومبدئه وتلقيه[٢]، وبجهته[٣] السفلى للتبليغ والتعريف، وكان ذلك التكليف على ما هم عليه، ومذكورون به

---

(١) سورة الصافات، الآية : ١٨٠ .

(٢) وتلقيه غير موجودة في «ب» .

(٣) وبجهة في «ج» .

في المشيئة فجرى هناك بذكرهم على ما يعرفونه من أنفسهم هنا، لأنه في الحقيقة ثناء على من لا يعرفونه، إلاَّ بما وصف لهم نفسه على لسان الترجمان، وجب في الحكمة أن تعتبر عصمة الترجمان في التبليغ، إذ لو جاز عليه الخطأ لجاز أن يكون فيما بلّغ غير ما أمر به، وهو غير ما يراد منهم، فلا يجب قبول شيء من قوله، لأنه إذا جاز في مسألة جاز في أخرى، فإما أن يلزم من ذلك قول البراهمة، أو يرتفع التكليف إذ لا فرق حينئذٍ بينهم وبينه .

وقد ثبت بطلان قول البراهمة، وثبت بقاء التكليف، وبه دار الفلك، فثبتت الحاجة إلى عصمة الترجمان عن الله تعالى .

ثم لما كان مقتضى القدر والقضاء الإلهيين الجاريين على مقتضى الحكمة في إيجاد الموجودات، عدم بقاء هذا الترجمان إلى انقضاء وقت التكليف، لسبب[1] يطول ببيانه الكلام، وكانت الأوامر والنواهي المتعلقان بأفعال المكلفين غير محصورة لكثرتها، لتجدد الحوادث والوقائع ما دام التكليف باقياً، وجب في الحكمة أن يكون لها حافظ عن التغيير والتبديل والتلف؛ بسهو أو نسيان، أو جهل، أو موت، أو غير ذلك، ومن كان كذلك وجب

---

(١) بسبب في «ب» .

أن يعتبر فيه ما يعتبر في الترجمان من الحفظ والفهم، وقوة الباطن في التحمل والتلقي عنه، لأنه يأخذ عنه بالجهة التي أخذ بها الترجمان عن الله تعالى، وقوة أيضاً[1] في الأداء، والعصمة للأمن من الخطأ، والإخلال بالواجب، كما ذكر في الترجمان، وذلك لأن الترجمان لما وجب عليه أن يلقيها إلى الحافظ لئلا يضيّع من في الأصلاب والأرحام، ويرتفع التكليف، وكانت لا تنحصر[2] بالعد، ولا يضبطها حد، وجب عليه أن يلقيها أصولاً وقواعداً كما ألقيت إليه، كذلك في جوامع الكلم إلى الحافظ، وقد فعل.

ولهذا قال الحافظ لما سُئلَ عما أوعز إليه حين نلجه طويلاً، قال: (**علمني رسول الله ألف باب من العلم فنفتح لي من كل باب ألف باب**)[3]، وكذلك ما اشتمل عليه الجفر[4]،

---

(١) الظاهر في «ج».

(٢) لا تنحصر غير موجودة في «ب».

(٣) كشف الغمة، ج١، ص١٤٤. الاختصاص، ص٢٨٣. أعلام الورى، ص١٣٦. دلائل الإمامة، ص١٠٥، ذكر معجزاته عليه السلام. مناقب آل أبي طالب، ج٢، ص٣٦، فصل: في المسابقة في العلم.

(٤) الجفر على قسمين: أحدهما الجفر الأبيض؛ وهو الذي: «فيه سلاح رسول الله». والثاني الجفر الأحمر؛ وهو: «وعاء فيه التوراة والانجيل، والزبور والكتب الأولى». [مشارق أنوار اليقين، ص١٧١].

والجامعة[١]، والغابر[٢]، والمزبور[٣]، ومصحف فاطمة عليها السلام[٤]، ونور ليلة القدر، وعمود النور، والاسم الأكبر، والرجم، وغير ذلك مما كتبه عنه بإملائه، وكلها أصول وضوابط تنطبق على أفراد من المسائل لا تكاد تتناهى.

وإخراجها من أكمام غيب الضوابط، والكليات على طبق الواقع، لا يمكن إلاَّ بتلك القوة الإلهية مع العصمة، وتسديد الملك المحدث، وإلاَّ جاز عليه التغيير والتبديل، فلا يكون حافظاً، ولا يجب الأخذ عنه كما مر في الترجمان حرفاً بحرف، لأن تفصيل تلك الجمل على طبق مراد الله الذي هو حكم الله[٥] في نفس الأمر، ليس في وسع البشر ليستغني عن الكشف الرباني الملابس للعصمة.

---

(١) الجامعة هي التي: «فيها جميع ما يحتاج الناس إليه، حتى أرش الخدش». [مشارق أنوار اليقين، ص١٧١].

(٢) المزبور هو الذي: «يكون فيه علم ما يكون». [مشارق أنوار اليقين، ص١٧١].

(٣) الغابر هو الذي فيه: «علم ما كان». [مشارق أنوار اليقين، ص١٧١].

(٤) مصحف فاطمة عليها السلام هو الذي: «فيه ما يكون من الحوادث، واسم من يملك إلى يوم القيامة». [مشارق أنوار اليقين، ص١٧١].

(٥) الله غير موجودة في «ب».

وهكذا حكم كل مستحفظ بعد مستحفظ، وهذه سنة الله التي قد خلت في عباده فلن تجد لسنة الله تبديلاً، ولن تجد لسنة الله تحويلاً[١]، وفي أخبارنا ذلك، وفي أخبارهم.

فمنه ما رواه أبو ليث الواقدي، عن النبي صلى الله عليه وآله في غزوة أوطاس، قال صلى الله عليه وآله: (**لتركبن سنن من كان قبلكم حذو النعل بالنعل، حتى لا تخطئون طريقهم ولا يخطئكم ...إلخ**)[٢].

وكانت الأنبياء مع أوصيائهم على هذه السنن منذ أهبط الله آدم عليه السلام[٣] إلى زمان نبينا صلى الله عليه وآله، حتى أمره الله أن يخبر عن نفسه بجريه على تلك الألسن[٤] فقال: ﴿**قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعاً مِّنْ الرُّسُلِ**﴾[٥] فكانت الحجة لله على عباده، قائمة من العقول

---

(١) قال الله تعالى: ﴿**سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً**﴾. [سورة الفتح، الآية: ٢٣].

(٢) تفسير العياشي، ج١، ص٣٣٢، ح٦٨، سورة المائدة، آية: ٢١. الإفصاح، ص٥٠. شرح نهج البلاغة، ج٩، ص٢٨٦، خطبة: ١٦٧. بحار الأنوار، ج١٣، ص١٨٠، ح١٠، باب: ٦.

(٣) عليه السلام غير موجودة في «ب».

(٤) السنن في «ب».

(٥) سورة الأحقاف، الآية: ٩.

والرسل قبل الخلق، ومع الخلق، وبعد الخلق، إذ في كل وقت لا يخلو العالم من غوث، هو محل نظر الله من العالم، وهو المستحفظ المشار إليه .

وأما في هذا الزمان فإنا إنما لم نشترط العصمة في كل واحد من العلماء الذين هم وسائط بين الرعية والراعين، كما أشار إليه تعالى بتأويل قوله : ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرىً ظَاهِرَةً﴾(١)، والقرى الظاهرة هم العلماء على أحد التأويلين(٢)، لأنهم لا يراد منهم التلقي عن الله، وتفصيل المجمل على طبق مراد الله في نفس الأمر، كما في الترجمان والحافظ .

---

(١) سورة سبأ، الآية : ١٨ .

(٢) عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : دخل الحسن البصري على محمد بن علي عليه السلام، فقال له : **(يا أخا أهل البصرة بلغني أنك فسرت آية من كتاب الله على غير ما أنزلت، فإن كنت فعلت فقد هلكت واستهلكت؟ .**

قال : وما هي جعلت فداك؟ .

قال : قول الله عز وجل : ﴿وَجَعَلْنا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بارَكْنا فِيها قُرىً ظاهِرَةً وَقَدَّرْنا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيها لَيالِيَ وَأَيَّاماً آمِنِينَ﴾، ويحك كيف يجعل الله لقوم أماناً ومتاعهم يسرق بمكة والمدينة وما بينهما، وربما أخذ عبد أو قتل ... [إلى أن قال عليه السلام] ... فمن العاتي على الله عز وجل الحيطان أم البيوت، أم الرجال؟ .

←....

وإنما يراد منهم نقل ما فصل لهم، وحمل ما وصل إليهم، وإن كانوا يستنبطون الأحكام من كلام الترجمان، والحافظ المنقول إليهم بالنقل المعتبر، لأنَّ أفهامهم تدور مدار مرادهما، وتحوم حول كلامهما، لتحصيل ما قصداه، فأفهامهم محبوسة على ما هو مرادهما بحسب ما يفهمون، لم يطلبوا غير ما أرادا بكل ما يقدرون عليه ليتبعوهما في هديهما، وقد قصروا نظرهم في اتباعهما، فأغنى وجود العصمة في المتبوع[1]، والأصل عن وجودها في التابع والفرع، فإنَّ ذلك إذا كان محفوظاً مفصلاً عند المتبوع لا يضر

←...

فقل : الرجل .

ثم قل : جعلت فداك زدني .

قل قوله : في سورة يوسف ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيها وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنا فِيها﴾ لمن أمروه أن يسأل القرية والعير، أم الرجل .

فقل : جعلت فداك فأخبرني عن القرى الظاهرة؟ .

قل : هم شيعتنا، يعني العلماء منهم) . [تأويل الآيات الظاهرة، ج٢، ص٤٧٢، ح٢، سورة سبأ، آية : ١٨ . بحار الأنوار، ج٢٤، ص٢٣٥، ح٤، باب : ٥٩ . تفسير البرهان، ج٦، ص٣٢٣، ح٨ سورة سبأ، آية : ١٨] .

(١) المطبوع في «ب» .

تجويز خطأ التابع، لأنه إذا أخطأ واحد منهم لم يخطئ غيره، فلم يخرج عن مستقره.

نعم يشترط حصول أثرها، أعني إصابة[١] الواقع في المجموع؛ وهو قطعي الحصول، لأنهم قد حصروا بعقولهم جميع ما يحتمله كلامهما على ما ضبطاه لهم من الأصول، فلم يخرج مرادهما عن أقوالهم، وقد نص الترجمان على هذا بقوله: (**لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم الساعة**)[٢]، كما يشترط حصولها؛ أي: العصمة في المستحفظ لاتحاده.

والأصل في ذلك؛ أعني الاكتفاء بالتكليف المنقول المفصل من دون اعتبار العصمة في هذا الحامل، أنَّه وإن كان مفصلاً ومفرعاً، إلاَّ أنَّه طالب لمراد المستحفظ من الجهة الجامعة بينهما، وهي الجهة البشرية التي قلنا أنها جهة المجانسة والمؤانسة، لأنهم يعرفون أحكامها، [بخلاف الجهة العليا من المتحفظ التي لا يعرفون أحكامها][٣]، فإنَّ شرط قبول التكليف بما لا يعرفون وجود العصمة ليلتزموا بأحكامها.

---

(١) اضبط في «ب».

(٢) عوالي اللآلي، ج٤، ص٦٢، ح١٣.

(٣) ما بين المعقوفتين غير موجودة في «ج».

فلأجل ما قررنا اشترطنا وجود العصمة في التلقي من جهة الوحي، لئلا يجوز عليه تلقي ما لا يفهم وما لا يجوز[١] وما لا يراد منه، وفي الأداء والتبليغ لئلا يجوز عليه تبليغ ما لا يراد منه من تفصيل تلك الجمل، إذ لا يعرف تفصيلها غيره، فيريد غير المراد .

ولو كنا نعرف تفصيلها لم نشترط فيه لها العصمة لأنا نقومه إذا اعوج، ونسدده إذا زاغ، ولم نشترط ذلك في تلقي ما فصله الحافظ، لما قلنا من أنا نعرف أحكام جهتنا، وهو إنما فصلها لنا على ما نفهم، ولأنه مسدد لنا كما قال الصادق عليه السلام : **(إن الأرض لا تخلو من حجة، كيما أن زاد المؤمنون شيئاً ردهم، وإن نقصوا شيئاً أتمه لهم)**[٢]، هذا مع حفظه أصله، على أنَّ الدليل القاطع قد قام على وجود المستحفظ في هذا الزمان، لما قلنا : إنَّ العالم لا يجوز أن يخلو عن قطب وغوث، هو محل نظر الله من العالم، والأخبار المتواترة تعني[٣] بذلك، وإن كان مستتراً بعينه، فإنَّ نور وجوده في قلوب شيعته .

---

(١) وما لا يجوز غير موجودة في «ب» .

(٢) أصول الكافي، ج١، ص١٧٩، ح٢، باب : أن الأرض لا تخلو من حجة . كمال الدين، ج١، ص٢١٤، ح١٠، باب : ١٢ . بحار الأنوار، ج٢٣، ص٣٨، ح٦٧، باب : ١ .

(٣) أترة معنى في «ب» .

ولقد ورد في الأثر المعتبر : (**أنهم ينتفعون في غيبته بوجوده، كما ينتفع الناس بضوء الشمس إذا غيّبها السحاب**)[1]، يعني : أنه في غيبته كالشمس إذا غيبها السحاب، فإنّ النهار موجود لوجود ضيائها، ولو لم تكن موجودة لم يوجد ضياء النهار عادة، فعلى هذا لم يستغن عن العصمة، إما بعينها وضيائها كما في الترجمان والمستحفظ، وإما بضيائها كما في العلماء الآخذين عنه، ولو

(١) عن إسحاق بن يعقوب، قال : سألت محمد بن عثمان العمري ﵁ أن يوصل لي كتاباً، سألت فيه عن مسائل أشكلت عليَّ، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام : (**أما ما سألت عنه أرشدك الله وثبتك من أمر المنكرين لي من أهل بيتنا، و بني عمنا، فاعلم أنه ليس بين الله وبين أحد قرابة، ومن أنكرني فليس مني، وسبيله سبيل ابن نوح عليه السلام، وأما سبيل عمي جعفر وولده فسبيل إخوة يوسف عليه السلام، ... [إلى أن قال عليه السلام] ... وأما وجه الانتفاع بي في غيبتي فكالانتفاع بالشمس إذا غيبتها السحاب عن الأبصار، وإني لأمان أهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء، فاغلقوا باب السؤال عما لا يعنيكم ولا تكلفوا علم ما قد كفيتم، وأكثروا الدعاء بتعجيل الفرج، فإنّ ذلك فرجكم، والسلام عليك يا إسحاق بن يعقوب وعلى من اتبع الهدى**) . [كشف الغمة، ج٢، ص١٠٢٤، فصل : ٣ في ذكر التوقيعات الواردة منه عليه السلام] .

فقدت أصلاً فقد الإدراك الجزي لعدم النور أصلاً : ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾[١] .

وكتب العبد المسكين أحمد بن زين الدين الأحسائي[٢]، والحمد لله رب العالمين، هذا آخر ما حضر إثباته من كتابة المسألة الأولى، مما أمرنا بكتابته جناب[٣] الحضرة العالية، الجناب خلد الله سلطانه، وأنار برهانه، وأعلى قدره وشأنه، ورفع مكانه ومكانته، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين .

---

(١) سورة النور، الآية : ٤٠ .

(٢) الأحسائي غير موجودة في «ج» .

(٣) الجناب في «ب» .

فهرس الآيات الكريمة

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة طه

فهرس الروايات الشريفة

فهرس مصادر التحقيق

❁ القرآن الكريم .

١- **إجازات الشيخ الأحسائي** ﷺ، للدكتور حسين محفوظ، النجف الأشرف : (١٣٩٠هـ) .

٢- **إقبال الأعمال الحسنة**؛ للسيد علي بن موسى بن طاووس الحلي، المتوفى عام : (٦٦٤هـ)، دار الكتب الإسلامية- طهران، الطبعة الثانية : (١٣٦٧هـ) .

٣- **أصول الكافي**؛ لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي، المتوفى عام : (٣٢٩هـ)، دار الأضواء- بيروت لبنان : (١٤٠٥هـ) .

٤- **أعيان الشيعة**؛ لمحسن الأمين، دمشق وبيروت : (١٣٥٣هـ -١٣٨٢هـ) .

٥- **أنوار البدرين في ترجمة علماء الأحساء والقطيف والبحرين**؛ للعلامة الشيخ علي البلادي البحراني، المتوفى عام : (١٣٤٠هـ)، النجف الأشرف : (١٣٧٧هـ) .

٦- **إجازات الشيخ أحمد الأحسائي** ﷺ؛ للدكتور حسين محفوظ النجف الأشرف : (١٣٩٠هـ) .

٧- **إجازات الشيخ حسن كَوهر**؛ لحسن كَوهر، النجف الأشرف : (١٣٨٨هـ) .

٨- **إجازات الشيخ أحمد لأسد الله الكاظمي**؛ للدكتور حسين محفوظ النجف الأشرف : (١٣٩١هـ) .

٩- **أمالي الصدوق**؛ للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (المشهور بالصدوق)، المتوفى عام :(٣٨١هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت لبنان، الطبعة الخامسة- (١٤٠٠هـ) .

١٠- **الاختصاص**؛ لمحمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، المتوفى عام : (٤١٣هـ) المعروف (بالشيخ المفيد)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت لبنان : (١٤٠٢ هـ) .

١١- **الاحتجاج**؛ لأبي منصور، أحمد بن علي الطبرسي، نشر المرتضى - مشهد : (١٤٠٣ هـ) .

١٢- **إعلام الورى**؛ لأمين الإسلام الطبرسي، دار الكتب الإسلامية - طهران . (ب-ت-ط) .

١٣- **الإفصاح في الإمامة**؛ للشيخ المفيد، المؤتمر العالمي للشيخ المفيد - قم المقدسة : (١٤١٣ هـ) .

١٤- **الاصطلاحات الفقهية في الرسائل العملية**؛ للشيخ ياسين عيسى العاملي، مؤسسة البلاغة- بيروت لبنان، الطبعة الأولى : (١٤١٣هـ) .

١٥- **البلد الأمين**؛ للشيخ تقي الدين إبراهيم بن علي العاملي الكفعمي، المتوفى عام : (٩٠٥ هـ) . (ب-ت-ط) .

١٦- **بحار الأنوار**؛ للعلامة الشيخ محمد باقر المجلسي، المتوفى عام : (١١١٠هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت لبنان، الطبعة الثالثة- (١٤٠٣ هـ) .

١٧- **بصائر الدرجات**، لأبي جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفّار؛ المتوفى عام : (٢٩٠هـ)، مؤسسة النعمان- بيروت لبنان، الطبعة الثانية : (١٤١٢هـ) .

١٨- **تفسير البرهان**؛ للعلامة المحدث السيد هاشم البحراني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان، الطبعة الأولى: (١٤١٩هـ)،

١٩- **تفسير العيّاشي**، للمحدّث الجليل أبي النّصر محمد بن عيّاش، المتوفى عام : (٣٢٠هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت لبنان، الطبعة الأولى : (١٤١١هـ) .

٢٠- **تفسير الصافي**؛ للملا محسن الملقب (بالفيض الكاشاني)، المتوفى عام : (١٠٩١هـ)، مؤسسة الهادي- قم المقدسة، الطبعة الثانية .

٢١- **تفسير القمّي**؛ لعلي بن إبراهيم بن هاشم القمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت لبنان، الطبعة الأولى : (١٤١٢ هـ) .

٢٢- **تأويل الآيات الظاهرة**؛ للسيد شرف الدين الحسيني الإسترباذي، الناشر مدرسة الإمام المهدي عليه السلام – قم المقدسة، الطبعة الأولى : (١٤٠٧هـ) .

٢٣- **تفسير جوامع الجامع**؛ للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، المتوفى عام : (٥٠٢هـ)، طهران إيران : (١٤١٢هـ) .

٢٤- **تفسير مجمع البيان**؛ للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، المتوفى عام : (٥٠٢ هـ)، دار المعرفة –بيروت لبنان، الطبعة الثانية : (١٤٠٨هـ) .

٢٥- **تفسير نور الثقلين**؛ للشيخ عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي، المتوفى عام : (١١١٢هـ)، المطبعة العلمية –قم المقدسة، الطبعة الثانية . (ب–ت–ط) .

٢٦- **تفسير كنز الدقائق**؛ للشيخ محمد بن محمد رضا القمي المشهدي، من مشاهير القرن (الثاني عشر)، الناشر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي –طهران إيران، الطبعة الأولى : (١٣٦٦ش) .

٢٧- **تفسير مقتنيات الدرر**؛ لمير سيد علي الحائري الطهراني، طهران إيران، الناشر دار الكتب الإسلامية : (١٣٣٧ش) .

٢٨- **تفسير التبيان**؛ للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، المتوفى عام : (٤٦٠هـ)، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، الناشر مكتب الإعلام الإسلامي –قم المقدسة، الطبعة الأولى : (١٤٠٩هـ) .

٢٩- **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**؛ لجار الله محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي المعتزلي الزمخشري، المتوفى عام : (٥٣٨هـ)، دار الفكر، بيروت لبنان، (ب–ت–ط) .

٣٠- **التحقيق في مدرسة الأوحد**؛ لآية الله الميرزا عبد الرسول الحائري الإحقاقي قدس سره، المتوفى عام : (١٤٢٤هـ)، منشورات مكتبة الإمام الصادق العامة الكويت، الطبعة الأولى : (١٤١٩هـ) .

٣١- **تحفة العالم**؛ لجعفر بحر العلوم، النجف الأشرف : (١٣٥٤هـ) .

٣٢- **تاريخ الفرق الإسلامية**، للعلامة الشيخ محمد خليل الزين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان، الطبعة الثانية : (١٤٠٥هـ) .

٣٣- **تنزيه الأنبياء**؛ لأبي القاسم علي بن الحسين الموسوي، (المشهور بالشريف الرضي) المتوفى عام : (٤٣٦هـ)، انتشارات الشريف الرضي، قم المقدسة، الطبعة الأولى : (١٣٧٦هـ) .

٣٤- **التوحيد**؛ للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (المشهور بالصدوق)، المتوفى عام : (٣٨١هـ)، الناشر مؤسسة النشر الإسلامي- قم المقدسة : (١٣٩٨هـ) .

٣٥- **جمال الأسبوع**؛ للسيد علي بن طاووس الحلي، دار الرضي للنشر -قم المقدسة . (ب-ت-ط) .

٣٦- **دلائل الإمامة**؛ لأبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري، المتوفى عام : (٣٥٨هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات -بيروت لبنان، الطبعة الثانية : (١٤٠٨هـ) .

٣٧- **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**؛ للآغا بزرك الطهراني، دار الأضواء - بيروت لبنان- الطبعة الثانية . (ب-ت-ط) .

٣٨- **روضات الجنات**؛ للشيخ محمد باقر الخنساري، طهران إيران : (١٣٠٦هـ) .

٣٩- **ريحانة الأدب**؛ لمحمد علي المدرس : (١٣٦٤هـ) .

٤٠- **رسالة ترجمة الشيخ علي نقي تَتَنُّ**؛ لآية الله الميرزا علي الحائري الأسكوئي تَتَنُّ، المتوفى عام : (١٣٨٦هـ)، كربلاء : (١٣٧٣هـ) .

٤١- **روضة الواعظين**؛ لمحمد بن الحسن الفتال، المتوفى عام : (٥٠٨هـ)، الناشر دار الرضي- قم المقدسة . (ب-ت-ط) .

٤٢- **سيرة الشيخ أحمد الأحسائي تَتَنُّ**، للشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي تَتَنُّ، المتوفى عام : (١٢٤١هـ) . (مخطوط) .

٤٣- **سعد السعود**؛ للسيد علي بن طاووس، منشورات الرضي- قم المقدسة : (١٣٦٣هـ) .

٤٤- **شرح الفؤائد**؛ للشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي تتّـُ، المتوفى عام : (١٢٤١هـ) . (حجري) .

٤٥- **شرح نهج البلاغة**؛ لعز الدين أبي حامد بن هبة الله بن محمد بن أبي الحديد المدائني، المتوفى عام : (٦٥٦هـ)، الناشر مكتبة آية الله المرعشي- قم المقدسة : (١٤٠٤هـ) .

٤٦- **ألصحيفة السجادية**؛ للإمام علي بن الحسين السجاد عليه السلام، المتوفى عام : (٩٥هـ)، دار البلاغة- بيروت لبنان، الطبعة الثانية : (١٤٢١هـ).

٤٧- **الصراط المستقيم**؛ لعلي بن يونس النباطي البياضي، المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف : (١٣٨٤ هـ) .

٤٨- **صحيفة الأبرار**؛ لمحمد تقي الملمقاني، تبريز : (١٣٨٨هـ) .

٤٩- **طبقة أعلام الشيعة**؛ لآغا بزرك الطهراني، النجف الأشرف : (١٣٧٣هـ) .

٥٠- **علل الشرائع**؛ للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (المشهور بالصدوق)، المتوفى عام : (٣٨١هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت لبنان، الطبعة الأولى: (١٤٠٨هـ) .

٥١- **عيون أخبار الرضا** عليه السلام؛ للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (المشهور بالصدوق)، المتوفى عام : (٣٨١هـ)، منشورات الشريف الرضي -قم المقدسة، الطبعة الأولى : (١٣٧٨هـ) .

٥٢- **عوالي اللآلي**، لابن أبي جمهور الأحسائي، المتوفى في : (القرن العاشر)، دار سيد الشهداء عليه السلام، قم المقدسة : (١٤٠٥هـ) .

٥٣- **غيبة النعماني**، للشيخ محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب، المعروف بابن أبي زينب النعماني، المتوفى حدود عام : (٣٦٠هـ ش)، منشورات أنوار الهدى- قم المقدسة، الطبعة الأولى : (١٤٢٢هـ) .

٥٤- **فهرست تصانيف كتب الشيخ أحمد الأحسائي** تتنُّ، للشيخ أبي القاسم الإبراهيمي، كرمان : (١٣٦٧هـ)

٥٥- **الفوائد الرضوية**؛ للشيخ عباس القمي، طهران : (١٣٦٧هـ) .

٥٦- **فقه القرآن**؛ لقطب الدين الراوندي، المتوفى عام : (٥٧٣هـ)، الناشر مكتبة آية الله المرعشي- قم المقدسة : (١٤٠٥هـ) .

٥٧- **قصص الأنبياء** عليهم السلام؛ للسيد نعمة الله الجزائري، المتوفى عام : (١١١٢ هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات -بيروت لبنان، الطبعة الثانية : (١٤٢٣ هـ) .

٥٨- **كشف الغمة في معرفة الأئمة**؛ لعلي بن عيسى الإربلي، المتوفى عام : (٦٩٢هـ)، منشورات الشريف الرضي -قم المقدسة؛ الطبعة الأولى : (١٤٢١هـ) .

٥٩- **كمال الدين وتمام النعمة**؛ للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (المشهور بالصدوق)، المتوفى عام : (٣٨١هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت لبنان، الطبعة الأولى المحققة : (١٤١٢هـ) .

٦٠- **الكنى والألقاب**؛ للمحقق الشهير الشيخ عباس القمي، منشورات مكتبة الصدر -طهران إيران : (١٣٦٨هـ) .

٦١- **كلمة أزهزار**؛ لمعتمد الإسلام الكندجاني، تبريز : (١٣٨٦هـ) .

٦٢- **الكامل في التاريخ**؛ لعلي بن محمد الشيباني، (المعروف بابن الأثير)، المتوفى عام : (٦٣٠هـ) دار صادر- بيروت لبنان : (١٤٠٢هـ) .

٦٣- **لسان العرب**، للعلامة ابن منظور، نشر أدب الحوزة- قم المقدسة : (١٤٠٥هـ) .

٦٤- **معجم الكلام**؛ لآية الله السيد محمد الحسيني الميلاني، الناشر تابان إيران - الطبعة الأولى : (١٤١٧هـ) .

٦٥- **معجم الفرق الإسلامية**؛ للسيد يحي شريف الأمين، دار الأضواء- بيروت لبنان، الطبعة الأولى : (١٤٠٦هـ) .

٦٦- **مصباح الكفعمي**؛ لإبراهيم بن علي الكفعمي، دار الرضي (الزاهدي) - قم المقدسة : (١٤٠٥هـ) .

٦٧- **مصباح المتهجد**؛ للشيخ الطُّوسي، مؤسسة فقه الشِّيعة - بيروت لبنان : (١٤١١هـ) .

٦٨- **مستدرك الوسائل**؛ للحاج ميرزا حسين النوري الطبرسي، المتوفى عام : (١٣٢٠ أو ١٣٣٠هـ)، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية : (١٤٠٨ هـ) .

٦٩- **المعجم الوسيط**؛ لمجموعة من الأساتذة، دار الدعوة -استنبول تركيا : (١٤١٠هـ ١٩٨٩م) .

٧٠- **متشابه القرآن**؛ للشيخ محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني، المتوفى عام : (٥٨٨ هـ)، دار بيدار للنشر : (١٣٦٩هـ) .

٧١- **معاني الأخبار**؛ للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (المشهور بالصدوق)، المتوفى عام : (٣٨١هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت لبنان، الطبعة الأولى : (١٤١٠ هـ) .

٧٢- **المواقف في علم الكلام**؛ لعضد الدين القاضي الأيجي . (ب-ت-ط) .

٧٣- **من لا يحضره الفقيه**، للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (المشهور بالصدوق)، المتوفى عام : (٣٨١هـ)، دار الأضواء - بيروت لبنان، الطبعة الأولى : (١٤٠٦هـ) .

٧٤- **المنجد في اللغة**؛ دار المشرق -بيروت لبنان، الطبعة الثالثة والثلاثون : (١٩٩٤م) .

٧٥- **مراقد المعارف**؛ للمؤرخ الكبير الشيخ محمد حرز الدين، المتوفى عام : (١٣٦٥هـ)، منشورات سعيد بن جبير -قم المقدسة، الطبعة الثانية : (١٣٨٠هـ) .

٧٦- **مجموعة ورَّام**؛ لورَّام بن أبـي فـراس، المتـوفى عـام : (٦٠٥هــ)، الناشـر مكتبـة الفقيه- قم المقدسة . (ب-ت-ط) .

٧٧- **مشـارق أنوار اليقين**، للحافظ رجب بن محمد بن رجب البرسي الحلي، تحقيـق السيد جمل المازندراني، منشورات الشريف الرضي، الطبعـة الأولى : (١٤٢٢هـ).

٧٨- **الملل والنحل**؛ لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، المتوفى عام : (٥٤٨هـ)، دار مكتبة المتنبي -بيروت لبنان، الطبعة الثانية : (١٩٩٢م) .

٧٩- **مكارم الآثار ودرر الأحوال**؛ لمحمد علي المعلم، أصفهان : (١٣٧٧هـ) .

٨٠- **نهج الحق وكشف الصدق**؛ للإمام الحسن بن يوسف المطهر الحلي، المتوفى عام : (٧٢٦هـ)، الناشر مؤسسة الهجرة -قم المقدسة : (١٤٠٧هـ) .

٨١- **نجوم السماء**؛ لمحمد علي الكشميري، (١٣٠٣هـ) .

٨٢- **وسـائل الشيعة**؛ للـشيخ محمـد بـن الحسن الحـر العـاملي، المتـوفى عـام : (١١٠٤هــ)، دار إحيـاء الـتراث العربـي- بـيروت لبنـان، الطبعـة الخامـسة : (١٤٠٣هـ) .

فهرس المواضيع العامة للكتاب

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر

الفصل الثالث عشر

الفصل الرابع عشر

الفصل الخامس عشر

الخاتمة

من أعمال المحقق

١) **السلوك إلى الله ﷻ .**

تأليف : السيد كاظم الحسيني الرشتي تَتِّئُ .

سنة الطبعة الأولى : «١٤٢٣هـ» . والثانية : «١٤٢٥هـ» .

٢) **مسائل حكمية «أجوبة مسائل الشيخ محمد القطيفي» .**

تأليف : الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي تَتِّئُ .

سنة الطبعة الأولى : «١٤٢٣هـ» . والثانية : «١٤٢٤هـ».

٣) **أسرار أسماء المعصومين ﷺ .**

تأليف : السيد كاظم الحسيني الرشتي تَتِّئُ .

سنة الطبعة الأولى: «١٤٢٣هـ» . والثانية: «١٤٢٤هـ» . والثالثة : «١٤٢٦هـ» .

٤) **خصائص الرسول الأعظم ﷺ والبضعة الطاهرة ﷺ .**

تأليف : السيد كاظم الحسيني الرشتي تَتِّئُ .

سنة الطبعة الأولى : «١٤٢٤هـ» . والثانية : «١٤٢٦هـ» .

٥) **العصمة «بحث مفصل في عصمة الأنبياء والأئمة ﷺ » .**

تأليف : الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي تَتِّئُ .

سنة الطبعة الأولى : «١٤٢٤هـ» . والثانية : «١٤٢٩هـ» .

٦) **أحوال البرزخ والآخرة .**

برؤية : الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي تَتِّئُ .

سنة الطبعة الأولى والثانية : «١٤٢٤هـ» . والثالثة : «١٤٢٥هـ» .

٧) **الأربعون حديثاً .**

تأليف : الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي تَتِّئُ .

سنة الطبعة الأولى والثانية : «١٤٢٥هـ» .

٨) **أسرار العبادات .**

تأليف : السيد كاظم الحسيني الرشتي ﷺ .

سنة الطبعة الأولى والثانية : «١٤٢٥هـ»، والثالثة : «١٤٢٦هـ» .

٩) **القضاء والقدر .**

تأليف : الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي ﷺ .

سنة الطبعة الأولى والثانية : «١٤٢٦هـ» .

١٠) **شرح العرشية .**

تأليف : الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي ﷺ .

سنة الطبعة الأولى : «١٤٢٦هـ»، والثانية : «١٤٢٧هـ» .

١١) **رسالة الطبيب البهبهاني .**

تأليف : السيد كاظم الحسيني الرشتي ﷺ .

سنة الطبعة الأولى : «١٤٢٧هـ»، والثانية : «١٤٢٨هـ» .

١٢) **الرسالة الوعائية .**

تأليف : لشيخ أحمد بن زين الين الأحسائي ﷺ .

سنة الطبعة الأولى والثانية : «١٤٢٨هـ» .

١٣) **الرسالة العلمية .**

تأليف : الشيخ علي نقي بن الشيخ أحمد الأحسائي ﷺ .

سنة الطبعة الأولى والثانية : «١٤٢٨هـ» .

١٤) **شرح رسالة التوحيد .**

تأليف : الشيخ علي نقي بن الشيخ أحمد الأحسائي ﷺ .

سنة الطبعة الأولى والثانية : «١٤٢٨هـ» .

١٥) **بدائع الحكمة . «رسالة عبد الله بيك» .**

تأليف : السيد كاظم الحسيني الرشتي ﷺ .

سنة الطبعة الأولى : «١٤٢٩هـ» .

لوحة إعلانية
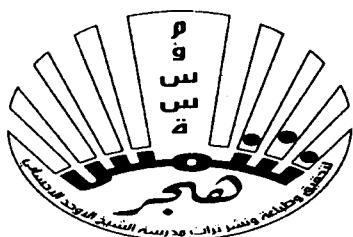
باسمه تعالى :

تعتزم مؤسسة شمس

هجر لتحقيق وطباعة ونشر

تراث مدرسة الشيخ الأوحد الأحسائي تتَنُّ، بإعادة طباعة ونشر كتاب «**شرح العرشية**» لشيخ المتألهين أحمد بن زين الدين الأوحد الأحسائي تتَنُّ، في هذا العام الجاري «١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م» الطبعة الثالثة .

كتاب شرح العرشية

يتكون الكتاب من (ثلاثة أجزاء)

محقق بالتحقيق الحديث ومفهرس بـ(١٠) فهارس فنية

طبعة حديثة مجلدة بتجليد فني